# مجلة البحوث العلمية

تصدر عن جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية – طرابلس– ليبيا

العدد المزدوج السابع والثامن من السنة الرابعة 2019 م

# مجلة البحوث العلمية

## جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية

## طرابلس – ليبيا

# (البحوث العلمية)

**مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية ـ طرابلس ـليبيا**

**منشورات جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية 2019م**

**جميع الحقوق محفوظة**

**رقم الإيداع القانوني: 2016/201 ـ دار الكتب الوطنية ـ بنغازي**

**لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.**

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

# مجلة (البحوث العلمية)

مجلة (البحوث العلمية) العدد المزدوج السابع والثامن من السنة الرابعة 2019 م

**منشورات مجلة(البحوث العلية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**

**أسعار المجلة**

| الجهات | سعر النسخة داخل ليبيا | سعر النسخة خارج ليبيا |
|---|---|---|
| الطلبة | 3 د.ل | 4 دولارات أمريكية |
| المشتركون | 5 د.ل | 6 دولارات أمريكية |
| الأفراد | 7 دولارات أمريكية | 6 دولارات أمريكية |
| الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها | 10 دولارات أمريكية | 12 دولارا أمريكي |

**تنويه**

**إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.**

# الهيئة الاستشارية لمجلة

## (البحوث العلمية)

**جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**

**المشرف العام:** د.المبروك مفتاح أبوشينة

**رئيس التحرير:** أ.د. عابدين الدردير الشريف

## أعضاء لجنة التحرير:

د.عبد الحميد علي المقروس

د:هاجر أمحمد الهادي الوصيف

أ. أكرم الهادي محمد

م. أشرف القماطي

**المراجعة والتصحيح اللغوي:**

د. محمود عمار المعلول

## قواعد النشر وشروطه
## بمجلة (البحوث العلمية)
## بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية
## نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**- طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية. وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية، إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير و الدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا و خارجها.

**أهداف المجلة:**

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

**قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة إتباع القواعد والشروط الآتية:**

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:

**أ.** أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

**ب.** سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.

ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع. وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:-

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب) في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش:** يقتصر استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

**أولاً: المراجع العربية:**

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).

- عبد السلام أبوقحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).

- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

- Drury، Colin (2000)، Management and Cost Accounting، 5th edition ، (London: Thomson Learning).
- Kaplan، Robert (2000)، "Balance without profit"، Financial Management ، (January)، 26. 23

**ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت:**

- Arthur Andersen، (1997)، Learning about professional development: Our commitment to training،

: http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

5- **الشروط العامة والفنية:**

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (20) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.
- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط:( (Times New Roman).). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.
  - ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
  - ✓ بنط 14 للمتن.
  - ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
  - ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي.
- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.

- ✓ أيسر 2.5 سم.

- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث. كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة. ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

**6 – عناوين المراسلة:**كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية،– طرابلس - ليبيا.** وذلك على العنوان التالي:

**العنوان:(البحوث العلمية)** مجلة **جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**-، طرابلس، ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية- طرابلس - ليبيا.**

أو ترسل على التالي: **البريد الإلكتروني:info@africaun.edu.Ly**

**الهاتف:218217291428+**

**بريد مصور:218217291428+**

**موقع الجامعة على الإنترنت:www.africaun.edu.ly**

**محتويات مجلة (البحوث العلمية) العدد المزدوج السابع والثامن من السنة الرابعة 2019م**


| ر.م | عنوان البحث | اسم الكاتب | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| 1 | تحليل أثر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي (دراسة تحليلية للفترة من 2000 -2016). | د.أحمد سعد أحمد مسعود<br>أ.وحيد سالم عمران برباش | 9 |
| 2 | معالجة الصحف الإلكترونية الليبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية | د. عبد الحفيظ سالم بلال | 30 |
| 3 | تقدير أثر تطور العائدات النفطية على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1973-2015م) | د.محمد أحمد خلف الله | 50 |
| 4 | الخواص الفيزيائية والكيميائية للمياه الجوفية بمنطقة زليتن وضواحيها | د.سالم محمد النقيب<br>د.فتحي خليفة اليعقوبي<br>م.عبد المطلب محمد حميدان | 72 |
| 5 | معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية:دراسة تطبيقية علي جامعة طرابلس قاطع ب | د.موسى رحيل الحويج<br>أ. أكرم الهـادي مجمد<br>أ.محمد مصطفي علي الحجاج | 79 |
| 6 | اتجاهات طلاب كلية العلوم بجامعة بنغازي نحو مقرر أساسيات الإحصاء | ا.د. عبد الغفار فرج المنفي<br>أ. أحمد عمر النائلي<br>د. أحمد محمد مامي<br>د. عبد الخالق عبد الرحمن عبد الخالق السعيطي | 93 |
| 7 | تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية " دراسة تطبيقية " | د:هاجر أمحمد الهادي الوصيف<br>د: عفاف البهلول ميلود الغضبان<br>أ:محمد صلاح عاشور | 118 |

# تحليل أثر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي (دراسة تحليلية للفترة من 2000 -2016).

**إعداد:**

د.أحمد سعد أحمد مسعود.[1] أ.وحيد سالم عمران برباش.[2]

**المخلص:**

مما لاشك فيه أن ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي يتأثر بها أي اقتصاد في العالم، وليبيا كغيرها من الاقتصاديات الدول النامية تتأثر بهذه الموجة من التضخم (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) في بعض الأحيان يكون هذا الارتفاع مؤقتاً اي خلال فترة زمنية معينة، وقد يستمر هذا الارتفاع في أسعار بعض السلع وهذا يترتب عليه عدة أسباب، إن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا مختلفة ومتنوعة وتختلف من حيث درجة تأثيرها على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، فهناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال (تحليل أثر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي من الفترة 2000- 2016) التي أصبحت تتحمل الفئات الاجتماعية البسيطة الدخل أعباء الزيادة في أسعار السلع المستوردة من الخارج، وتوصلت الدراسة إلى **أهم النتائج التالية:** وجود بعض المؤشرات التي ساهمت في رفع التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي. مثل تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك، و تحليل المخفض الضمني في الاقتصاد الليبي محل الدراسة.كما توجد آثار اقتصادية للتضخم في ليبيا، هو أزمة الدينار الليبي وانخفاض قوته الشرائية واختلال ميزان المدفوعات الليبي (فقدان التوازن الاقتصادي) وانخفاض الاحتياطيات الدولية لمصرف ليبيا المركزي وظهور السوق الموازي (السوق السوداء).

كما أن معدلات الانفتاح الاقتصادي(الانكشاف) سبب لنشوء التضخم حيث أن الاقتصاد المحلي معتمد بشكل كلي على الاستيراد من العالم الخارجي لتغطية متطلبات السوق المحلي، وكذلك عدم وجود سياسات اقتصادية فعالة تضبط نسبة الانكشاف العالية. كما أوصت الدراسة بأهم

[1]– أستاذ مساعد بجامعة الزيتونة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سوق الأحد (قسم التمويل والمصارف). ومتعاون مع جامعة إفريقيا

[2]– باحث اقتصادي (أكاديمي)، عضو هيئة تدريس متعاون في الجامعات الليبية. ومنها متعاون مع جامعة إفريقيا

التوصيات منها: إن الاستقرار السياسي كفيل للوصول بالاقتصاد الليبي إلى الاستقرار الاقتصادي والحد من هذه الظاهرة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية. كما أن تمويل الأسواق المحلية بالصناعات الناشئة وعدم الاعتماد على الاستيراد الكلي لسد حاجات السوق المحلي وسد الفجوة التضخمية. كذلك تفعيل السياسات الاقتصادية من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية ومشاركة الخبراء والمختصين في الاختناقات الاقتصادية دون إدخال الحسابات السياسية، من أجل التحكم في معدلات التضخم والحد منه. وأخيراً إن لدى ليبيا حدود واسعة وعديدة مع الجوار وهذه الحدود تحتاج لتفعيل الرقابة عليها ومنع تهريب السلع والمواد الغذائية والبنزين والسيارات إلى الخارج للحد من ظاهرة التضخم.

**الكلمات الدالة:التضخم،ارتفاع الأسعار،الفجوة التضخمية، الاقتصاد الليبي.**

**أولاً: المقدمة:-**

إن الاستقرار الاقتصادي في أي دولة مرتبط باستقرار الأسعار وإن عدم وجود أسعار مستقرة تنتج عنها ما يعرف بالتضخم أي أن للتضخم الاقتصادي أسباب لنشوؤه منها التضخم المكبوت والتضخم الجامح والتضخم الزاحف و التضخم المستورد. ومن هذا المنطلق رأى الباحثان بضرورة تسليط الضوء في هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي ومعرفة ظاهرة التضخم فيه وأسباب نشوءها مع تسليط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية والآثار الاقتصادية الناتجة من هذه الظاهرة خاصة، وبما أن الاقتصاد الليبي مر بعدة موجات تضخمية والتي منها انخفاض العوائد النفطية والحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينيات بالإضافة إلى تذبذب أسعار صرف العملات وبعض التحولات السياسية والخطط الاقتصادية والاجتماعية، فكان لكل ذلك سبب في نشوء هذه الظاهرة، وأخيراً فإن الاقتصاد المحلي يشهد عاصفة تضخمية لم يمر بها من ذي قبل وتستوجب تحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل السياسات الاقتصادية.

**ثانياً: مشكلة الدراسة:**

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار له انعكاسات على بعض المتغيرات في الاقتصاد الليبي ومن بين هذه الانعكاسات تغير أسعار السلع و الخدمات المحلية، والمستوردة منها؛ مما ينتج عنها موجة تضخمية تعصف بالاقتصاد المحلي الليبي؛ وهذا ما لمسناه في اقتصادنا المحلي من خلال تتبع السوق ودراسة بعض المؤشرات في السوق المحلي، من هنا تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما أثر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي؟**

**ثالثاً: فرضيات الدراسة:** يمكن أن تنطلق فرضيات الدراسة من خلال تناول المشكلة البحثية:

1- وجود بعض المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في نشأة معدل التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي.

2- اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات بنسبة عالية، وبالتالي فإن التضخم المستورد سيكون بشكل كبير وواضح.

**رابعاً: أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من التعرف على ظاهرة التضخم بشكل عام، وزيادة اهتمام الدارسين لهذه الظاهرة داخل المجتمع الليبي للحد منها والقضاء عليها. كذلك لان هذه الظاهرة ترتبط بأمن الدولة وسياستها بالدرجة الأولي وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

**خامساً: أهداف الدراسة:** لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة التضخم وأسباب نشؤه ومعرفة الآثار الاقتصادية للتضخم في الاقتصاد الليبي. كذلك هدفت إلى تحليل التضخم الناشىء في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. من خلال دراسة بعض المقاييس والمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

**سادساً: نطاق الدراسة (حدود الدراسة):** تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتحدد الدراسة في الاقتصاد الليبي.
- **الحدود الزمنية:** تتحدد الدراسة بالفترة الزمنية من سنة 2000 إلى سنة 2016 وهي فترة الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** حددت الدراسة في العنوان التالي: "تحليل أثر التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي" دراسة تحليلية للفترة من (2000– 2016).

**سابعاً: الدراسات السابقة:**

1- **دراسة** مقدمة من أ/**صالح الشيباني سنة 2010**[1]**:** هدفت الدراسة إلى التركيز على معرفة الأثر الذي تحدثه التغيرات في سعر الصرف الدينار الليبي على معدل التضخم خلال الفترة من 1985- 2005م. توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها إن متغير سعر صرف الدينار له تأثير في التضخم وذو علاقة معنوية طردية، وعند ارتفاع سعر الصرف بمقدار10 % فإن التضخم يزيد بمقدار 7.79% إذا فان السياسات المتبعة من السلطة النقدية سوف تؤثر وبصورة طردية على معدلات التضخم، كما توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها يجب على السلطات النقدية

(1)- صالح إبراهيم محمد الشيباني، 2010، تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وانعكاساتها على الضغوط التضخمية، الأكاديمية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة.

إعادة النظر في قيمة الدينار لكي يستعيد عافيته أمام العملات الأخرى، والرفع بما يكفل ويساهم في خفض حدة الموجه التضخمية.

2- **دراسة مقدمة من أ/ عثمان سالم عبدالمجيد سنة 2017[1] :** هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم مدى فاعلية السياسة النقدية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي، كما أوضحت الورقة قصور السياسات النقدية عن علاج الاختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات، نظرا لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي وعجزه عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما ترتب عليه لجوء السلطات الحكومية إلى التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي لمقابلة جزء من إجمالي فائض الطلب المحلي، وتوصلت الورقة إلى توصيات من أهمها ضرورة تفعيل السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في معدلات التضخم.

3- **دراسة مقدمة من:أ مصطفى كريدلة، أ/احمد الحصان. سنة 2017[2]** :تناولت هذه الدراسة مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي ومن خلال التحليل الوصفي اتضح أن مصدر نمو وعرض النقود أكبر من الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الليبي وشهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الإنفاق على المؤسسات العامة وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي، كما توصلت الدراسة إلى نتائج منها ضعف انتشار الوعي المصرفي وزيادة التفضيل النقدي و محدودية الأسعار.

(1)– عثمان سالم على عبد المجيد، 2017، فاعلية السياسة النقدية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد (ليبيا).

(2)– مصطفى مفتاح كريدلة، أحمد فرج الحصان، 2017 مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبيا.

4- **دراسة مقدمة من: أ/ محمد سالم علي. بعنوان[1]:** هدفت الدراسة إلى التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي والوقوف على المؤثرات الرئيسة للاقتصاد الليبي ودراستها كما توصلت الدراسة إلى أهم النتائج: أسعار الصرف الرسمي من سنة 2003–2010 كانت أسعار الصرف في السوق الموازي مرتفعة جداً، كذلك ارتفاع معدلات الانفتاح على العالم الخارجي حيث وصلت 77.7% عام 2003 ولحوالي 273% عام 2012، كما توصلت إلى أهم التوصيات التالية: السياسات النقدية والمالية مكملان لبعضهما البعض ولا يمكن وضع الخطط النقدية والمالية بدون دراسة الوضع الكلي للاقتصاد إن عملية ضخ العملات الصعبة في الاقتصاد الليبي دون دراسة أو خطط موضوعة يعتبر من أخطر الخطوات؛ مما يؤدي لرفع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.

**الجانب النظري للدراسة:**

**أ-تعريف التضخم:**

تتعدد وتختلف الآراء والتعريفات حول التضخم حسب الزاوية التي يتم النظر إليه، فقد عرفت **النظرية الكمية** التضخم بأنه: ""كل زيادة في كمية النقد المتداول، تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار."[2] ويلاحظ من خلال هذا التعريف التأثير الواضح للظروف الاقتصادية التي كانت قائمة في تلك الفترة؛ من حيث ضعف القدرات الإنتاجية على النمو السريع، وضعف التداول النقدي . كما عرفه أصحاب **نظرية الدخل والإنفاق** التضخم على أنه: "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل".الزيادة في الإنفاق النقدي، ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع في حالة ثبات. في حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار بالنظر إلى تعريف النظرية الكمية نلاحظ الفرق بينها وبين نظرية الدخل، في أن الدخول النقدية يمكن أن تزداد، دون إرجاع هذه الزيادة إلى العوامل النقدية، كارتفاع الأجور العمالية.[3]

ويوجد اتجاه ثالث عرف التضخم بأنه:"زيادة الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار".واشترط البعض من

---

([1]) محمد سالم علي، 2017، دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003-2015)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبيا.

([2])غازي عناية، 2000، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ص14.

([3])المرجع السابق ،ص17.

أصحاب هذه الاتجاهات شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التعريف على كلمة التضخم، فاشترطوا أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً، وغير متوقع حتى يكون تضخمياً.

كما اشترط طرف آخر على أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة، بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج. [1]

كما يمكن تعريف التضخم بأنه" الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار"

أما كينز فقد عرف التضخم بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى معين في الأسعار حيث يطلق على الفارق بينهما( الفجوة التضخمية).

**ب- مقاييس ومؤشرات التضخم:** هنالك ثلاثة مقاييس رئيسة للتضخم وهي كما يلي:

**1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:**

مما لاشك فيه يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر المقاييس للتضخم انتشارا وهو يقيس أسعار المستهلك لشراء سلعة من السلع وقد يعاب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه مؤشر نفقات المعيشة. وهو يحدد على أساس المجتمع الحضري وليس المجتمع ككل فهو لقياس أسعار سلعة ثابتة من السلع للمستهلك وبذلك قد يقوم المستهلك باستبدال سلعا ذات أسعار منخفضة بأخرى مرتفعة.

**2- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي( المكمش الضمني):**

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، و المشتريات، صافي الصادرات) وهو يختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية ويتم حسابه كالآتي:-

**المخفض الضمني(المكمش) لأسعار الناتج المحلي= الناتج المحلي الاسمي (الأسعار الجارية)/الناتج المحلي الحقيقي(الأسعار الثابتة)× 100.**حيث أنه إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية (الحالية) أكبر من 100 فهو يدل على أن الأسعار ارتفعت وإذا كانت الأسعار أقل من 100 فهذا يدل على أن الأسعار انخفضت.

(1) نبيل الروبي، 1948، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، ص16.

**3- الأرقام القياسية لأسعار المنتج (البائع):**

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج حيث إن الأرقام القياسية وفق مراحل الإنتاج والسلع تنقسم إلى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الأولية فالسلع النهائية لا تحتاج لعمليات صناعية أخرى وهي معدة أو جاهزة للاستهلاك، أما السلع الوسيطة فهي السلع التي مرت بعمليات صناعية أو مراحل ولكنها مطلوبة لعمليات أخرى، أما المواد الخام فإنها تتضمن المنتجات والسلع التي تدخل السوق لأول مرة وهي غير مصنعة، ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعا نهائية.

**ج- أنواع التضخم:** يمكن تصنيف حالات التضخم إلى ثلاث حالات أو أنواع هي: -

1- **التضخم الزاحف**: ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لأن زيادة الأسعار مستمر ومعدل التزايد بنسبة صغيرة خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.

2- **التضخم المتسارع:** وهذا النوع يكون فيه تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر.

3- **التضخم الجامح:**وهذا النوع من التضخم يكون فيه زيادة الأسعار وتضاعفها مرات عديدة وهذا يحصل في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة.

4-**التضخم المبكوت:** يصف هذا النوع حالة من ضبط الأسعار من قبل الجهات المسؤولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات لارتفعت ولكن تدخل الجهات تضبط الأسعار عند حد معين، وهذه حالة مؤقتة إما أن تستطيع الجهات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعاً أو تتفاقم الأوضاع ويصبح التضخم جامحاً.

5- **التضخم المستورد:** وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الاستيراد الخارجي(قيمة العملة المدفوعة للخارج) الذي يكون فيه فرق العملة الوطنية مع أسعار الصرف مرتفعة نسبياً؛ مما يضطر للتاجر بتحميل هذه التكاليف على المستهلك.ويوجد غيره العديد من الأنواع، ولكن هذا يعتبر أهمه.

**د- أسباب نشوء التضخم:**

تتعدد أسباب نشوء التضّخم من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضّخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف أو الناشئ عن الحصار الاقتصادي وفيما يلي شرح مبسط لكل منها:

**1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:** يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي، وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات والطاقات الإنتاجية للاقتصاد[1]

**2- التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف:** ويطلق على هذا النوع من التضخم بتضخم دفع التكاليف وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية كمساهمة إدارة الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين بها وارتفاع أسعار تكاليف المواد الخام مما يؤدي لارتفاع سعر السلعة المنتجة.

**3-التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي:** مما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لعملة النقد المحلية وارتفاع الأسعار كما حدث في ليبيا في فترة التسعينيات.[2]

**ه) تحليل التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000– 2016):**

يمكن تحليل التضخم الناشئ في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة أعلاه من خلال ثلاث مؤشرات رئيسة وهي كالتالي:

**1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المشتري) من الفترة (2000-2016):** عند تحليل الجدول رقم(1) الذي يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي من الفترة 2000 إلى2016 والشكل البياني رقم (1).يمكننا متابعة هذا التطور وتقسيمه إلى ثلاث فترات كالتالي:

**- الفترة من (2000– 2005):** عند تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ( المشتري ) خلال الفترة المذكورة أعلاه نجد أن قيمة الرقم خلال سنة 2000 حوالي 124.3 نقطة وأصبحت في انخفاض مستمر خلال السنوات (2001، 2002،2003). وقد يكون سبب هذا الانخفاض بسبب تحسن أسعار النفط بشكل ملحوظ بعد أن كانت مرتفعة في السنوات السابقة، وهذا بدوره أثر على العائدات النفطية، وكذلك كان للحصار الاقتصادي الذي عاشه الاقتصاد الليبي

(1) مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) المرجع السابق، ص5.

في فترة التسعينيات دور كبير في رفع الأسعار علي المستوي المحلي أما سنتي 2004، 2005 فقد ارتفع المؤشر ويرجع المحللون أسباب ارتفاع لأسعار إلى زيادة طلب الدول التي حققت اقتصادياتها نتائج جيدة خلال العام على المواد الأساسية كالحديد الصلب وخام الحديد والنحاس والألومنيوم، كما يعزي الارتفاع من ناحية أخرى إلى انخفاض قيمة الدولار وهو العملة الأساسية للتسعير والتسوية مقابل اليورو والين الياباني. ([1])أما معدلات التضخم في تلك السنتين فحققا 1.0، 2.6 على التوالي.

**- الفترة (2006– 2010):** عند تحليل هذه الفترة نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ارتفاع مستمر حيث بدأت الأسعار بقيمة105.5 نقطة سنة 2006 إلى أن وصلت قيمته 129.8 نقطة سنة 2010؛ ويعود سبب الارتفاع إلى حالة الانتعاش الاقتصادي التي عاشها خلال الاقتصاد الليبي هذه الفترة وزيادة حجم النفقات العامة في الدولة الليبية وحقق أعلى معدل تضخم سنة 2008 حيث بلغ 10.4%.كما نلاحظ معدل الارتفاع الذي تحقق من سنة 2006 من 1.5% إلى سنة 2007 وصلت 6.2%

**- الفترة (2011–2016):** من الواضح أن هذه الفترة تمثلت في ارتفاعات ملحوظة من سنة2011 إلى سنة 2016 حيث كانت القيمة في سنة2011 حوالي 150.4 نقطة بمعدل تضخم 15.9% وزادت إلى أن أصبحت في سنة 2016 حوالي 231.9 نقطة ومعدل التضخم 25.9%، كما نلاحظ القفزة العالية للسنوات 2014،2015، 2016، بمعدل تضخم 2.4%، 9.5%، 25.9% وقد تعود تلك الزيادة إلى زيادة حجم النفقات العامة كذلك زيادة حجم رواتب الدولة ومن ثم زيادة ميزانيتها حيث أن حجم الرواتب كان لا تتجاوز 8 مليار دينار ليبي في سنة 2008 بينما وصلت في سنة 2015 إلى أكثر من 16 مليار دينار ليبي، ومن المحتمل أن تصل في سنة 2017 إلى 20 مليار.

**الجدول رقم (1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المشتري) في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 -2016)**

| السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم |
|---|---|---|
| 2000 | 124.3 | -2.9 |
| 2001 | 112.9 | -9.2 |
| 2002 | 102.2 | -9.48 |
| 2003 | 100.0 | -2.15 |

([1])التقرير الاقتصادي، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، طرابلس، السنة المالية /2004 .

| | | |
|---|---|---|
| 2004 | 101.0 | 1.00 |
| 2005 | 104.0 | 2.6 |
| 2006 | 105.5 | 1.5 |
| 2007 | 112.0 | 6.2 |
| 2008 | 123.7 | 10.4 |
| 2009 | 126.7 | 2.4 |
| 2010 | 129.8 | 2.4 |
| 2011 | 150.4 | 15.9 |
| 2012 | 159.4 | 6.1 |
| 2013 | 163.7 | 2.6 |
| 2014 | 167.7 | 2.4 |
| 2015 | 184.2 | 9.5 |
| 2016 | 231.9 | 25.9 |

**المصدر: إعداد الباحثين من نشرات اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من إعداد لسنوات مختلفة.**

**2) تحليل المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي(المكمش) من الفترة (2000- 2016):** يمكننا تحليل المخفض الضمني من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2). كالتالي:

**- الفترة من (2000–2005):** حقق المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في السنوات المذكورة معدلات بين الارتفاع والانخفاض؛ حيث من الواضح أنه نمو نقدي وليس حقيقي وحقق أعلى معدل في سنة 2003 وبلغ 197.0 نقطة بمعدل نمو سنوي 18.3%وأقل معدل في سنة 2001 وبلغ 120.7 نقطة.بمعدل نمو سنوي 3.2-%

**- الفترة من (2006– 2010):** عند تحليل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من خلال سنة 2006 إلى سنة 2008 نجد أنه في تزايد مستمر حيث بدأ في سنة 2006 بقيمة 76203.2م د.ل، تم زاد في سنة 2007 إلى 93178.4 حتى وصل في سنة 2008 بقيمة 116804.5م.د.ل، حيث بلغ معدل النمو السنوي للسنوات الثلاث على التوالي14.9، 22.3، 45.4.وبلغ المخفض الضمني أعلى قيمة له سنة 2008؛ حيث بلغ 232.6 نقطة بمعدل نمو سنوي 22%.

تم عاد ليتزايد سنة 2009 من 86289 م د.ل إلى 102538 سنة 2010 في حين نجد أن قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تزايد مستمر من نسبة 2006 إلى سنة 2008 وبمعدلات نمو سنوي موجب أما سنة 2009 تحقق فيها انخفاض من 50225 إلى 49854 ومعدل نمو سالب، ثم عاد ليرتفع وربما يعود سبب ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في بعض السنوات وانخفاضه في السنوات الأخرى إلى التناسب الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة خلال السنوات المذكورة. أما المخفض الضمني للناتج نلاحظ أنه قد ازداد من سنة 2006 من قيمة 163.6 إلى سنة 2007 بقيمة 190.6 وصار سنة 2008 232.6 وهذا تفسيره يعود إلى زيادة النواتج الجارية والثابتة خلال الثلاث سنوات المذكورة كذلك معدلات النمو السنوي للمخفض الضمني في تزايد خلال السنوات المذكورة.

**- الفترة من(2011-2016):** عند تحليل هذه الفترة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة نجد أنها قد ازدادت من سنة 2011 إلى سنة 2012 ثم عاودت بالانخفاض في سنة 2013 ثم ارتفعت في سنة 2014 وسنة 2015، أما معدلات النمو في الناتج.. بالأسعار الجارية حققت معدلات نمو متباطئة إلا في سنة 2013 فقد حققت معدل نمو سالب وقدره 0.93–، أما معدلات النمو للناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة الناتج فحققت معدلات نمو سالبة وموجبة بسبب الزيادة والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي قد ازداد من سنة 2011 إلى 2014 أما بالنسبة لسنة 2015 فحققت انخفاض في المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بلغ 299 نقطة بمعدل نمو (4.5-%).

**الجدول رقم (2) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 -2016)**

| السنوات | الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية(م.د.ل) | معدل النمو السنوي % | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(م.د.ل) | معدل النمو السنوي % | المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلى الإجمالي | معدل النموالسنوي % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 17775.7 | _ | 14240 | _ | 124.8 | _ |
| 2001 | 17640.7 | -0.75 | 14613.6 | 2.6 | 120.7 | -3.2 |
| 2002 | 25246.0 | 43.1 | 15169.0 | 3.8 | 166.4 | 37.8 |
| 2003 | 31000.0 | 22.7 | 15736.0 | 3.7 | 197.0 | 18.3 |
| 2004 | 48159.0 | 55.4 | 39679.0 | 6.02 | 121.4 | 21.4 |
| 2005 | 66342.9 | 37.8 | 44087.0 | 11.1 | 150.5 | 23.9 |
| 2006 | 76203.2 | 14.9 | 46584.0 | 5.7 | 163.6 | 8.7 |
| 2007 | 93178.4 | 22.3 | 48898.0 | 5.1 | 190.6 | 16.5 |
| 2008 | 116804.5 | 45.4 | 50225.0 | 2.7 | 232.6 | 22.0 |
| 2009 | 86289.0 | -26.1 | 49854.0 | -6.74 | 173 | -25.6 |
| 2010 | 102538.0 | 18.8 | 52009.0 | 4.3 | 197 | 13.9 |
| 2011 | 49684.0 | -51.5 | 20146.0 | -61.2 | 246.6 | 25.2 |
| 2012 | 117675.0 | 136.8 | 39922.0 | 98.1 | 294.8 | 19.5 |
| 2013 | 116586.0 | -0.93 | 38824.0 | -0.02 | 300 | 1.76 |
| 2014 | 118475.0 | 1.62 | 37735.0 | -97.1 | 313 | 4.3 |
| 2015 | 119364.0 | 0.75 | 39846.0 | 5.6 | 299 | -4.5 |
| *2016 | - | - | - | - | - | - |

المصدر: إعداد الباحثين من نشرات وتقارير اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من إعداد لسنوات مختلفة.

*** سنة 2016 البيانات الموجودة لدى مصرف ليبيا المركزي في طور الإعداد والإصدار وتوثيقها في نشرات وتقارير اقتصادية.**

**3) الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح الاقتصادي(الانكشاف) في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000- 2016).** يمكن تحليل هذا الانفتاح من خلال متابعة حركة الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (3) كالتالي:

- **الفترة من (2000-2005):** عند تحليل الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2005 نلاحظ تزايد معدلات الصادرات والواردات وبالتالي زيادة وانخفاض معدل الانفتاح الخارجي قد بلغ ذروته في سنة 2002 حيث وصل 150.2% وربما يعود سبب هذا الارتفاع والانخفاض إلى عدم إتباع سياسات اقتصادية مدروسة.
- **الفترة(2006-2010):** إذا نظرنا للفترة المذكورة نلاحظ تذبذب في الزيادة والانخفاض في الانفتاح حيث بدأت سنة 2006 قيمة 192% إلى أن أصبحت في سنة 2010 إلى179.8%وقد يكون سبب هذا التخبط في معدلات الانفتاح إلى عدم وجود تخطيط مدروس للتجارة الخارجية في اقتصاد محلي مفتوح، وكذلك تراجع حجم الصادرات سنة 2009 إلى 46319 م.د.ل على ما كانت عليه سنة 2008 إلى7027 م.د.ل ، حيث بلغ أعلى معدل نسبي في سنة 2008 هو 205%.
- **الفترة (2011-2016):** عند تتبع هذه الفترة نجد أن معدلات الانفتاح الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض حيث بدأت في سنة 2011 بقيمة 183 إلى أن وصلت بنسبة 2016.

ويعود سبب التراجع في السنوات 2012، 2013، 2014 إلى انخفاض معدلات الصادرات وانخفاض معدلات الواردات؛ مما أدى إلى انخفاض معدلات الانكشاف الاقتصادي، وربما يكون السبب في ذلك هو محدودية القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، أما سنة 2016 فنلاحظ تدني مستوى التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات بعد أن كانت 67.613 في سنة 2015 إلى أن أصبحت في سنة 2016 إلى 9009.6؛ وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.

الجدول رقم (3)الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح الاقتصادي (الانكشاف) في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 - 2016).

| السنوات | الصادرات (1) م.د.ل | الواردات (2) م.د.ل | إجمالي حجم التجارة الخارجية1+2= (3) م.د.ل | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (4) م.د.ل | معدل الانفتاح الاقتصادي (الانكشاف)%( 5) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 160.0،6 | 106.0،2 | 8،266.0 | 14،240.0 | 58.0 |
| 2001 | 410.0،5 | 895.0،2 | 8،305.0 | 14،613.6 | 56.8 |
| 2002 | 291.0،13 | 493.0،9 | 22،784.0 | 15،169.0 | 150.2 |
| 2003 | 720.0،19 | 386.0،9 | 29،106.0 | 37،423.0 | 77.7 |
| 2004 | 982.0،27 | 110.0،13 | 15،902.0 | 39،679.0 | 40.0 |
| 2005 | 836.0،42 | 683.0،15 | 58،519.0 | 44،087.0 | 132.7 |
| 2006 | 126.0،56 | 659.0،16 | 89،444.0 | 46،584.0 | 192.0 |
| 2007 | 726.0،61 | 698.0،21 | 83،424.0 | 48،898.0 | 170.0 |
| 2008 | 319.0،46 | 938.0،25 | 10،2965.0 | 50،225.0 | 205.0 |
| 2009 | 319.0،46 | 503.0،27 | 73،822.0 | 49،854.0 | 148.0 |
| 2010 | 658.0،61 | 881.0،31 | 93،539.0 | 52،009.0 | 179.8 |
| 2011 | 254.0،23 | 664.0،13 | 36،918.0 | 20،146.0 | 183.0 |
| 2012 | 893.0،76 | 243.0،32 | 109،136.0 | 39،922.0 | 273.0 |
| 2013 | 442.6،58 | 242.9،43 | 96،804.0 | 38،824.0 | 249.0 |
| 2014 | 511.0،24 | 631.7،38 | 76،642.0 | 37،735.0 | 203.0 |
| 2015 | 996.9،14 | 684.5،22 | 67،613.0 | 39،846.0 | 169.6 |
| 2016* | 3،399.3 | 5،610.3 | 9،009.6.0 | - | - |

المصدر: إعداد الباحثين من نشرات وتقارير اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من إعداد لسنوات مختلفة.
*بيانات سنة 2016 للربع الثالث مبدئية.

## 4) أسعار الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي للعملات في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 - 2016).

- **الفترة من (2000- 2005):** إن أسعار الصرف قد ازدادت حيث بدأت في السوق الرسمي بقيمة0.5448 سنة 2000 وصارت بقيمة 1.335 سنة 2005. والسوق الموازي ما قيمته2.000 سنة2000 إلى ار انخفاض قيمة 1.765 سنة 2005. وقد تكون هذه الزيادة طبيعية في السوق الرسمي، كما هي على مستوى العالم ويرجع السبب في ذلك أن الأوضاع السياسية والمالية و الاجتماعية والاقتصادية كانت مستقرة في ذلك الحين، فعند النظر مثلاً إلى الصادرات الليبية من سنة 2000 إلى 2005 نجد أنه في تزايد مستمر.

- **الفترة من (2006- 2010):**عند تحليل هذه الفترة نجد نفس التحليل في الفترة السابقة من سنة 2000 إلى 2005 وهو كالتالي زيادة أسعار الصرف بزيادة طبيعية في السوق الرسمي، بسبب استقرار الأوضاع السياسية، المالية، الاجتماعية، الاقتصادية، زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الأسعار الثابتة ماعدا سنة 2009.في السوق الموازي من 1.26 إلى 1.30 في سنة 2010.

**- الفترة من(2011-2016):** إن الأسعار في هذه الفترة لسوق العملات الرسمي متزايدة من 1.622 سنة 2011 إلى 1.445 سنة 2016 أما السوق الموازي فقد بلغت القيمة سنة 2011 إلى 1.588 وصارت في سنة 2016 إلى 6.850 ويرجع هذا بسبب انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، كذلك ارتفاع تكلفة الحصول على العملات الأجنبية؛ وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وأيضا زيادة الطلب المحلي على العملة الأجنبية بسبب انخفاض كمية العرض منها لأن التناسب عكسي بينهما وكل ما ذكر بالإضافة إلى عدم تحقيق معدلات استقرار سياسية واقتصادية لأن الاستقرار السياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

**الجدول رقم (4) أسعار الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي للعملات في الاقتصاد الليبي من الفترة ( 2000 - 2016).**

| السنوات | أسعار الصرف في السوق الرسمي | أسعار الصرف في السوق الموازي |
|---|---|---|
| 2000 | 0.54481 | 2.000 |
| 2001 | 0.64575 | 1.5384 |
| 2002 | 1.2137 | 1.3333 |
| 2003 | 1.240 | 1.270 |
| 2004 | 1.250 | 1.350 |
| 2005 | 1.335 | 1.765 |
| 2006 | 1.288 | 1.290 |
| 2007 | 1.227 | 1.250 |
| 2008 | 1.251 | 1.270 |
| 2009 | 1.240 | 1.260 |
| 2010 | 1.257 | 1.300 |
| 2011 | 1.262 | 1.580 |
| 2012 | 1.259 | 1.640 |
| 2013 | 1.256 | 1.750 |
| 2014 | 1.337 | 3.250 |
| 2015 | 1.396 | 5.250 |
| 2016 | 1.445 | 6.850 |

**المصدر: نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، وسوق العملات الليبي.**

**و- الآثار الاقتصادية للتضخم في الاقتصاد الليبي :**

**1) أزمة الدينار الليبي (انخفاض قيمة الدينار الليبي):** عند النظر إلى الآثار الاقتصادية التي خلفها التضخم في الاقتصاد الليبي، فنجد أن أهمها هي تدهور قيمة الدينار الليبي"سعر الصرف" أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار و انخفاض قوتها الشرائية، حيث تذبذب سعر الدينار الليبي صعوداً وهبوطًا في السوق الموازية الليبية مع شح العملة الأجنبية داخل المصرف المركزي، حيث هبط الدينار الليبي إلى أدنى مستوياته منذ 60 عاماً، هذا الارتفاع الكبير في

أسعار العملات الصعبة أثر تباعاً على أسعار السلع والمواد التي يحتاجها المواطن بشكل يومي، من مواد غذائية وأدوية وملابس وغيرها.[11]

وبالتالي فإن انهيار قيمة الدينار الليبي السريعة تعكس انهيار اقتصاد الدولة الليبية يعد مقدرة المصرف المركزي من تدارك حجم الكارثة المتوقعة للبلاد والجدير بالذكر انه بعد أحداث مدينة سرت في عام 2013 حيث تعرضت شاحنة نقل أموال تابعة لمصرف ليبيا المركزي إلى السطو المسلح و تم الاستيلاء على مبلغ وقدره 53 مليون دينار ليبي و 12 مليون من عملات أجنبية" دولار ويورو"بالتالي هذا الوضع الأمني المتدني سبب صعوبة للمصرف الليبي المركزي في شراء كميات من العملة الأجنبية من الأسواق العالمية كأحد الخيارات والبدائل المتاحة لحل أزمة الدولار بسبب ضعف الثقة والجدارة الائتمانية للاقتصاد الليبي من مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية مثل" فيتش و ستاندرد آند بورز و موديز وغيرها21 وتحرص الدولة الليبية على عدم التدخل وبسط يدها لدعم الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية؛ حتى لا تضحي بالاحتياطي النقدي الموجود لديها .

2)**اختلال ميزان المدفوعات الليبي (فقدان التوازن الاقتصادي):**

أثر التضخم الاقتصادي على ميزان المدفوعات في ليبيا، حيث إن الاختلال الواضح في ميزان المدفوعات والعجز في السنوات الأخيرة كان من الأسباب الرئيسة لها هي ارتفاع معدلات التضخم. وتشير الأرقام إلى أن ميزان المدفوعات في ليبيا دخل مرحلة العجز في **السنوات 2013/2014/2015 بقيمة 6 و 27.4 و 16.3 مليار دينار** على التوالي ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز حتى عام 2016 وقد يصل إلى 20 مليار. هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات سوف يؤثر سلباً علي الميزانية العامة في ليبيا، لأن الدولة الليبية أصبحت تغطي في قيمة هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الاحتياطي النقدي لدى المصرف الليبي المركزي؛ نظراً لتوقف الصادرات النفطية للدولة التي كانت تمول الميزانية بنسبة 90% تقريباً.

3)**انخفاض الاحتياطيات الدولية لمصرف ليبيا المركزي (تناقص):**بدأ الاحتياطي الدولي لدى المصرف المركزي في التراجع مع ظهور ظاهرة التضخم وزيادة العجز في الميزانية العامة، حيث صرفت الدولة الليبية قرابة 56.9 مليار دينار من احتياطي النقد الأجنبي في أقل من عامين، إذ إن إجمالي الاحتياطي الدولي كان يبلغ 148.8 مليار دينار عام 2012 وانخفض علي مدار الأربع سنوات الأخيرة حتى وصل إلى 95.1 في عام 2016 وتحتاج ليبيا

(11)- العربي الجديد، القلق يرفع أسعار الدولار في ليبيا، 2014.

إلى العملة الصعبة لسداد فاتورة الواردات السنوية التي تبلغ 30 مليار دولار، فحتى المنتجات الأساسية مثل الحليب والمياه المعدنية والخضروات يتم استيرادها من أوروبا وتونس وتركيا في ظل ضآلة الإنتاج الغذائي.[1] و أصبحت الاحتياطيات من العملة الصعبة تغطي مصاريف الموازنة العامة و لاسيما منح الطلبة والسفارات الليبية بالخارج والمحروقات وتوفير الدولار المدعوم للسلع وخاصةً الدقيق.

**4) ظهور السوق الموازي(السوق السوداء):** وجود السوق الموازية يتطلب وجود سوق أخرى يطلق عليها السوق السوداء، وهي تلك السوق التي تتداول فيها بيع وشراء العملات الأجنبية اللازمة لتمويل السوق الموازية، فلا يمكن وجود سوق موازية بدون سوق سوداء للعملات الأجنبية. وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة الصعبة في المصرف المركزي، نظراً لانخفاض الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، ظهرت وبقوة ما يعرف بالسوق السوداء أو السوق الموازية وهي ما زادت من حدة الأزمة خاصة في ظل استغلال التجار للموقف وعرض الأسعار للعملات بأسعار مرتفعة للغاية مقارنة بأسعار المصرف المركزي؛ وبالتالي فإن الموردبن سوف يضطرون إلى الشراء من هذه الأسواق لأن المصرف المركزي لم تعد لديه القدرة لتوفير العملة الصعبة لهم وهذا ما سبب في ازدهار السوق السوداء في الاقتصاد الليبي وازدادت الأوضاع سوءاً.[2]

وتعد السوق السوداء من أكبر المخاطر التي تهدد استقرار الدينار الليبي، و لم يضع مصرف ليبيا المركزي خطة مدروسة لمعالجة الأوضاع الحالية؛ حيث تقف السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي الليبي عاجزة أمام أزمة الدينار الليبي والتي لها ارتدادات كبيرة اقتصادية واجتماعية، ويعود ذلك إلى حذرها الشديد من نفاذ الاحتياطي من العملة الصعبة في ظرف سياسي و اقتصادي صعب ومنغلق وأن انتعاش تجارة العملة في السوق السوداء بشكل كبير جداً يوضح أن العاملين في القطاع الخاص لا يحصلون على الاعتمادات المستندية الرسمية إلّا بعد شق الأنفس، ويصل الانتظار إلى شهرين بينما كانت في الأوقات الطبيعية تنجز في اليوم ذاته، ويشير إلى أن مصرف ليبيا المركزي لم يضع سياسات رشيدة للمحافظة على العملة، بل فتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الوهمية التي تتحصل على الدولار بالسعر الرسمي و من ثم تبيعه في السوق السوداء، والاعتمادات المستندية هي إحدى أدوات

(1)أ. أنس جاب الله، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ،2015 .

(2)مجلة العربي الجديد، السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا،2015.

تمويل عمليات التجارة الخارجية، وهي بمثابة تعهد صادر من أحد المصارف يلتزم بموجبه المصرف بدفع قيمة سلعة معينة للمورّد الذي قام بتوريدها.

**ي- النتائج والتوصيات:**

**1-النتائج:**

أ - مشكلة التضخم في ليبيا هي مشكلة لها جذور تاريخية قديمة فالاقتصاد الليبي في فترة التسعينيات عانى من هذه الظاهرة؛ بسبب عوامل خارجية كالحصار الاقتصادي ومن خلال الجدول رقم (1) نجدها بين انخفاض وارتفاع من سنة 2004 وزادت حدتها في سنة 2016، نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد والانقسامات السياسية.

ب- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما في الجدول رقم (1) الذي يوضح بعض المؤشرات التي ساهمت في رفع معدل التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي.وتحليل المخفض الضمني في الاقتصاد الليبي محل الدراسة الجدول رقم (2).وهذا يكون إثبات للفرضية الأولى.

ج- إن أزمة الدينار الليبي وانخفاض قوته الشرائية واختلال ميزان المدفوعات الليبي (فقدان التوازن الاقتصادي) وانخفاض الاحتياطيات الدولية لمصرف ليبيا المركزي وظهور السوق الموازي (السوق السوداء) في بعض السنوات الأخيرة من أهم الآثار الاقتصادية للتضخم في ليبيا.

د- نلاحظ إن معدلات الانفتاح الاقتصادي(الانكشاف) بدأت بالارتفاع من سنة 2005 وهذا واضح من الجدول رقم (3) حيث وصلت ذروتها في سنة 2012 وبلغت نحو 279 % حتى صارت سنة 2014 إلى 203% وهو ما يدل على إثبات الفرضية الثانية حيث إن الاقتصاد المحلي معتمد بشكل كلي على الاستيراد من العالم الخارجي؛ لتغطية متطلبات السوق المحلي، وكذلك عدم وجود سياسات اقتصادية فعالة تضبط نسبة الانكشاف العالية والمرتفعة.

هـ- من خلال الجدول رقم (3)عند تتبع أسعار الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازي للعملة (السوق السوداء) نجده أنه في زيادة مستمرة من سنة 2003 حيث بلغ 1.270 وواصل الارتفاع إلى أن وصل 6.850 في سنة 2016. مما أدى لارتفاع الأسعار؛ وبالتالي ظهور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي.

و- إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في زيادة وانخفاض خلال فترة الدراسة والجدول رقم (2)؛ وربما يعود لزيادة المصروفات والنفقات عن الإيرادات المتحققة وعجز الدولة عن الإنفاق على المؤسسات الحكومية التابعة لها؛ مما يؤدي إلى تنامي ظاهرة ارتفاع الأسعار.

**2- التوصيات:**

أ- الاستقرار السياسي كفيل للوصول بالاقتصاد الليبي إلى الاستقرار الاقتصادي والحد من هذه الظاهرة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية.في ظل المعالجة الصحيحة للسياسات الاقتصادية.

**ب**-إن تمويل الأسواق المحلية بالصناعات المحلية الناشئة، وعدم الاعتماد على الاستيراد الكلي الخارجي؛ لسد حاجات السوق الليبي المحلي؛ وسد الفجوة التضخمية في السوق، وهذا يحتاج دعم و تشجيع من الدولة.

**ت**-يجب تفعيل السياسات الاقتصادية من خلال السياسة المالية و السياسة النقدية ومشاركة الخبراء والمختصون في الاختناقات و العراقيل الاقتصادية دون إدخال الحسابات السياسية، من أجل التحكم في معدلات التضخم والحد منه.

**ث**-لدى ليبيا حدود واسعة ومفتوحة وعديدة مع الجوار وهذه الحدود تحتاج لتفعيل الرقابة عليها ومنع تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات من البنزين وغيره والسيارات إلى الخارج، للحد من حدوث ظاهرة التضخم.

**ج**-التخفيض من النفقات العامة والمصاريف للدولة وترشيد الاستهلاك، كذلك دراسة ميزانية الرواتب حيث إن فاتورة المرتبات كانت لا تتجاوز 8 مليار دينار في سنة 2008 بينما وصلت في سنة 2015إلى أكثر من 16 مليار، ومن المحتمل أن تصل في سنة 2017 إلى 20 مليار.

**ح**-تطوير وتنمية القطاع المصرفي في البلاد وتفعيل وسائل الدفع البديلة للنقود عن طريق البطاقات الالكترونية. وغيرها باستخدام التقنية والميكنة، لتقليل اعتماد المواطنين على العملة الوطنية في شراء السلع والخدمات.

**المراجع**: العرض حسب ترتيبها في الورقة البحثية:

1. صالح إبراهيم محمد الشيباني، **تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وانعكاساتها على الضغوط التضخمية**، الأكاديمية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة،.2010
2. عثمان سالم على عبد المجيد، **فاعلية السياسة النقدية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد (ليبيا)، .2017
3. .مصطفى مفتاح كريدلة، أحمد فرج الحصان،2017. **مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبي، 2017.
4. محمد سالم علي، **دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من (2003-2015)**، ورقة بحثيثة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبيا، 2017.
5. **عبد الناصر سالم زيدان، التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والآثار)**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد ليبيا، 2017.
6. غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص14، 2000.
7. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، ص.1948،16
8. **التقرير الاقتصادي**، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، طرابلس، السنة المالية/ .2004
9. **تقارير ونشرات اقتصادية**، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، طرابلس، 2000-2016.
10. العربي الجديد، **القلق يرفع أسعار الدولار في ليبيا**، .2014
11. أنس جاب الله، **الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات**،.2015
12. مجلة العربي الجديد، **السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا**،2015.

كما يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير للأساتذة المشاركين في الدراسات المقدمة **للمؤتمر العلمي الأول عن السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد (ليبيا)، 2017**.التي تمت الاستعانة بها وهي:

1- دراسة المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، د.مخلوف مفتاح محمد.أ.يوسف فرج الأصفر.بالإضافة إلى الدراسات رقم 1،2،3،4،5 المذكورة في المراجع.

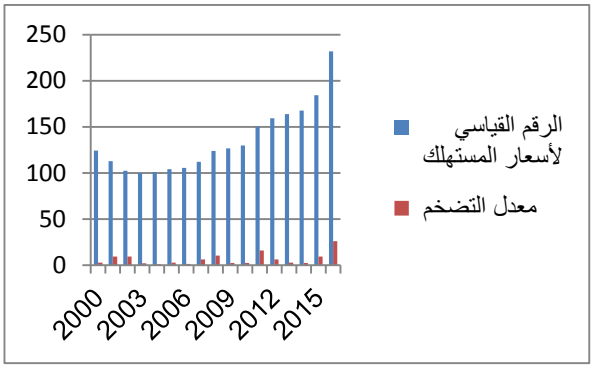


**الشكل البياني رقم (1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 –2016 )**

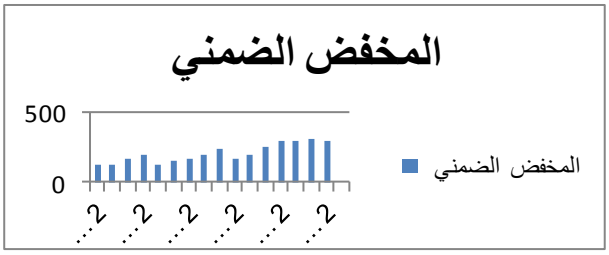


**الشكل البياني رقم (2) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي من الفترة (2000 -2016 ).**

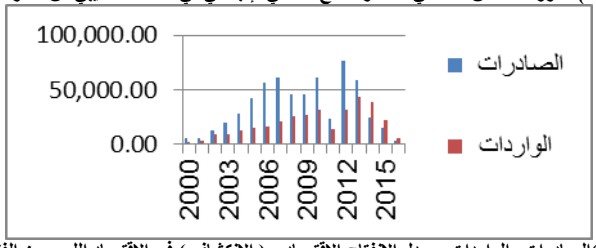


**الشكل البياني رقم (3)الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح الاقتصادي ( الانكشاف ) في الاقتصاد الليبي من الفترة ( 2000 - 2016).**

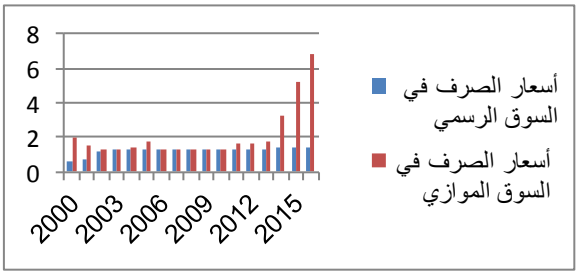


**الشكل البياني رقم (4) أسعار الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي للعملات في الاقتصاد الليبي من لفترة ( 2000 - 2016).**

# معالجة الصحف الإلكترونية الليبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية

د . عبد الحفيظ سالم بلال - قسم الإعلام –كلية الآداب جامعة صبراتة - ليبيا

**مقدمة :**

ظاهرة الهجرة في حد ذاتها ظاهرة قديمة جداً في التاريخ لكنها تحظى اليوم بوضع استثنائي في ظل كثافة النيران الإعلامية المنطلقة من وسائل الإعلام والصحافة المتطورة انعكاساً أو صناعة في بعض الأحيان لاهتمام مؤسسات ومنظمات العالم الرسمية وغير الرسمية الذي ينصب على التعاطي مع هذه الظاهرة التي تتفاقم على مدار الساعة ويسقط جرائها ألاف الضحايا .

ومن خلال هذه الدراسة سنركز على المعالجة الصحفية لهذه الظاهرة ذلك أن وسائل الإعلام والصحافة أحياناً تمثل جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل وذلك نتيجة لكون هذه الظاهرة في بعض جوانبها تعد ظاهرة (مفتعلة) بمعنى أنها بفعل فاعل -على الأقل فيما يتعلق بتصعيدها- وهي جزء من مخطط مدروس بعناية ضمن حزمة من الأزمات الخانقة التي تستهدف المجتمع الليبي وبإمكاننا أن نفهم ذلك من خلال ما سبق هذا التصعيد من تهديدات صادرة من جهات محددة تخطط وتقود وتشرف على مفاعل الأزمات التي يمر بها المجتمع الليبي وهنا يشير الباحث إلى التهديدات التي وجهت لأوربا بأن الحدود البرية و البحرية ستفتح على مصراعيها أمام زحف ملايين الفقراء باتجاه الشمال عبر مياه المتوسط إذا ما (تهورت) القارة العجوز وقررت الانحياز إلى خيارات شعوب جنوب المتوسط في الحرية وكسر قيود الأنظمة الاستبدادية وهو ما نشهده بالفعل على أرض الواقع . إذ لا يمكن الحديث عن قضية الهجرة غير الشرعية دون التوقف عند محطة المعالجة الإعلامية والصحفية لهذه الظاهرة، حيث إنه من المرات القليلة التي لا تكتفي وسائل الإعلام والصحافة في تناولها لقضية مهمة كهذه بدور توعوي كما درجت العادة ولكنها بصورة أو بأخرى تلعب دوراً أمنياً. في هاتين المقاربتين محاولة لإلقاء الضوء على ملامح المعالجة الإعلامية والصحفية لقضية الهجرة غير الشرعية، وتقييم لأداء وسائل الإعلام والصحافة الإلكترونية تجاه هذه القضية من خلال (النموذج الليبي) كدراسة حالة حيث شهدت سواحل ليبيا على مدى السنوات الماضية ولا تزال الكثير من حوادث غرق المهاجرين غير الشرعيين فيما اصطلح على تسميته بقوارب الموت وبالمقابل تمكن خفر السواحل الليبي من إنقاذ المئات من المهاجرين من الغرق في عرض البحر وانتشال جثث من غرق منهم.

**الإطار المنهجي للدراسة**

**مشكلة الدراسة:**

المقصود بتحديد مشكلة الدراسة هو تضييق حدود الموضوع بحيث يكون مقتصراً على ما يريد الباحث تناوله، وليس على ما يوحي به العنوان من موضوعات لا يريد الباحث تناولها [1].وتحددت مشكلة الدراسة في "التعرف على معالجة الصحافة الإلكترونية الليبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى انعكاسات هذه المعالجة والتناول على الرأي العام من خلال تحليل مضمون الصحف الإلكترونية الليبية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

وتسعى الدراسة إلى التعرف على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الصحافة الإلكترونية الليبية؛ وذلك من خلال التعرُّف على مدى تلبيتها للحاجات المعرفية للمتلقِّي، وحدود ومدى تركيز تلك المعالجة على أهداف و أحداث بعينها، كما تعالج إستراتيجية القائم بالاتصال في بناء الرسالة الإعلامية، ومدى اهتمامه بمواقف جهات رسمية محلية أو دول متوسطية أو منظمات دولية معينة، ودوره في بناء وتشكيل الأخبار من حيث انتقائها، و اختيار مصادرها، وأسلوب وزوايا معالجتها .

**أهمية الدراسة :**تنبع أهمية هذه الدراسة في الجانب العلمي من حيث إنها تأتي استجابة إلى حاجة المكتبة الإعلامية للمزيد من البحوث والدراسات الميدانية حول المعالجة الإعلامية والصحفية لظاهرة الهجرة غير الشرعية إضافة إلى كونها تضع أيدينا على طبيعة الدور الذي تقوم به و سائل الإعلام والصحافة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوعية بمخاطرها فيما يلي :

- الحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من زوايا مختلفة .
- تباين التناول الإعلامي للظاهرة بين خطاب الصحافة الإلكترونية الليبية ونظيراتها الدولية من حيث زوايا التناول والتوظيف السياسي.
- ازدياد التأثيرات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا بشكل يهدد استقرارها الأمني.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الصحافة الإلكترونية الليبية ، ومدى قدرتها على الإسهام في تكوين رأي عامٍّ نحو ظاهرة الهجرة غير الشرعية كهدف عام ؛ تنبثق عنه الأهداف الفرعية التالية :

1. الكشف عن أسباب ونتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عالجتها الصحافة الإلكترونية الليبية.

2. الكشف عن المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. التعرف على اتجاه المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
4. التعرف على وظيفة المادة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
5. التعرف على الأساليب الاقناعية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**تساؤلات الدراسة:**

1. ما هي قضايا الهجرة غير الشرعية التي عالجتها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة ؟
2. ما هي فنون التحرير الصحفية التي اعتمدتها الصحافة الإلكترونية الليبية في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
3. ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
4. ما اتجاه المادة الصحفية المنشورة في الصحافة الإلكترونية الليبية محل الدراسة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
5. ما هي وظيفة المادة الصحفية المنشورة في الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
6. ما هو أسلوب عرض ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الصحافة الإلكترونية الليبية ؟
7. ما هي الأساليب الاقناعية المستخدمة في الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
8. ما مدى توازن المادة الصحفية المنشورة في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في تناولها لقضايا الهجرة غير الشرعية ؟

**مصطلحات الدراسة :**

1. **المعالجة الصحفية:** يقصد بالمعالجة الصحفية الطريقة التي اعتمدتها الصحافة الإلكترونية الليبية موضع الدراسة في عرض وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**2. الصحافة الالكترونية الليبية:** يقصد بالصحافة الإلكترونية الليبية الصحافة غير الورقية التي تنشر موادها إلكترونياً على المواقع الليبية الإلكترونية الإخبارية (الإنترنت) وهي نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني وتستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافاً إليها مهارات وآليات تقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة )[2] والتي تتناول الشأن الليبي وقضايا المجتمع الليبي في المقام الأول . وقد اختار الباحث صحيفتي :فبراير الإلكترونية والوسط الإلكترونية).

**3 . قضايا الهجرة غير الشرعية:** تعرَّف اصطلاحاً بأنها: دخول المهاجرين للبلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة [3] وتعِّرف المفوضة الأوروبية للهجرة الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر و البحر والجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار[4].

**مجتمع الدراسة والعينة:** يعد تحديد مجتمع الدراسة والعينة من الخطوات التي يجب على الباحث أن يتخذها قبل الشروع في أي دراسة علمية حول موضوع أو ظاهرة من الظواهر، وعليه أن يحدد المجتمع الذي ستجرى عليه الدراسة تحديداً دقيقاً موضحاً حدوده وأبعاده، بالإضافة إلى إطاره الزمني، وتحديد العينة التي سيتم إخضاعها للتحليل .[5] أما العينة فيقصد بها مجموعة المفردات المختارة من المجتمع لإجراء الدراسة عليها .[6] ونظراً للعدد الكبير للصحف الاليكترونية فقد تحتم على الباحث اختيار عدد صحيفتين منها واللتان تعكس تجربتهما وانتظام صدورهما اليكترونياً وقد تمثل مجتمع الدراسة الحالية في صحيفتي) فبراير الإلكترونية) والوسط الإلكترونية) وتم اختيار عينة من الصحيفتين بواقع (15) عدداً من كل منهما وتم تحليل مضمون المواد الصحفية المتعلقة بقضايا الفساد المنشورة فيهما خلال فترة الدراسة من 2019.08.01 إلى 219.11.15م

**1. صحيفة (فبراير الإلكترونية):** تم تأسيسها كنسخة إلكترونية شاملة من الصحيفة المطبوعة ورقياً معروفة باسمها وتاريخها ، وما تقدمه مجرد نسخة إلكترونية طبق الأصل لما تقدمه الصحيفة الورقية وتصدر عن (هيئة دعم و

تشجيع الصحافة) سابقاً الهيئة العامة للصحافة حالياً *وتعنى بالشأن الليبي في المقام الأول دون إغفال للقضايا الإقليمية والدولية.

**2. صحيفة (الوسط الإلكترونية):**وهي عبارة عن موقع إخباري ليبي شامل يتناول قضايا الشأن الليبي.

**وحدات تحليل المضمون:**

وهي عبارةٌ عن مجموعةٍ من الوحدات الأساسيّة التي تُقدم المساعدة لمحللِ وقارئ النص للتّعرف على أدق التفاصيل المرتبطة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بعد تطبيق تحليل المضمون، وتَتَوزع على مجموعةٍ من الوحدات التي اعتمد عليها الباحث في هذة الدراسة ، ومن أهمها ما بلي:-([1])

(1)**وحدة الكلمة:** وهي عبارةٌ عن كافة الحروف، والرّموز، والمفاهيم الواردة في نص الدراسة.

(2)**وحدة الفكرة:** وهي عبارةٌ عن كافةِ العبارات والجُمل الموجودة في نص البحث المتعلقة بموضوع الدراسة.

(3)**وحدة طبيعة المادة:**هي عبارةٌ عن تَصنيف المضمون بناءً على الفكرة الرّئيسية التي اعتمد عليها، سواءً أكان المضمون علمياً، أم إعلامياً، أم اجتماعياً، أو غيرها.

**خطوات تحليل المضمون**:

في هذة الدراسة اعتمد على تطبيق تحليل المضمون وفقاً للخطوات التالية:([2])

- تحديد الموضوع الرّئيسي الخاص بها.
- وضع مجموعةٍ من الفرضيات والآراء التي تُساهم في الرّبط بين فقرات المضمون.
- الحصول على المراجع والمصادر التي اعتمد عليها مؤلف هذة الدراسة ، والتي تُساعد في فهم طبيعة، وكيفية صياغة النص.

*قرار المجلس الرئاسي رقم ( ) لسنة 2019م بشأن إعادة تسمية هيئة دعم وتشجيع الصحافة إلي الهيئة العامة للصحافة

([1]) إقرأ المزيد على موضوع .كوم خطوات تحليل المضمون - كتابة مجد خضر - آخر تحديث :11:55 ، 20 يونيو 2016م
https://mawdoo3.com/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86

([2]) نفس المرجع السابق

- اختبار عينة من محتويات البحث، وقد تتضمن فقرةٍ من الفقرات، أو قسمٍ من أقسام هذة الدراسة.
- كتابة النتائج التي تم الوصول لها بعد تحليل المضمون.
- متابعة وتقييم مدى نجاح تحليل المضمون في تعزيز النتائج الخاصة به.

**منهج الدراسة :**منهج البحث العلمي هو تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية .[7] وقد اختار الباحث استخدام منهج الدراسة المسحية باعتباره من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية ويعتمد منهج المسح على التحليل من خلال معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في فترة زمنية معلومة و ذلك للحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية .

**أدوات جمع البيانات :**قام الباحث باستخدام استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات واحتوت الاستمارة على فئات التحليل الرئيسية والفرعية للإجابة عن تساؤلات الدراسة وقام الباحث بإخضاع الاستمارة لاختباري الصدق و الثبات.

**الصدق والثبات:**يقصد بالصدق في البحث العلمي بأنّه مدى دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي إلى أي درجة تزودنا أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه. ويمكن القول إنّ مدى صدق و ثبات البيانات التي توفّرها الأداة هي من أهم أسس جمع البيانات في البحث العلمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف ثبات وصدق الأداة يؤدي إلى ضعف صحّة نتائج البحث العلمي بأكمله، وعدم صحّة نتائج البحث العلمي تجعل البحث بدون قيمة، لذلك يجب على الباحث الحرص على اختيار أداة ذات ثبات وصدق. هذا ولقد تم إعداد استمارة التحليل المناسبة لتحليل مضمون صحيفتي الدراسة ومن ثم عرضها على بعض الأساتذة المختصين في هذا المجال والذين قاموا بتحكيمها وإبداء بعض الملاحظات عليها من جميع النواحي ممثلة في صدق المحتوى والصدق الظاهري والصدق التنبؤي و الصدق التلازمي. و كذلك إجراء الثبات على عينة مناسبة منها ، وقام الباحث بتنفيذها.

**الإطار المعرفي للدراسة:**

**دور الصحافة الإلكترونية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

تلعب وسائل الإعلام عموماً والصحافة على وجه الخصوص دوراً مهماً في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التوعية بمخاطر هذه الظاهرة وإحساساً منها بخطورة دورها في قضية الهجرة غير الشرعية فإن المنظمة العالمية للهجرة في ذكرى تأسيسها الستين دعت وسائل الإعلام و الصحافة والعاملين فيها إلى تحسين الصورة المتداولة عن المهاجرين وظاهرة الهجرة عموماً. وفي الوقت نفسه، حرصت المنظمة على تسليط الأضواء على أوجه استغلال مسألة الهجرة غير الشرعية من قبل بعض رجال السياسة و الصحافة كعنصر تخويف مبالغ فيه، كما دعت إلى إشراك المهاجرين في تحديد معالم السياسة المطبقة في هذا المجال.

وفي مناسبة انعقاد الدورة المائة لمجلس إدارتها، أصدرت المنظمة التي تتخذ من جنيف مقراً لها تقريراً بعنوان:"أوضاع الهجرة في العالم : تحسين طريقة الإعلام فيما يتعلق بالهجرة"، تناول بالتحليل طريقة التعاطي مع ظاهرة الهجرة، خصوصاً في البلدان المستقبلة للمهاجرين.

وفي هذا السياق، ترى المنظمة العالمية إن الحكم على موضوع الهجرة غير الشرعية مرهون بمدى ما يُروّج لدى الرأي العام عن الموضوع سواء من قبل السياسيين أو من طرف وسائل الإعلام والصحافة وحسب التقرير فإن ما يُروّج عن الهجرة غير الشرعية عبر وسائل الإعلام والصحافة وفي النقاش السياسي يؤثر في تشكيل الرأي العام، وهو يتميز بأن "تقديرات الهجرة، وبالأخص الهجرة غير الشرعية، مبالغ فيها". وقد توصل المحققون إلى أن التقديرات المتداولة إعلامياً تفوق في بعض الحالات بـثلاثة أضعاف (300%) الأرقام الحقيقية، فعلى سبيل المثال:يعتقد البعض في الولايات المتحدة إن نسبة المهاجرين في البلد تصل إلى حوالي (39%) من إجمالي السكان في حين أنها لا تتعدى (14%)، أما في إيطاليا فيظن كثيرون أن النسبة تصل إلى حوالي(25%) في الوقت الذي لا تتعدى فيه(7%). وبالرغم من التحليلات والدراسات الجامعية التي انكبت على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة ، يشير التقرير الصادر عن منظمة الهجرة العالمية إلى وجود "تحريف لاستخدام تلك النتائج من قبل السياسيين ووسائل الإعلام و الصحافة والجمهورعموماً"، ويعزو سبب ذلك إلى تركيز الاهتمام على" الجانب السياسي وليس على الوقائع والأرقام".

**تعزيز الحوار وإشراك المهاجرين:**ومن أجل تحسين طريقة المعالجة الصحفية لموضوع الهجرة غير الشرعية، يُوصي التقرير بضرورة البحث عن" خطاب

صحفي وإعلامي متطور عن الهجرة يتميز بالانفتاح والتنوع والشمولية"، وفي سياق التهيئة لهذا الخطاب، يتطلب الأمر الإجابة عن سؤالين:

**السؤال الأول:** ما الذي يجب القيام به تجاه فئات المهاجرين الموجودين في البلد؟

**السؤال الثاني:** ما الذي يجب القيام به تجاه المهاجرين المستقبلين؟

ومن التوصيات أيضاً، الدعوة إلى " تجنب تسييس ملف الهجرة والقيام بتحليل موضوعي للظاهرة" تُراعى فيه مصالح المجتمع ككل وليس فقط مصالح فئة معينة.وفي سبيل تحسين الصورة التي يتم الترويج لها عن المهاجرين والهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام والصحافة، يقترح التقرير "تعزيز الحوار والاتصال بوسائل الإعلام والصحافة، وإدراج مسألة التعددية الثقافية في المجتمعات المستقبلة ضمن اهتمامات وسائل الإعلام الكبرى في البلد"،ونظراً لأن" أفضل من بإمكانه تقديم صورة إيجابية عن الهجرة هو المهاجر نفسه"، يقترح معدو التقرير" تسهيل وصول المهاجرين الى وسائل الإعلام والصحافة، وإشراكهم في النقاش الدائر حول سياسات الهجرة في الدول المستقبلة لهم"، حيث نلاحظ أن الجميع تقريباً يتحدث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستثناء أصحاب الشأن بالقضية (المهاجرين أنفسهم) .وإذا علمنا أن عائدات الهجرة بلغت (406 مليار) دولار وفق تقديرات البنك الدولي لعام واحد فقط هو 2011 كنموذج رغم ما تمر به بلدان الشمال و القارة العجوز من كساد اقتصادي يمكننا أن ندرك حجم المخطط والمشاركين فيه .

**والسؤال المطروح لأي رؤية إعلامية تستشرف قضايا الهجرة هو:**

كيف نصنع للإعلام عموماً وللإعلام الجديد خصوصاً، (دوراً تنمويّاً) لا يسهم في خلق (مشكلة الهجرة) أو تعميقها من جهة، ولا يكتفي فقط بمتابعتها إعلامياً وصحفياً من جهة أخرى، ولكن ليقوم بدور طليعي، يجعل من الهجرة وموضوعاتها ومشكلاتها(ممكناً تنموياً).وإذا كان (الزمن العام) في العالم يقتضي إعلاماً جديداً، فإن زمننا الخاص في عالمنا العربي يقتضي (إعلاماً تنموياً) يستفيد بوعي من المناخ العام للإعلام الجديد، وللهجرة علاقة وثيقة بالتنمية، يمكن أن نقول إن الدول التي نجحت في امتحان التنمية لا تصبح على الأغلب دولاً مصدرة للهجرة بل مستقبلة لها، لانتفاء عوامل الطرد وتوافر عوامل الجذب؛ لذلك عندما يتم التركيز إعلامياً على قضايا الهجرة غير الشرعية ينبغي أن تكون النظرة الكلية للرسالة الإعلامية: نظرة تنموية، تنظر للمستقبل بذات العين التي تنظر بها للواقع.

إن دور وسائل الإعلام والصحافة لا يقتصر على نقل الأخبار بل أصبح من أدوات التغيير الاجتماعي فبإمكان الإعلام التنمويّ أن يجعل من الإعلام عموماً حلاً طويل الأمد وليس حلاً قصيراً أو متوسط المدى، إذا تم ربطه دائماً بالتنمية، فالتنمية تظل دائماً حلاً طويل المدى، وهذا هو ما تحتاجه قضايا الهجرة غير الشرعية من المتعاملين معها إعلامياً وأكاديمياً. إن أي تفكير في علاقة تربط الهجرة بوسائل الإعلام والصحافة، سواء كانت هذه العلاقة تاريخية أو مستقبلية، لابد أن يُعنى بفحص محتوى هذا الإعلام وأشكاله، قبل أن يتم تقييم هذه العلاقة سلباً أو إيجاباً.

لقد برزت في الفترة الأخيرة انتقادات كثيرة للمعالجات الإعلامية والصحفية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم العربي، وركّزت هذه الانتقادات في الأساس على المحتوى الإعلامي والصحفي، وفي هذا الاتجاه يرصد الباحث الأستاذ عبدالوهاب الرامي بعض مظاهر الخلل في تلك المعالجات الإعلامية في الآتي:-

- غياب المعالجة الشمولية.
- تغطية موضوع الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر الأمنية.
- الاكتفاء بما تنقله وكالات الأنباء، دون إنجاز أعمال ميدانية داخل البلدان التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية.
- قلة الإشارة إلى الهجرات الموسمية التي تنتعش تلبية للطلب على اليد العاملة

تعتبر الهجرة غير الشرعية، أو غير القانونية، أو السريّة، ظاهرة عالمية موجودة في الدول المختلفة، من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية كدول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، و تحوّل بعض الدول الأوروبية قبلة للمهاجرين، من دول أخرى، سواء أكانت مجاورة أم بعيدة، ولكن هذه الظاهرة، اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط، والحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، لكثرة تركيز وسائل الإعلام والصحافة عليها، فما هي هذه الظاهرة، وأسبابها، وتداعياتها ونتائجها؟

**تبدأ أحلام الهجرة من الإنترنت وتنتهي في أعماق البحر:**

تبدأ أحلام الهجرة من الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي( فيسبوك وتويتر) وغيرها أي عبر الصحافة الإلكترونية وتنتهي في أعماق البحر ، و يرى خبراء شاركوا في مؤتمر أوروبي عربي حول الهجرة، أن تأثير وسائل الإعلام والصحافة وخصوصاً تكنولوجيات الإعلام الحديث يتنامى بشكل متزايد في تشكيل الأفكار والدوافع لدى الشباب في بلدان جنوب المتوسط في الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

كما أكد خبراء شاركوا في مؤتمر احتضنته مدينة لاهاي حول الهجرة غير الشرعية، أن الشباب في بلدان جنوب البحر المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، بحثاً عن فرص الهجرة في محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية المتعاظمة بين بلدان جنوب وشمال البحر المتوسط .

ويرى (خالد شوكت)، رئيس المنتدى العربي في هولندا، منظم مؤتمر (لاهاي) حول الهجرة غير الشرعية، في حوار مع قناة (دوتشي فيلي) الألمانية ، أنه بموازاة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية فإن "مسؤولية وسائل الإعلام والصحافة ووسائل التثقيف العامة كالسينما قائمة"، وهو ما يقتضي، برأيه، "تدشين حوار إعلامي أوروبي عربي حول هذه المسألة " التي تتسبب سنوياً في موت آلاف الشبان العرب والأفارقة في مياه البحر المتوسط والمحيط الأطلسي .

بيد أن المادة الإعلامية والصحفية التي تبثها القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية وتنشرها الصحافة في أوروبا حول أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية تثير النقاش بين الخبراء.

وفي حوار مع (دوتشي فيلي) قال (عيسى بو قانون)، الخبير الإعلامي في جامعة ليون الفرنسية، إن متابعته لتقارير إخبارية وخصوصاً برامج وثائقية بثتها عدة قنوات الفرنسية مثل قناة (تي في5) تفيد بأن التناول الإعلامي و الصحفي تغلب عليه الأبعاد الدرامية لمغامرات المهاجرين غير الشرعيين، لكنه "يفتقد في غالب الأحيان إلى كشف بعض الأبعاد الخفية مثل دور شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل أحلام الشباب وأوهامهم عن الفردوس الأوروبي" ملاحظاً الصعوبات المهنية والمخاطر التي يمكن أن تواجه وسائل الإعلام و الصحافة وخصوصاً القنوات التلفزيونية عندما ترغب بإنتاج برامج خاصة عن هذا الموضوع.

كما قدم الخبير الإعلامي في جامعة لاهاي ( تيجاني بولعوالي) نتائج دراسة أنجزها حول نماذج من مقالات تنشرها الصحافة الهولندية ويظهر من خلالها التركيز على المخاطر الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أوروبا ، واعتبر أن كبريات الصحف الهولندية تميل إلى "تجريم المهاجرين غير الشرعيين وتتجاهل معاناتهم الإنسانية والأسباب التي تدفعهم إلى التفكير في الهجرة والمخاطرة بحياتهم".ويعتقد الخبراء أن تأثير تكنولوجيا الصحافة الإعلام الحديث في تشكيل أفكار الشباب وانطباعاتهم حول موضوع الهجرة

ربما يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية أي التلفزيون والراديو والصحافة رغم أهميتها الإستراتيجية.

كما أظهرت دراسة حديثة في جامعة تونس أن (57%) من طلابها يرغبون في الهجرة سواء للدراسة أو العمل أو الزواج. بالإضافة إلى ذلك أنجزت دراسات في كل من المغرب والجزائر أظهرت نسباً مشابهة أو أعلى حول رغبة الشباب في الهجرة. ومن ناحيته يرى (حسونة منصوري)، الباحث المتخصص في السينما بجامعة أمستردام، أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تحظى باهتمام متزايد في الأعمال السينمائية الحديثة لكنه لاحظ أن الشباب يتأثر أكثر بالصور والمشاهد التي تتضمنها مشاهد الفيديوهات والرسائل الإلكترونية والأفلام القصيرة التي تبثها المدونات ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، والمثير أنه كما يقول( منصوري) فإن مضمونها يتجه في غالب الأحيان إلى تقديم قصص المهاجرين غير الشرعيين في قالب ملحمي كما يتم من خلالها تداول نماذج صور ومشاهد مغرية عن الحياة في أوروبا.

كما أوصى مؤتمر(لاهاي) حول الهجرة غير الشرعية، بتدشين حوار إعلامي عربي حول طريقة تناول هذه الظاهرة. واقترح المشاركون في المؤتمر إحداث مركز للتوثيق الإعلامي والصحفي حول الهجرة غير الشرعية يضم البرامج التلفزيونية والإذاعية والأعمال الصحفية التي أنجزت حول الموضوع. ولتدارك الفجوة التي أحدثتها تكنولوجيا الصحافة والإعلام الحديث، اقترح ( منصوري) على منتجي ومخرجي الأعمال السينمائية في بلدان ضفتي المتوسط إنجاز أعمال سينمائية مشتركة تقدم صورة متوازنة وإنسانية عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما اقترح المشاركون في مؤتمر لاهاي على دول جنوب المتوسط إدماج برامج تثقيفية في برامج التعليم لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتنظيم حملات إعلامية وصحفية لمساعدة الشباب على عدم السقوط في براثن شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل المهاجرين.

## المعالجة الإحصائية:

**جدول رقم 1_أسباب ونتائج قضايا ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الصحافة الإلكترونية الليبية عينة الدراسة**

| الصحيفة / القضايا | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية | 48 | 24 | 86 | 39.4 | 134 | 32.1 |
| نتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية | 152 | 76 | 132 | 60.6 | 284 | 67.9 |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يتضح من الجدول رقم (1) أن مجموع قضايا ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عالجتها الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة قد بلغ (418) قضية، وأن نسبة الموضوعات التي تناولت نتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية جاءت في المقدمة إذ بلغت (67.9%) بينما جاءت الموضوعات التي تناولت أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الثانية بنسبة (32.1%). ونستنتج من نتائج تحليل مضمون الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة أن موضوعات نتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد سجلت النسبة الأعلى حضوراً من موضوعات أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في معالجة كل من الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة على حده كذلك حيث بلغت في صحيفة فبراير (76%) ، وفي صحيفة الوسط. (60.6%)

**جدول رقم 2_فنون التحرير الصحفي المستخدمة في معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة**

| الصحيفة / الفنون التحريرية المستخدمة | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| الخبر الصحفي | 146 | 73 | 185 | 84.9 | 331 | 79.2 |
| التقرير الصحفي | 41 | 20.5 | 22 | 10.1 | 63 | 15.1 |
| المقابلة الصحيفة | 13 | 6.5 | 11 | 5 | 24 | 5.7 |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يوضح الجدول رقم (2) أن صحيفتي الدراسة قد اعتمدتا على فن الخبر الصحفي من بين فنون التحرير الصحفي بنسبة كبيرة في معالجتها لقضايا الهجرة غير الشرعية إذ بلغت (79.2%)، بينما جاءت نسبة اعتماد

صحيفتي الدراسة على فنون التحرير الصحفي الأخرى ضعيفة إذ اقتصرت على التقرير الصحفي بنسبة بلغت (15.1%) والمقابلة الصحفية بنسبة (5.7%). كما أن الخبر الصحفي قد سجل أعلى نسبة في معالجة كل صحيفة من صحيفتي الدراسة على حده إذ بلغ (73%) في صحيفة فبراير، وبلغ (84.9%) في صحيفة الوسط .بينما جاء فن التقرير الصحفي في المرتبة الثانية استخداماً في كل من صحيفتي الدراسة وبفارق كبير عن فن الخبر الصحفي حيث بلغت نسبته(15.1%) وفيما يتعلق بصحيفتي الدراسة كل على حده فقد بلغت نسبة التقرير في صحيفة فبراير (20.5%) وفي صحيفة الوسط (10.1%) فيما جاء فن المقابلة الصحفية في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة متدنية بلغت (5.7%) في صحيفتي الدراسة وفيما يتعلق بصحيفتي الدراسة كل على حده فقد بلغت نسبة فن المقابلة الصحفية (6.5%) في صحيفة فبراير و (5%) في صحيفة الوسط .

**جدول رقم 3مصادر المادة الصحفية المنشورة حول قضايا الهجرة غير الشرعية في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة**

| الصحيفة / مصادر المادة الصحفية | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| المحرر الصحفي | 6 | 3 | 47 | 21.6 | 53 | 12.7 |
| وكالة الأنباء الليبية | 31 | 15.5 | 7 | 3.2 | 38 | 9.1 |
| وكالات أنباء أجنبية | 14 | 7 | 11 | 5 | 25 | 5.9 |
| صحف عربية | 2 | 1 | 5 | 2.3 | 7 | 1.7 |
| قنوات فضائية ليبية | 16 | 8 | 6 | 2.8 | 22 | 5.3 |
| قنوات فضائية عربية | 3 | 1.5 | 2 | 0.9 | 5 | 1.2 |
| قنوات فضائية أجنبية | 6 | 3 | 4 | 1.8 | 10 | 2.4 |
| جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية | 40 | 20 | 56 | 25.7 | 96 | 22.9 |
| جهاز خفر السواحل | 11 | 5.5 | 27 | 12.4 | 38 | 9.1 |
| مسؤولون | 22 | 11 | 41 | 18.8 | 63 | 15.1 |
| قرارات وبيانات | 49 | 24.5 | 12 | 5.5 | 61 | 14.6 |
| مجهولة المصدر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يوضح الجدول رقم (3) مدى التنوع في مصادر المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة والمتعلقة بقضايا الهجرة غير الشرعية حيث جاء مصدر جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في المقدمة بنسبة بلغت (22.9%) من إجمالي مصادر المادة الصحفية تلاه مصدر (مسؤولون) بنسبة بلغت (15.1%) ثم في المرتبة الثالثة حل مصدر(قرارات وبيانات) بنسبة بلغت(14.6%) ثم جاء مصدر المحرر الصحفي في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (12.7%) ،ثم مصدر (وكالة الأنباء الليبية) في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (9.1%) بالاشتراك مع مصدر (جهاز خفر السواحل (بنفس النسبة يليه مصدر (وكالات أنباء أجنبية) في المرتبة السادسة بنسبة (5.9%)، يليه مصدر (قنوات فضائية ليبية) في المرتبة السابعة بنسبة بلغت (5.3%) بينما جاءت المصادر (قنوات فضائية أجنبية ، صحف عربية، قنوات فضائية عربية) على التوالي في المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة فيما لم تسجل(المصادر المجهولة) أي حضور بين مصادر المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة المتعلقة بقضايا الهجرة غير الشرعية .

**جدول رقم 4 أ اتجاه المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

| الصحيفة / اتجاه المضمون | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| إيجابي | 2 | 2.9 | 4 | 3.8 | 6 | 3.4 |
| محايد | 16 | 23.2 | 76 | 72.4 | 92 | 52.9 |
| سلبي | 51 | 73.9 | 25 | 23.8 | 76 | 43.7 |
| المجموع | 69 | 100 | 105 | 100 | 174 | 100 |

يوضح الجدول رقم (4) أ أن الاتجاه المحايد قد سجل النسبة الأعلى على مستوى اتجاه مضمون المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت (52.9 %) وجاء الاتجاه السلبي في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (43.7 %) فيما حل الاتجاه الايجابي في المرتبة الثالثة بنسبة(3.4%) بينما نجد أنه وعلى مستوى كل صحيفة على حده فقد سجل الاتجاه السلبي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة فبراير نحو أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية النسبة الأعلى بين اتجاهات مضمون صحيفتي الدراسة بنسبة بلغت (73.9%) بينما سجل الاتجاه المحايد للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة الوسط نحو أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية النسبة

الأعلى إذ بلغت (72.4%) . فيما سجلت نسبة الاتجاه الايجابي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة فبراير أثناء فترة الدراسة (2.9 %) وسجل الاتجاه الإيجابي حضوراً بسيطاً في صحيفة الوسط بنسبة (3.8%) وهو متعلق بجهود مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**جدول رقم 5 ب اتجاه المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو نتائج ظاهرة الهجرة غير الشرعية**

| الصحيفة / اتجاه المضمون | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| إيجابي | صفر | صفر | 6 | 5.3 | 6 | 2.4 |
| محايد | 38 | 29 | 81 | 71.7 | 119 | 48.8 |
| سلبي | 93 | 71 | 26 | 23 | 119 | 48.8 |
| المجموع | 131 | 100 | 113 | 100 | 244 | 100 |

يوضح الجدول رقم (5) ب أن الاتجاهين المحايد والسلبي قد سجلا النسبة الأعلى على مستوى اتجاه مضمون المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة نحو نتائج قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت (48.8%) لكل منهما بينما نجد أنه وعلى مستوى كل صحيفة على حده فقد سجل الاتجاه السلبي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة فبراير نحو موضوعات نتائج قضايا الهجرة غير الشرعية النسبة الأعلى بين اتجاهات مضمون صحيفتي الدراسة نحو نتائج قضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت (71%) بينما سجل الاتجاه المحايد للمادة الصحفية بصحيفة الوسط نحو موضوعات نتائج قضايا الهجرة غير الشرعية النسبة الأعلى إذ بلغت (71.7%) وبينما لم تسجل أي نسبة للاتجاه الايجابي للمادة الصحفية المنشورة بصحيفة فبراير أثناء فترة الدراسة سجل الاتجاه الإيجابي حضوراً بسيطاً في صحيفة الوسط بنسبة (5.3%) وهو متعلق بجهود مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**جدول رقم 6 وظيفة المادة الصحفية المنشورة حول قضايا الهجرة غير الشرعية في الصحف الإلكترونية الليبية في موضع الدراسة**

| الصحيفة / وظيفة المادة الصحفية | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| الإخبار عن الأحداث والوقائع | 124 | 62 | 141 | 64.7 | 265 | 63.4 |
| تفسير الأحداث والوقائع وتحليلها | 63 | 31.5 | 57 | 26.1 | 120 | 28.7 |
| الدعوة الى مكافحة الهجرة غير الشرعية | 13 | 6.5 | 20 | 9.2 | 33 | 7.9 |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يوضح الجدول رقم (6) أن وظيفة الإخبار عن الأحداث والوقائع قد احتلت المرتبة الأولى بين وظائف المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة في معالجتها لقضايا الهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت (63.4 %)، وعلى مستوى كل صحيفة على حده فقد جاءت نسبتها في صحيفة فبراير (62%) و في صحيفة الوسط بنسبة بلغت (64.7 %) بينما جاءت وظيفة تفسير الأحداث والوقائع وتحليلها في المرتبة الثانية بنسبة (28.7 %)، بينما جاءت وظيفة الدعوة إلى مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الثالثة و الأخيرة بنسبة (7.9%).

**جدول رقم 7 أسلوب عرض المادة الصحفية المنشورة حول قضايا الهجرة غير الشرعية في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة**

| الصحيفة / أسلوب عرض القضايا | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| عرض القضايا بدون تحليل | 127 | 63.5 | 142 | 65.1 | 269 | 64.3 |
| تحليل القضايا دون تقديم الحلول | 28 | 14 | 45 | 20.7 | 73 | 17.5 |
| تحليل القضايا مع إيجاد الحلول | 45 | 22.5 | 31 | 14.2 | 76 | 18.2 |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يوضح الجدول رقم (7) أن صحيفتي الدراسة قد ركزتا في معالجتهما لقضايا الهجرة غير الشرعية على أسلوب عرض القضايا بدون تحليل، وذلك بنسبة (64.3%) من إجمالي المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة

أثناء فترة الدراسة، بينما جاء أسلوب تحليل القضايا مع عرض وتقديم أو اقتراح الحلول في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (18.2%)، وبفارق بسيط عن أسلوب تحليل القضايا دون تقديم الحلول الذي حل في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (17.5%).وعلى مستوى كل صحيفة على حده فقد ركزت صحيفة فبراير على أسلوب عرض القضايا بدون تحليل وذلك بنسبة (63.5 %) و كذلك الحال بالنسبة لصحيفة الوسط حيث احتل هذا الأسلوب المركز الأول بنسبة بلغت (65.1 %).

**جدول رقم 8 الأساليب الاقناعية المستخدمة في معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية في المادة الصحفية المنشورة في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة**

| الصحيفة / أساليب الإقناع | | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| موضوعي | أمثلة وأحداث حقيقية | 70 | 35 | 134 | 61.5 | 204 | 48.8 |
| | أرقام بيانات | 48 | 24 | 19 | 8.7 | 67 | 16 |
| | أدلة وبراهين | 39 | 19.5 | 18 | 8.2 | 57 | 13.6 |
| عاطفي | أسلوب استثارة العواطف | 32 | 16 | 20 | 9.2 | 52 | 12.5 |
| | المبالغة في طرح الموضوع | 11 | 5.5 | 27 | 12.4 | 38 | 9.1 |
| | المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |
| الأسلوب الموضوعي | | %78.5 | | %78.4 | | %78.4 | |
| الأسلوب العاطفي | | %21.5 | | %21.6 | | % 21.6 | |

يوضح الجدول رقم (8) اعتماد صحيفتي الدراسة أسلوب الإقناع الموضوعي القائم على الشرح المدعم بالأمثلة والأحداث الحقيقية والأرقام و البيانات اضافة إلى الأدلة والبراهين كلما كان ذلك ممكناً وذلك نظراً لطبيعة قضايا الهجرة غير الشرعية وقد بلغت نسبة هذا الأسلوب في صحيفتي الدراسة (78.4%)، بينما جاء الأسلوب العاطفي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على استثارة العواطف لدى المتلقي والتضخيم والمبالغة في طرح القضايا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (21.6 %).ويلاحظ الباحث فيما يخص كل صحيفة على حده تقارب النسبة المئوية في اعتماد كل من صحيفة فبراير وصحيفة الوسط على الأسلوب الموضوعي في معالجتهما لقضايا الهجرة غير الشرعية

حيث بلغت نسبة موضوعات هذا الأسلوب في صحيفة فبراير (78.5 %) وفي صحيفة الوسط (78.4 %) .

**جدول رقم 9 مدى التوازن في عرض ومعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية في المادة الصحفية المنشورة في الصحف الإلكترونية الليبية موضع الدراسة**

| الصحيفة / التوازن في معالجة القضايا | صحيفة فبراير | | صحيفة الوسط | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| التركيز على جانب من القضية | 15 | 7.5 | 21 | 9.6 | 36 | 8.6 |
| التركيز على بعض جوانب القضية | 26 | 13 | 16 | 7.4 | 42 | 10 |
| التركيز على جميع جوانب القضية | 159 | 79.5 | 181 | 83 | 340 | 81.4 |
| المجموع | 200 | 100 | 218 | 100 | 418 | 100 |

يوضح الجدول رقم (9) أن صحيفتي الدراسة قد اعتمدتا أسلوب التركيز على جميع جوانب القضية في عرضهما ومعالجتهما لقضايا الهجرة غير الشرعية في المادة الصحفية المنشورة بهما أثناء فترة الدراسة حيث احتل هذا الأسلوب المرتبة الأولى بنسبة بلغت (81.4%) وبفارق كبير عن أسلوب التركيز على بعض جوانب القضية والذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (10%)، وأسلوب التركيز على جانب واحد من القضية والذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (8.6%) . وعلى مستوى كل صحيفة على حده فإن صحيفة فبراير قد ركزت في معالجتها لقضايا الهجرة غير الشرعية على جميع جوانب القضية بنسبة (79.5 %) أما صحيفة الوسط فقد ركزت على جميع جوانب القضية بنسبة (83 %) من إجمالي المادة الصحفية المنشورة بالصحيفة أثناء فترة الدراسة.

**نتائج الدراسة :** توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا وتتخذ طرقاً منظمة في شكل شبكات ولها امتدادات في الخارج .وما يمكن وصفة ب(مافيات) مرتبطة ببعضها البعض .
2. غياب أو ضعف الدور الفاعل للسلطة الرابعة (الصحافة) الورقية و الإلكترونية في ظاهرة الهجرة غير الشرعية . مكافحة .
3. الحاجة إلى استراتيجية إعلامية متكاملة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تستنزف مقدرات المجتمع .

4. طغيان الموضوعات التي تناولت (نتائج الهجرة غير الشرعية) والتي سجلت النسبة الأعلى حضوراً على الموضوعات التي تناولت (أسباب الهجرة غير الشرعية) في معالجة الصحافة الإلكترونية الليبية لقضايا الهجرة غير الشرعية أثناء فترة الدراسة .
5. اعتماد صحيفتي الدراسة بشكل كبير على (فن الخبر الصحفي) من بين فنون التحرير الصحفي في معالجتها لقضايا الهجرة غير الشرعية.
6. تصدّر مصدر(جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية) مصادر المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول قضايا الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة.
7.كان الاتجاه المحايد في مقدمة اتجاهات المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة أثناء فترة الدراسة تلاه الاتجاه السلبي نحو قضايا الهجرة غير الشرعية .
8. طغت وظيفة الإخبار عن الأحداث والوقائع على وظائف المادة الصحفية المنشورة في صحيفتي الدراسة حول قضايا الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة .
9. ركزت صحيفتا الدراسة على أسلوب عرض القضايا بدون تحليل في عرضها للمادة الصحفية المنشورة بها عن قضايا الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة .
10.ركزت صحيفتا الدراسة على الأسلوب الموضوعي في استخدامها للأساليب الإقناعية في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة حول قضايا الهجرة غير الشرعية خلال فترة الدراسة.
11.ركزت صحيفتا الدراسة على جميع جوانب القضية في عرضها ومعالجتها لقضايا الهجرة غير الشرعية في المادة الصحفية المنشورة بصحيفتي الدراسة خلال فترة الدراسة.

**توصيات الدراسة:**

• الحاجة لإعادة صياغة الخطاب الصحفي الليبي الموجه للخارج ؛ سواء الحكومي أو الخاص بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث يدعم تكوين رأي عامٍ موضوعي داعم للموقف الليبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
• الصحافة الرسمية في حاجة إلى استعادة الثقة شبه المفقودة بينها وبين الجمهور؛ فهي تعيش محنة حقيقية لا يكفي معها مجرَّد تطبيق القواعد المهنية، بل لابُدَّ من حملة تصحيح وإعادة بناء صورتها الذهنية.
• أهمية اضطلاع الصحافة الإلكترونية الليبية بمسؤوليتها في توفير المعلومات للجمهور عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في خطاب صحفي فاعل ومؤثر .

• غياب الدور البارز للصحف الخاصّة؛ فالمسؤولية الاجتماعية لهذا النمط من الصحافة في توفير صحافة حرّة متنوّعة ومختلفة غائبة؛ وهو ما يمكن أن يُفقد الجمهور الثقة فيها. و• من المهمّ توفير التدريب الكافي والملائم واللازم للصحفيين الليبيين في تغطية ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ خاصَّة في مجال الصحافة الاستقصائية.

**الهوامش:**

1) سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، بيروت، مؤسسة الرسالة ،1994، ص 139
2) عثمان حسن محمد نور- ياسر عوض كريم مبارك ؛ الهجرة غير الشرعية ؛ إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية ؛ الرياض ؛ 2008 ؛ ص17 .
3) خالد مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط ، تداعيات و آليات مكافحتها ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05 ، أكتوبر، 2014.
4) علي الفلاح الضلاعين، ماهر عودة الشمالية، الإعلام و إدارة الأزمات، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2014، ص 118.
5) "موقع الجزيرة نت ، ملفات خاصة .
6) عميد متقاعد أحمد علّو، الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، موقع الجيش.
7) الكاتب منصف السليمي ، لاهاي .

# تقدير أثر تطور العائدات النفطية على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1973-2015م )

د/ محمد أحمد خلف الله* إستاذ مشارك / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / قسم الاقتصاد –جامعة طرابلس

**مدخل :**

تقوم الدراسة: تقدير أثر تطور العائدات النفطية على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1973- 2015 )على أساس استخدام الطرق والمعايير والقياسات الرياضية من خلال بيانات إحصائية معطاة بقصد التوصل إلى نتائج أكثر مصداقية وعلمية.

**مشكلة الدراسة:**

ترتبط مشكلة الدراسة بإمكانية إيجاد علاجات علمية للآثار الضعيفة على معدلات الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا بالرغم من توفر السيولة النقدية.

**أهمية الدراسة:**

تتعلق الأهمية من الدراسة بضرورة الأخذ بالأسباب العلمية لدفع الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع على مستوى الدخل الحقيقي والناتج الإجمالي الحقيقي.

**أهداف الدراسة:**

1. التعرف على أسباب وعوامل التحول الجوهري في الاقتصاد الوطني.
2. تحديد الأسباب الأساسية للتأثير في معدلات النمو الاقتصادي.

**فرضية الدراسة:** تفترض الدراسة أن هناك مشاكل جوهرية مترتبة على ضعف استخدام القياسات الرياضية في تحديد أثر العائدات النفطية على بعض الصناعات التحويلية.

**منهجية الدراسة:**

اتبعت أساليب التحليل الرياضي والقياس الكمي في التعرف على أثر البيانات بعد تحليلها وبالتالي، فقد تم استخدام نوعين من العلاقات خطية وأخرى غير خطية.

**حدود الدراسة:**

حدود زمانية خلال الفترة (1973- 2015)، والحدود المكانية، الاقتصاد الليبي، قطاع الاستثمار الصناعات التحويلية، وذلك من خلال إحصائيات رسمية بعد اختيارها وتحليلها قياسياً ورياضياً.

## تقديم نظري:

لا شك بأن هناك إشكاليات عميقة بالنسبة للدول العربية النفطية، ترتبط بانخفاض كفاءة السياسات المالية والتمويلية لتحقيق قدر معين من الاستقرار الاقتصادي، حيث تمثل ليبيا أحد هذه الدول التي لازالت تعاني مثل هذه الإشكاليات المؤثرة سلباً في هيكل الاقتصاد الوطني[1]، ليس هذا وكفى فقد أفرزت هذه الإشكاليات آثار سلبية على مستوى:

- زيادة مستمرة في اعتماد الاقتصاد على العائدات النفطية.
- ارتفاع التكلفة الاجتماعية والإنتاجية.
- ضعف كفاءة تشغيل العمالة.
- ضعف الاستقرار الإداري والمالي وبنود الإنفاق العام.

كما أن العديد من التطورات الإيجابية في معدلات النمو الاجتماعي خاصةً في مجال التعليم، هو نتيجة للضخ المالي والتمويلي في مثل هذه القطاعات الاجتماعية ذات الأهمية البالغة في حالة توفر مجالات عمل اقتصادية وإنتاجية وهو الأمر الذي لم يحدث، حيث مخرجات قطاع التعليم العالي والمهني لم يقابله بنفس الحجم والتخصص مجالات مناسبة ومتنوعة للعمل. [2]

لا شك بأن قضية البحث العلمي عن وسائل مناسبة للاقتصاد في رسم معالم الخروج من عوامل تخلفه المرتبطة بضعف التخطيط المدروس في القضية الأساسية التي تواجه الدول النفطية.

وبالتالي تبدو القضية الأساسية للدراسة تكمن في أهمية دراسة القياسات العلمية لمدى التحول الاقتصادي الحقيقي حتى لا تستمر السلبيات لصيقة[3] بالاقتصاد الوطني ومفرداته[4]، فالتخلص من التبعية وأهمية الإنفاق على

(1) Peter Uzomba، Antony Imoisi، Richard Somiari، "The Empact of Macroecon Variables on NonOil Exports Performance in Nigeria، 1986-2010"، Journal of Economics and Sustainable Development Vol.3، No.5، 2012.

(2) wessam Abughalia ، "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade" International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012، Vol. 1، No. 3، www.hrmars.com

(3) Mhammad Usman، Saliha Ashfaq، Nabeela Mushtaq، "RelAtionship of Eexport and Economic Growth"; An Empirical Study of Pakistan، University of the Punjab، Lahore-Pakistan، Far East Journal of Psychology and Business،Vol. 6 No. 3 March 2012.

(4) شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، تكنوبرس الحديثة، بيروت، 1982، ص37.

القطاعات الإنتاجية، وتوسيع مجالات الإنتاج المحلي، مسألة ذات أهمية لإمكانية إحداث تحول حقيقي في الاقتصاد.

ومن مثل هذه المتطلبات فقد تناولت الدراسة التحليلية تقدير أثر تطور العائدات النفطية على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة الأولى (1973 - 2003) حيث قسمت فترة الدراسة إلى فترتين بقصد الحصول على نتائج منطقية، وبالتالي فقد تم بهذه الدراسة تقدير العلاقات التالية:

1- أثر تطور العائدات النفطية على الاستثمار الفعلي الكلي بالاقتصاد الوطني.
2- أثر الإنفاق الاستثماري الكلي على الانفاق الاستثماري بالقطاع المذكور.
3- أثر الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع على الناتج المحلي للقطاع المذكور.
4- دالة الناتج المحلي بالقطاع.
5- العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الثانية (2003– 2015م ).

**الدراسات السابقة:**

لأهمية دور الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع لها علاقة بالدراسة مباشرة أو غير مباشرة، تم الاطلاع على بعض الدراسات أهمها:

1- **الدراسة الأولى: تمويل التنمية الاستثمارية في ليبيا (1970-1985) أحمد الحوتة** وتناولت الدراسة أثر العائدات النفطية على الإيراد العام، حيث توصلت الدراسة إلى أن إيرادات النفط ظلت الأساس في تمويل التنمية، وارتفاع حصة الاستثمار في بعض القطاعات، وخلق ضغوطات واسعة على مستوى الأسعار.

2- **الدراسة الثانية، تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي (2001) للدكتور عامر المقري، والدكتور علي الفرجاني.** فقد ركزت على تحديد وقياس أهم العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال بيانات للفترة (1970-1986) لكل من المتغيرات، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الزراعي، العمالة الزراعية، التكوين الرأسمالي، مساحة الأراضي الزراعية، وقد تم اختبار العينات والعلاقات بينهم، حيث أشارت الدراسة في الناتج الإجمالي الزراعي عند زيادة العمالة الزراعية بنسبة (1%).

**3- أما الدراسة الثالثة: عن تطور الاقتصاد الليبي من خلال نموذج قياس للفترة (1970-1997) لكل من د.نورت سليم وشلبي نور الدين (2001).**

فقد ركزت على تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد الوطني، عن طريق نموذج قياسي من خلال جمع البيانات في الفترة المذكورة، حيث تناول البحث عوامل تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي (GPP) وغير النفطي في نفس الوقت، وتوصل البحث إلى حدوث تطور للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وحدوث شكل من أشكال الاستقرار الاقتصادي، واحتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من خلال معدلات نمو القطاعات الأخرى.

فقد قسمت الدراسة إلى فترتين: الأولى خلال الفترة (1973 – 2002) و الثانية خلال الفترة (2003-2015) لأجل إمكانية اختبار العينات وتسهيل استخدام المعطيات.

تم استخدام نوعين من العلاقات، علاقة خطية وأخرى غير خطية في صورة لوغاريتمية، وتم تقدير هذه العلاقات مرة باستخدام الأسعار الجارية ومرة أخرى باستخدام الأسعار الحقيقية بافتراض سنة 1973 كسنة أساس، وقد تم تجميع واستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الأولى (1973 – 2002) للمتغيرات التالية:

w= الإنفاق الاستثماري الكلي الفعلي بالاقتصاد الوطني بالمليون دينار.

Zt= قيمة العائدات النفطية بالمليون دينار.

X1t= حجم الاستثمار الفعلي بقطاع الصناعات التحويلية بالمليون دينار.

X2t= الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية بالمليون دينار.

X3t= التكوين الرأسمالي لقطاع الصناعات التحويلية بالمليون دينار.

X4t= العمالة بقطاع الصناعات التحويلية بالألف مشتغل.

P= الرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس 1973).

تم استخدام الرقم القياسي للأسعار لتحويل المتغيرات السابقة من متغيرات اسمية إلى متغيرات حقيقية عدا العمالة وذلك بقسمة المتغير الاسمي على الرقم القياسي للأسعار في كل سنة من سنوات الدراسة.

ويمكن توضيح الشكل العام للعلاقات السابقة كالتالي لكل حالة من الحالات، بما فيها العلاقات الخطية وغير الخطية Linear and non- Linear Equationحيث سيتم تقدير هذه العلاقات من خلالها.

1- $\widehat{W}_t = a_{.0} + a_1 Z_t$

$ln\widehat{W}_t = b_0 + b_1 \ln Z_t$

2- $\hat{X}_{1t} = C_0 + c_1 W_t$

$$ln\hat{X}_{1t} = b_0 + b_1 \ln W_t$$

3- $$\hat{X}_{2t} = h_0 + h_1 X_{1t-1}$$

$$ln\hat{X}_{2t} = f_0 + f_1 \ln X_{1t-1}$$

4- $$\hat{X}_2 = d_0 + d_1 X_{3t} + d_2 X_{4t}$$

$$ln\hat{X}_{2t} = r_0 + r_1 ln\, X_{3t} + r_2 X_{4t}$$

كما سبق القول فقد تم تقدير كل معادلة مرة بالأسعار الجارية ومرة أخرى بالأسعار الحقيقية حتى يمكن حل مشكلة التضخم التي تحدث نتيجة طول الفترة الزمنية، وفي الوقت نفسه تم تقسيم الفترة الزمنية الأولى إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (1973 - 1985 )، وهي المرحلة التي شهدت العمل بخطط تنموية ثلاثية وخماسية، والمرحلة الثانية خلال الفترة (1986 – 2002 )، وهي المرحلة التي لم يتم الاعتماد فيها على خطط تنموية مسبقة في الإنفاق الاستثماري.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OL.S) للبيانات والمعلومات الواردة بالجدول رقم (1) لتقدير العلاقات بين المتغيرات المذكورة في المرحلتين.

جدول رقم (1) البيانات المستخدمة لتقدير أثر العائدات النفطية على الإنفاق الاستثماري الكلى الفعلي بالاقتصاد والإنفاق الاستثماري الفعلي بقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1973 – 2002 ).

| السنة | قيمة العائدات النفطية – مليون دينار Zt | الإنفاق الاستثماري الكلي الفعلي بالاقتصاد الوطني- مليون دينار w | الإنفاق الاستثماري الفعلي بقطاع الصناعات التحويلية–مليون دينار X1t | ناتج قطاع الصناعات التحويلية – مليون دينار X2t | التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الصناعات التحويلية – مليون دينارX3t | العمالة بقطاع الصناعات التحويلية –ألف مشغل X4t |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | 1161.7 | 413.8 | 62.5 | 43.8 | 75.2 | 25.9 |
| 1974 | 2388.3 | 866.0 | 107.0 | 55.0 | 127.3 | 29.3 |
| 1975 | 1925.3 | 923.2 | 100.0 | 65.5 | 121.5 | 32.9 |
| 1976 | 2711.2 | 1187.2 | 165.5 | 90.6 | 171.2 | 37.4 |
| 1977 | 3189.7 | 1280.3 | 160.7 | 142.7 | 164.6 | 41.5 |
| 1978 | 2719.5 | 1371.3 | 157.1 | 148.7 | 163.2 | 47.4 |
| 1979 | 4419.2 | 1868.8 | 201.2 | 185.8 | 269.8 | 52.4 |
| 1980 | 6287.3 | 2551.6 | 583.2 | 210.4 | 429.1 | 58.0 |
| 1981 | 4384.3 | 2872.6 | 530.4 | 252.4 | 498.8 | 64.0 |
| 1982 | 3718.0 | 2365.9 | 409.7 | 265.8 | 348.1 | 73.7 |
| 1983 | 3370.7 | 2096.3 | 455.7 | 329.1 | 398.8 | 80.5 |
| 1984 | 3020.8 | 1834.7 | 381.5 | 361.2 | 418.1 | 72.0 |
| 1985 | 3184.3 | 1523.3 | 289.9 | 421.7 | 215.1 | 75.0 |
| 1986 | 2158.0 | 1117.1 | 201.3 | 359.6 | 179.4 | 77.0 |

| السنة | قيمة العائدات النفطية –مليون دينار Zt | الإنفاق الاستثماري الكلي الفعلي بالاقتصاد الوطني-مليون دينار w | الإنفاق الاستثماري الفعلي بقطاع الصناعات التحويلية–مليون دينار X1t | ناتج قطاع الصناعات التحويلية – مليون دينار X2t | التكوين الرأسمالي الثابت بقطاع الصناعات التحويلية – مليون دينارX3t | العمالة بقطاع الصناعات التحويلية –ألف مشغل X4t |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1987 | 1972.5 | 788.4 | 158.7 | 334.5 | 135.0 | 79.0 |
| 1988 | 1530.5 | 722.4 | 112.8 | 397.2 | 158.8 | 85.8 |
| 1989 | 1981.5 | 823.4 | 95.9 | 412.3 | 82.3 | 92.2 |
| 1990 | 3085.0 | 702.0 | 35.8 | 457.6 | 43.9 | 99.4 |
| 1991 | 2667.6 | 723.4 | 9.4 | 476.1 | 37.6 | 101.1 |
| 1992 | 2358.2 | 396.3 | 20.0 | 555.0 | 67.6 | 105.4 |
| 1993 | 1886.2 | 405.2 | 11.6 | 699.6 | 122.5 | 112.6 |
| 1994 | 2271.4 | 507.3 | 35.5 | 604.0 | 171.0 | 120.5 |
| 1995 | 2470.4 | 318.9 | 26.0 | 743.1 | 162.4 | 124.5 |
| 1996 | 2610.9 | 660.9 | 71.3 | 702.9 | 301.9 | 128.5 |
| 1997 | 2639.9 | 847.1 | 0.0 | 818.6 | 82.8 | 147.8 |
| 1998 | 1752.0 | 485.2 | 3.8 | 779.3 | 131.0 | 156.8 |
| 1999 | 2778.5 | 794.1 | 5.3 | 863.1 | 93.5 | 163.7 |
| 2000 | 3841.9 | 1541.0 | 7.3 | 972.9 | 40.3 | 169.6 |
| 2001 | 7297.1 | 1612.0 | 155.5 | 877.8 | 48.6 | 172.1 |
| 2002 | 11463.43 | 1673.0 | 369.9 | 813.1 | 68.2 | 179.0 |

المصدر : حسبت المعادلات من طرف الباحث بالاعتماد على:

1-مجلس التخطيط العام، تقرير 2004: ص44، 46. 2- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي العام 2003، المجلة 43، ص7، الجدول21.

3-د. فيصل مفتاح شلوف، ود. علي محمود فارس، الفرص الاقتصادية الاستثمارية المتاحة للاستثمار كمصدر بديل للنفط، ورقة بحثية مقدمة بندوة الاقتصاد الليبي وإيرادات النفط (رؤية مستقبلية) سرت 2003/30/29

4- الهيئة القومية للبحث العلمي، تقرير 2008.

وبعد تحليلها وقياسها وإجراء العديد من الاختبارات المتعددة كانت نتائج التقدير كالتالي:

**أولا: التقدير خلال المرحلة الأولى( 1973-1985)**

1. تقدير أثر العائدات النفطية على الإنفاق الاستثماري الكلي بالاقتصاد الوطني.

| بالأسعار الجارية Current Price | بالأسعار الحقيقية Real Price |
|---|---|
| $\widehat{W}_t = -95.5 + 0.0005\ Z_t$<br>$t = (-0.23)(4.13)$<br>$R^2 = 0.61$<br>DW=2.2<br>F=17 | $\widehat{W}_t = 0.004 + 0.0004\ Z_t$<br>$t = (0.003)(5.2)$<br>$R^2 = 0.71$<br>DW=1.9<br>F=26.9 |

| | |
|---|---|
| $\widehat{lnW_t} = 12.28 + 1.47\ ln\ Z_t$<br>$t = (-275)(3.1)$<br>$R^2 = 0.46$<br>DW=26<br>F=9.56 | $ln\ \widehat{W_t} = -10.42 + 1.75\ Z_t$<br>$t = (-1.45)(2.43)$<br>$R^2 = 0.35$<br>DW=2.4<br>F=5.1 |

يتضح من خلال العلاقة الخطية الموضحة سابقاً أن الزيادة في العائدات النفطية ليست لها تأثير قوي على الزيادة في الإنفاق الاستثماري الكلى بالاقتصاد الوطني سواء باستخدام الأسعار الجارية أو الحقيقية وهذا يدل على أن العائدات النفطية لا تصرف في نفس السنة على الاستثمار الكلي بالاقتصاد الوطني بمعنى أن هناك جزء كبير منها يتم ادخاره للإنفاق المستقبلي، ومن خلال نتائج العلاقة اللوغاريتمية المزدوجة يتضح أنه عند زيادة العائدات النفطية في السنة (t) بنسبة (1%) فإن الإنفاق الاستثماري الكلي بالاقتصاد الوطني سيزداد بنسبة (1.7%) باستخدام الأسعار الجارية وبنسبة (1.5%) بإستخدام الأسعار الحقيقية كما يتضح أن معامل التحديد( R2) لكل العلاقات السابقة يعتبر ضعيفاً نوعا ما، حيث إنه أقل من (70%) في غالبيتها، مما يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ضعيفة.

2. تقدير أثر الإنفاق الاستثماري الكلي على الإنفاق الاستثماري الفعلي بقطاع الصناعات التحويلية.

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\hat{X}_{1t} = 0.19 + 00.14\widehat{W}_t + 0.33\ AR(1)$<br>$t = (0.6)(2.9)(1.1)$<br>$R^2 = 0.62$<br>DW=1.9<br>F=7.4 | $\hat{X}_{1t} = 22.76 + 0.057\widehat{W}_t + 0.631AR(1)$<br>$t = (1.7)(1.09)(2.6)$<br>$R^2 = 0.60$<br>DW=1.9<br>F=6.8 |
| $ln\hat{X}_1 = -0.20 + 0.081ln\,W_t + 0.5AR(1)$<br>$t = (-0.6)(0.6)(2.2)$<br>$R^2 = 0.40$<br>DW=1.6<br>F=3.01 | $ln\hat{X}_1 = 5.657 + 0.024lnW + 0.716AR(1)$<br>$t = (6.1)(0.218)(4.7)$<br>$R^2 = 0.72$<br>DW=1.9<br>F=11.6 |

يتضح من خلال المعادلات السابقة أن أفضل المعادلات المقدرة هي المعادلة الخطية بالأسعار الحقيقية والتي تم تعديلها من مشكلة الارتباط الذاتي، وبالرغم من أن باقي المعادلات تتفق إشاراتها مع ما هو متوقع من الناحية النظرية إلا أن المتغير المستقل في كل منها غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي سوف يتم تحليل المعادلة الخطية المقاسة بالأسعار الحقيقية .

أ- يتضح وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل للإنفاق الاستثماري الكلي الفعلي الحقيقي والإنفاق الاستثماري الفعلي الحقيقي في القطاع وذلك كما كان متوقعا من الناحية النظرية.

ب- المتغير المستقل (w) يعتبر معنوي عند مستوى معنوية (5%) من خلال اختبار (t). ومن خلال معامل التحديد (R2) يتضح أن (62%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يكون مسؤولا عن شرحها التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل والباقي يكون مسؤولا عن شرحه متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة.

ج- عند زيادة الإنفاق الاستثماري الفعلي الكلي المقاس بالأسعار الحقيقية بوحدة واحدة فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع مقاسا بالأسعار الحقيقية سيزداد بمقدار (0.14) من الوحدة مما يؤكد ضعف العلاقة بين الطرفين.

3. تقدير أثر الإنفاق الاستثماري الفعلي على الناتج المحلي للقطاع.

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\dot{X}_{2t} = 0.746 + 0.13X_{1t} + 0.79\,AR(1)$<br>$t = (28)(2.06)(4.3)$<br>$R^2 = 0.81$<br>DW=24<br>F=17.5 | $\dot{X}_{2t} = 7747 + 0.017X_{1t-1} + 0.94AR(1)$<br>$t = (1.0)(-0.3)(13.6)$<br>$R^2 = 0.96$<br>DW=1.4<br>F=117 |
| $lnX_{2t} = -0.108 + 0.185X_{1t} + 0.77AR(1)$<br>$t = (-0.33)(1.45)(4.9)$<br>$R^2 = 0.83$<br>DW=25<br>F=20 | $\dot{X}_{2t} = 0.702 + 0.8274lnX_{1t-1}$<br>$t = (1.08)(6.9)$<br>$R^2 = 0.83$<br>DW=1.3<br>F=48 |

يتضح من الدوال المقدرة سابقاً أن العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع والناتج المحلي للقطاع تعتبر علاقة طردية سواء باستخدام الأسعار الجارية أو الأسعار الحقيقية، ويعتبر المتغير المستقل معنوياً عند مستوى معنوية (5%) عدا المعادلات الخطية المقدرة بالأسعار الجارية.

ومن خلال المعادلة الخطية بالأسعار الجارية يتضح أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري في السنة (t-1) بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي للقطاع في السنة (t) سينخفض بمقدار(0.017) من الوحدة.

ومن خلال المعادلة اللوغاريتمية بالأسعار الجارية يتضح أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري بالقطاع في السنة (t-1) بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي بالسنة (t) سيزداد بنسبة (0.83%) مما يعني أن درجة استجابة الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع للمتغير في الإنفاق الاستثماري تعتبر ضعيفة، أي غير مرنة.

وبالنظر للعلاقة الخطية المقدرة بالأسعار الحقيقية يتضح بأنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري الفعلي في السنة (t-1) بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي بالقطاع في السنة اللاحقة سيزداد بمقدار (0.13%) من الوحدة وهذا منطقي مقارنة بما تم تقديره من المعادلة الخطية بالأسعار الجارية، وبالنظر إلى المعادلة اللوغاريتمية بالأسعار الحقيقية يتضح أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري بالسنة (t-1) بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي الحقيقي بالقطاع في السنة اللاحقة سيزداد بنسبة (0.185%) وبالتالي يعتبر أيضا غير مرن.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة للإنفاق الاستثماري بالقطاع تعتبر غير مرنة سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الحقيقية.

4. تقدير دالة الناتج المحلي بالقطاع.

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\hat{X}_{2t} = -1.60 + 0.09 + 290X_{4t} + 1.03AR(1)$<br><br>$t = (-0.3)(1.3)(2.5)(8.3)$<br>$R^2 = 0.95$<br>DW=1.8<br>F=52 | $\hat{X}_{2t} = 149 - 0.155X_{3t} + 7.2_{4t}$<br><br>$t = (-3.8)(-1.20)(7.3)$<br>$R^2 = 0.91$<br>DW=1.3<br>F=48 |
| $ln\hat{X}_{2t} = -4.31 + 0.23lnX_{3t} + 0.98lnX_{4t} + 0.194R(1)$<br>$t = (-7.3)(2.2)(6.7)(0.4)$<br>$R^2 = 0.92$<br>DW=1.8<br>F=31 | $ln\hat{X}_{2t} = -2.3 + 0.098lnX_{3t} + 2.02X_{4t}$<br><br>$t = (-4.9)(-0.69)(9.6)$<br>$R^2 = 0.96$<br>DW=1.4<br>F=134 |

يتضح من المعادلة السابقة أن المتغيرين المستقلين (X 4،X3) يعتبران معنويان عند مستوى معنوية (1%) في المعادلاتان المقدرتان بالأسعار الحقيقية، وبالتالي سيتم التركيز على المعادلتين المقدرتين بالأسعار الحقيقية والتي تدل على أنه عند زيادة مستوى العمل بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي

بالقطاع سيزداد بمقدار (0.09) من الوحدة وذلك في حالة ثبات رأس المال، وفي حالة زيادة رأس المال بوحدة واحدة مع ثبات عنصر العمل فإن الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع سيزداد بمقدار (2.90%) من الوحدة، وفي حالة زيادة العمالة ورأس المال معا بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي للقطاع سيزداد بنسبة (1.2%) مما يعني أن مرونة الناتج المحلي للقطاع بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال تعتبر مرنة.

**ثانيا: التقدير خلال المرحلة الثانية(1986 – 2002)**

1- تقدير أثر العائدات النفطية على الإنفاق الاستثماري الكلى بالاقتصاد الوطني بعد إجراء الاختبارات المختلفة كانت نتائج التقدير كالتالي:

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\widehat{W_t} = 0.65 + 3.99\ ln\ Z_t + 0.6AR(1)$<br>$t = (2.6)(0.5)(7.2)$<br>$R^2 = 0.80$<br>DW=1.7<br>F=29 | $\widehat{W_t} = 685 + 0.0001\ Z_t + 0.85AR(1)$<br>$t = (1.3)(1.3)(3.7)$<br>$R^2 = 0.59$<br>DW=1.5<br>F=10.2 |
| $\widehat{lnW_t} = -1.9 + 0.2\ ln\ Z_t + 0.7AR(1)$<br>$t = (-0.9)(0.7)(4.4)$<br>$R^2 = 0.63$<br>DW=1.9<br>F=12.2 | $\ln \widehat{W_t} 2.68 + 0.259 \ln Z_t + 0.7\ AR\ (1)$<br>$t = (0.7)(0.89)(3.1)$<br>$R^2 = 0.46$<br>DW=1.9<br>F=6.1 |

يتضح من خلال نتائج التقدير السابقة أن المعادلات المقدرة بالأسعار الجارية أفضل من حيث المعنوية الإحصائية من المعادلات المقدرة بالأسعار الحقيقية، وبالتالي سيتم شرح المعادلات المقدرة بالأسعار الجارية فقط.

يتضح من المعادلة اللوغاريتمية المقدرة بالأسعار الجارية أن المتغير المستقل (t) يعتبر معنوي عند مستوى معنوية (10%) وأنه يحمل الإشارة الجبرية المتوقعة ويستنتج من ذلك أنه عند زيادة العائدات النفطية بوحدة واحدة فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي على الاقتصاد الوطني سيزداد بمقدار (0.0001) من الوحدة مما يعني أن درجة الاستجابة ضعيفة وهذا ما تؤكده نتائج المعادلة الثانية المقدرة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للطرفين والتي فيها يكون المتغير المستقل (InZ) غير معنوياً عند مستوى معنوية (10%) ولكنه يحمل الإشارة الصحيحة، ومنه نستنتج أنه عند زيادة العائدات النفطية بنسبة

(1%) فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي على القطاع سيزداد بنسبة ضعيفة تقريبا في المتوسط، مما يعني أن مرونة الإنفاق الاستثماري الفعلي في الاقتصاد الوطني ضعيفة بالنسبة للعائدات النفطية. أما من حيث قيمة معامل التحديد (R2) فهي ضعيفة في غالبية المعادلات السابقة مما يعني أن الإنفاق الاستثماري الفعلي على الاقتصاد الوطني يتأثر بمحددات أخرى بالإضافة إلى العائدات النفطية وأن دور العوامل الأخرى أكبر من دور العائدات النفطية و هذا بالطبع منطقي، ولعل من أهم هذه العوامل: السياسات الاستثمارية المتعلقة بالاقتصاد الوطني والتي تم التطرق إليها في التقديم النظري بشقيه: التقديم و الدراسات السابقة مثل الإنفاق غير الرشيد، وارتفاع التكلفة الاجتماعية و الإنتاجية وضعف كفاءة اليد العاملة.

2- تقدير أثر الإنفاق الاستثماري الكلي على الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع.

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\hat{X}_{1t} = -0.0002 + 0.09W_t + 0.62AR(1)$<br>AR(1)<br>$t = (-0.004)(1.48)(4.6)$<br>$R^2 = 0.81$<br>DW=1.2<br>F=30.4 | $\hat{X}_{1t} = -89.51 + 0.11W_t + 0.54$<br>AR(1)<br>$t = (-0.1)(1.7)(1.9)$<br>$R^2 = 0.51$<br>DW=1.1<br>F=7.3 |
| $ln\hat{X}_{1t} = -3.5 + 2.8lnW_t - 0.1AR(1)$<br>AR(1)<br>$t = (-3.6)(1.7)(-0.3)$<br>$R^2 = 0.14$<br>DW=2<br>F=1.2 | $ln\hat{X}_1 = 1.13 + 0.24lnW + 0.1AR(1)$<br>AR(1)<br>$t = (0.07)(0.1)(0.3)$<br>$R^2 = 0.01$<br>DW=2.0<br>F=0.10 |

يتضح من خلال المعادلات السابقة أن جميعها تحمل العلاقة الجبرية الصحيحة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ولكن غالبيتها تعاني من انخفاض في قيمة معامل التحديد (R2)، مما يعني وجود عوامل أخرى تؤثر في الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع غير الإنفاق الاستثماري الكلي بالاقتصاد الوطني كما تم شرحه في الفقرة السابقة، وفي الوقت نفسه فإن المتغير المستقل غير معنوي عند مستوى (5%) في جميع المعادلات، وبالتالي

مراعاة المعادلة الخطية المقاسة بالأسعار الجارية والتي فيها يكون المتغير المستقل (W) معنوي عند مستوى معنوية (10%)، ومنه يتضح أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري الكلي بالاقتصاد الوطني بوحدة واحدة فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي على القطاع سيزداد بمقدار (0.11) من الوحدة وهذا يؤكد أن استجابة الاستثمار بالقطاع ضعيفة بالنسبة للاستثمار الكلي بالاقتصاد الوطني.

3- تقدير أثر الإنفاق الاستثماري الفعلي على الناتج المحلي للقطاع.

| بالأسعار الحقيقية Real Price | بالأسعار الجارية Current Price |
|---|---|
| $\dot{X}_{2t} = 0.62 + 0.16X_{1t-1} + 0.56AR(1)$<br>$t = (11.9)(0.4)(2.5)$<br>$R^2 = 0.39$<br>DW=2.0<br>F=4.5 | $\dot{X}_{2t} = 83.95 + 0.3X_{1t} + 0.89$AR(1)<br>$t = (2.7)(0.77)(8.7)$<br>$R^2 = 0.85$<br>DW=2.1<br>F=41 |
| $ln\dot{X}_{2t} = -0.4 + 0.008lnX_{1t-1} + 0.5AR(1)$<br>$t = (-6.0)(1.2)(2.7)$<br>$R^2 = 0.49$<br>DW=2.2<br>F=6.7 | $ln\dot{X}_{2t} = 6.83 + 0.005lnX_{1t-1} + 0.92AR(1)$<br>$t = (9.6)(0.85)(10.1)$<br>$R^2 = 0.88$<br>DW=2.1<br>F=491 |

يتضح من خلال المعادلات السابقة أن جميعها يحمل الإشارة الجبرية الصحيحة والتي عندها العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، و لكن المتغير المستقل في كل المعادلات السابقة يعتبر غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وفي الوقت نفسه يتضح أن استجابة الناتج المحلي بالقطاع للمتغيرات التي تحدث في الإنفاق الاستثماري بالقطاع تعتبر ضعيفة في جميع المعادلات ولكن من خلال التركيز على المعادلة الخطية واللوغاريتمية المقدرة بالأسعار الحقيقية يتضح أنه عند زيادة الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع في السنة (t-1) بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع في السنة سيزداد بمقدار (0.16) من الوحدة، وعند زيادة الاتفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع في السنة (t-1) بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في السنة (t-1) سيزداد بنسبة (0.008%) مما يعني ضعف الاستجابة.

4- تقدير دالة الناتج المحلي بالقطاع.

| بالأسعار الجارية Current Price | بالأسعار الحقيقية Real Price |
|---|---|
| $\hat{X}_{2t} = -10.7 + 0.26X_{3t-1} + 5.7X_{4t} 0.2AR(1)$<br>AR(1)<br>$t = (-1.1)(1.0)(8.5)(0.8)$<br>$R^2 = 0.91$<br>DW=1.8<br>F=48 | $\hat{X}_{2t} = 1.07 - 03.3X_{3t-1} + 0.003X_{4t} - 0.03AR(1)$<br>$t = (10.5)(-1.7)(4.5)(-0.1)$<br>$R^2 = 0.63$<br>DW=24<br>F=7.5 |
| $ln\hat{X}_{2t} = 0.46 + 00.2lnX_{4t-1} + 0.25AR(1)$<br>$t = (0.69)(0.60)(9.95)$<br>$R^2 = 0.93$<br>DW=1.7<br>F=6.0 | $ln\hat{X}_{2t} = 1.9 + 0.06lnX_{3t} - 0.5lnX_{4t} - 0.3AR(1)$<br>$t = (3.2)(-1.4)(-3.7)(-0.1)$<br>$R^2 = 0.57$<br>DW=1.9<br>F=5.8 |

أ- يتضح من المعادلة السابقة أن المعادلات المقدرة باستخدام الأسعار الحقيقية كانت بعكس ما هو متوقع من الناحية النظرية وبالتالي سيتم التركيز على المعادلات المقدرة باستخدام الأسعار الجارية، حيث كانت نتائج التقدير كما هو متوقع من الناحية النظرية، وبالتالي فإن المعادلة الخطية توضح أن المتغير الذي يوضح العمالة (X4) يعتبر معنوياً عند مستوى معنوية(1%) ويحمل الإشارة الجبرية الصحيحة، أما المتغير (X3) والذي يبين التكوين الرأسمالي الثابت بالقطاع فإنه لا يعتبر معنوياً عند مستوى معنوية (1%) وفي الوقت نفسه يحمل الإشارة الجبرية الصحيحة.

ب- يتضح من المعادلة اللوغاريتمية بالأسعار الجارية أن مرونة الناتج المحلي للقطاع بالنسبة للتكوين الرأسمالي تساوي (0.02)، مما يعني أنه عند زيادة التكوين الرأسمالي بنسبة (1%) عند ثبات باقي العوامل فإن الناتج المحلي بالقطاع سيزداد بنسبة (0.02%)، أما عند زيادة العمالة بنسبة (1%) وعند ثبات باقي العوامل فإن الناتج المحلي للقطاع سيزداد بنسبة (1.2%)، مما يعني أن المرونة أكبر من الواحد الصحيح.

مما سبق يمكن استنتاج أن التكوين الرأسمالي الثابت بهذا القطاع نسبة إلى العمالة يعتبر كبير جداً، بمعنى أنه لا يوجد توافق بين مستوى العمالة و مستوى التكوين الرأسمالي الثابت بالقطاع، وهذا يعني أيضاً أن قطاع الصناعات التحويلية مازال يستوعب عمالة إضافية.من ذلك يمكن تلخيص

مرونات الاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال المرحلتين كما هي موضحة بالجدول رقم (3-12) كالتالي:

**جدول رقم (2 ) حساب المرونات للاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة (1973 - 2015 ).**

| نوع المرونة | المرحلة الأولى | | المرحلة الثانية | |
|---|---|---|---|---|
| | بالأسعار الجارية | بالأسعار الحقيقية | بالأسعار الجارية | بالأسعار الحقيقية |
| مرونة الإنفاق الاستثماري الفعلي للقطاع نسبة إلى الإنفاق الاستثماري الكلي بالاقتصاد الوطني | %0.024 | %0.08 | %0.07 | %2.7 |
| مرونة الناتج المحلي للقطاع نسبة إلى الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع | %0.83 | %0.19 | %0.005 | %0.008 |
| مرونة الإنتاج الكلي لناتج القطاع | %1.92 | %1.1 | %1.14 | %0.56 |

المصدر: تم حساب المرونات من طرف الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير المعادلات المختلفة السابقة.

بالنظر إلى تقدير حساب المرونات المختلفة في المرحلتين كما هو موضح في الجدول رقم (2) فإنه يتضح أن مرونة الإنفاق الاستثماري الفعلي للقطاع نسبة إلى الإنفاق الكلي الفعلي بالاقتصاد الوطني ضعيفة بالأسعار الجارية والحقيقية في المرحلة الأولى. أما في المرحلة الثانية فتعتبر ضعيفة بالأسعار الجارية ومرنة بالأسعار الحقيقية. أما مرونة الناتج المحلي الصناعي نسبة إلى الإنفاق الاستثماري الفعلي بالقطاع تعتبر ضعيفة في المرحلتين بالأسعار الجارية والحقيقية. أما مرونة الإنتاج الكلي للناتج المحلي الصناعي فتعبر مرنة بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية، وفي المرحلة الثانية تعتبر مرنة بالأسعار الجارية وغير مرنة بالأسعار الحقيقية.

مما تقدم يتضح دور تأثير السياسات الاستثمارية بقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا خلال الفترة المذكورة والتي اتبعتها الدولة، حيث يلاحظ أن هذه السياسات، وإن كانت قد حققت أهدافا مقبولة، إلا أن المتحقق من هذه الأهداف لم يكن في المستوى المتوقع مقارنة بالسياسات والطموحات المرسومة وذلك لأسباب مرتبطة بمحددات كل من الطلب والعرض على منتجات القطاع، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

**- تحليل جانب الطلب على المنتجات الصناعية استرشاداً من تحليل النموذج:**

لقد تأثر الطلب على المنتجات الصناعية خلال فترة الدراسة بعوامل عديدة مثل:

1- ضعف قدرة الأفراد والتشاركيات على تلبية أسعار هذه السلع وضعف القدرة على استخدامها في عمليات إنتاج جديدة.

2- ضعف قدرة الأفراد والتشاركيات على الاهتمام بتطبيق القوانين المتعلقة بالتشغيل لتشجيع القادرين على العمل من الذين لا تتوفر لديهم رؤوس أموال باستغلال قدراتهم في إيجاد دخول نقدية.
3- ضعف Weakness توفر درجة من الاستقرار في القوانين والتشريعات النافذة المتعلقة بالصناعة بما في ذلك استقرار القوانين الضريبية الصناعية، كما جاء في التقديم النظري والدراسات السابقة.
4- ضعف المساهمة في وجود البيئة الصناعية المناسبة بإقامة التجمعات الصناعية خارج الأحياء السكنية من أجل التقليل من التكاليف الإنتاجية والاهتمام بالبيئة[1].

في العموم فإن دراسات الجدوى الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تحديد مجالات الإنتاج الأكثر جدوى، ولتحديد الطلب الفعلي على المنتجات المحلية، يمكن استنباط ذلك من التقديم النظري.

**- تحليل جانب العرض للمنتجات الصناعية استرشاداً بنتائج تحديد العلاقات:**

لقد تأثر الإنتاج الصناعي المحلي بعوامل عديدة ومتشابكة في هذا الجانب خلال فترة الدراسة المذكورة لعل أهمها كما يلاحظ من الدراسة، خاصةً الجانب النظري:

1. النقص في توفير مستلزمات الإنتاج، وضعف تسييل المبالغ اللازمة للاستثمار بالقطاع بالنقد الأجنبي في الوقت المناسب في بعض سنوات الدراسة، إلى جانب ضعف الأخذ بالتقنيات الحديثة، وكذلك ضعف دخول الأفراد الحقيقية.
2. ارتفاع التكاليف الإنتاجية الناجم عن أساليب المحاكاة والتقليد غير المجدي في بيئة تختلف اختلافا كبيرا عن بيئة منشأ المصانع وتقنياتها.
3. ضعف قدرة اليد العاملة الوطنية القادرة على استخدام الميكنة والتقنيات الصناعية.
4. ضعف برامج الصيانة الدورية للمصانع وضعف القدرات البشرية إدارياً وفنياً في التعامل مع مقتضيات الصناعة والتصنيع[2].

(1) التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا في (30) عاما، (1969-1999)، ص ص 62 – 64.
(2) التحولات الاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، مصدر سابق، ص 84

**العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003–2015م)**في الفترة الثانية (2003–2015م) فقد كانت البيانات الرسمية المتعلقة بالقطاع مُشتتة وغير دقيقة إلا في البيانات الإحصائية الخاصة بالعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ونظراً لضعف وتشتت البيانات الكلية فقط تم دراسة المعلمات بين الصادرات والنمو الاقتصادي ولذلك يمكن تحديد معدل التغيرات للعلاقات الإحصائية حسب الجدول(3) في الفترة (2003-2015)[*] [1] على النحو التالي:

**جدول رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003 – 2015) ونسب التغير في بعض البيانات المتعلقة به**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي GDB "مليون، دينار" | الصادرات الإجمالية TOt "مليون، دينار" | الصادرات النفطية Ot "مليون، دينار" | الصادرات غير النفطية o0 "مليون، دينار" | نسبة Ot إلى Tot% | نسبةno0 إلى Tot% | نسبة TOt إلى GDB% | نسبة Otإلى GDB | نسبةno 0 إلىGDB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 37423.3 | 19567 | 18814.0 | 753.0 | 96.15 | 3.85 | 52.29 | 50.27 | 2.01 |
| 2004 | 39678.9 | 27982 | 26832.0 | 1150.0 | 95.89 | 4.11 | 70.52 | 67.62 | 2.90 |
| 2005 | 44087.2 | 42835 | 41655.0 | 1180.0 | 97.25 | 2.75 | 97.16 | 94.48 | 2.68 |
| 2006 | 46583.7 | 56125 | 54679.0 | 1446.0 | 97.42 | 2.58 | 120.48 | 117.38 | 3.10 |
| 2007 | 48897.9 | 61726 | 60253.0 | 1473.0 | 97.61 | 2.39 | 126.24 | 123.22 | 3.01 |
| 2008 | 50228.7 | 77027 | 75243.0 | 1784.0 | 97.68 | 2.32 | 153.35 | 149.80 | 3.55 |
| 2009 | 49854.3 | 46319 | 44626.0 | 1693.0 | 96.34 | 3.66 | 92.91 | 89.51 | 3.40 |
| 2010 | 51346.5 | 61658 | 59850.0 | 1808.0 | 97.07 | 2.93 | 120.08 | 116.56 | 3.52 |
| 2011 | 51127.5 | غ- م | غ- د[*] | غ- د | - | - | - | - | - |
| 2012 | غ- م[**] | غ- م | غ- د | غ- د | - | - | - | - | - |
| 2013 | 47731.5 | غ- م | غ- د | غ- د | - | - | - | - | - |
| 2014 | غ- م | غ- م | غ- د | غ- د | - | - | | | |
| 2015 | غ- م | غ- م | - | غ- د | - | - | | | |

المصدر : تقرير مصرف ليبيا المركزي للفترة (2003 - 2015)، تقرير سنوي 2010، ص14، 16.

[*] قام الباحث بإجراء مقارنة بين عدد (3) بيانات صادرة عن: مصرف ليبيا المركزي والهيئة القومية للبحث العلمي وتقرير سنوي للمؤسسة الوطنية للنفط (2013)، حيث وجد عدم تطابق في هذه البيانات وبالتالي لم نتحمل المسئولية والأمانة العلمية في تحديد علاقات معينة.

(1) الهيئة القومية للبحث العلمي، تقرير سنوي 2008، ص13،9.

[*] غ- د: غير دقيق

[**]غ- م: غير موجود.

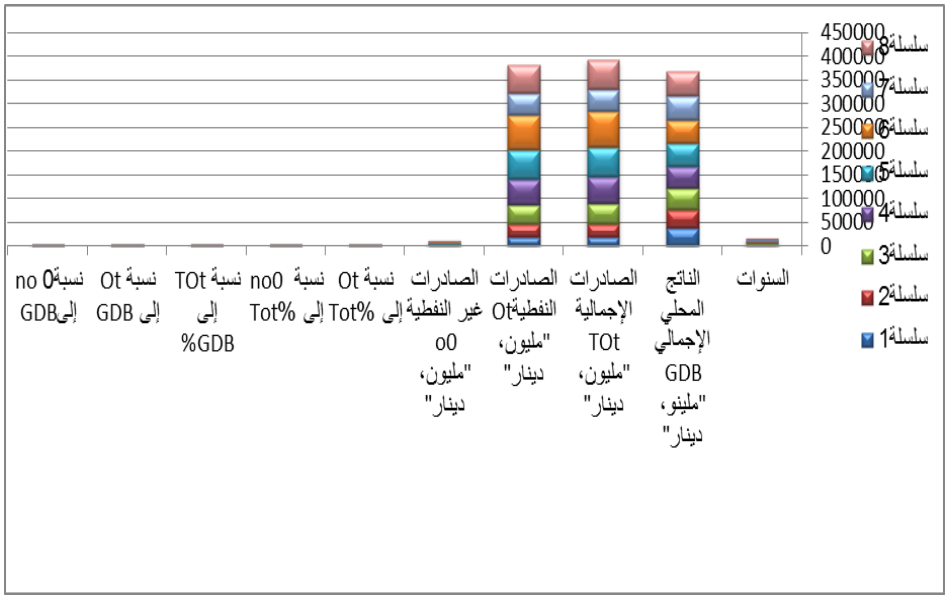


الشكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2003 - 2015)

كما يلاحظ فإن البيانات منذ العام 2011 المتعلقة بالصادرات كانت غير دقيقة وغير رسمية في مجملها لذى تم استبعادها من إمكانية تقديرها لتأثيرها السلبي على التحليل العلمي، لذى تم استبدالها بالتحليل النظري المناسب للموضوع على النحو التالي:

**أولاً: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي**

في لمحة فكرية حول رؤية المدرسة التجارية حول التجارة الخارجية نرى التقديم التالي المرتبط بالموضوع كما نعتقد.

**1- العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر التجاري**

"اعتبر التجاريون، أن تحقيق وتكوين فوائد مستمر في الميزان ، التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثورة؛ الأمور الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها وتشجيع صادراتها؛ للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول[1] على احتياجاتها من الخارج" ، ولقد كأن ذلك خلال القرنين السادس عشر، والسابع عشر، وأوائل القرن، الثامن عشر؛ حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب و الفضة المتاحة، والتي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم، ومن هنا تدهور أهمية

(1) أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1975، ص33.

وضرورة تشجيع الصادرات؛ لأن التجارة الخارجية هي التي ستتيح تحقيق فائض تجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات، وبالتالي فقد نظر التجاريون، إلى هذا القطاع على أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة، و من ثم شغلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في الفكر التجاري من بين وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى ولقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل .

ونفهم من وجهة نظر التجاريين هذه أنهم كانوا يوافقون، على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع الصادرات من ناحية، و تخفي تكاليف الإنتاج بتخفي أجور العمال من ناحية أخرى؛ وصولاً إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري؛ حيث "طالب التجاريون، بدولة قوية ومؤثرة، بحيث تستطيع أن تدافع عن المصالح التجارية، وتحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري".

**2- مخاطر العجز في الميزانية العامة**

من المعروف أن العائدات النفطية تشكل المكون[1]، الأساسي لإيرادات الميزانية العامة في الدول النفطية؛ ولقد وفرت تلك العائدات حوالي أربع أخماس الإيرادات العامة في الميزانيات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2008 - 2004)، غير أن العائدات النفطية تراجعت في عام (2009) لتشكل 68.1% من الإيرادات العامة؛ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت بدورها إلى انخفاض أسعار النفط العالمية من ( 94.4) دولار للبرميل في عام (2008) إلى (61) دولار للبرميل في عام (2009) أما بالنسبة الاقتصاد الليبي فشأنه شأن الاقتصادات النفطية الأخرى، فقد عانى من مشكلة انخفاض العوائد النفطية ابتدأت من النصف الثاني من عقود الثمانينات و خلال عقد التسعينات برمته، والذي عززه الحصار الاقتصادي؛ لذلك تم اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز؛ الأمر الذي أدى إلى تراكم رصيد الدين العام، وهو ديون للجهاز المصرفي وقد ازداد من (7779) مليون، دينار في عام (1995) إلى (12.8439) مليون، دينار عام (2001) وبالتوالي فإن ذلك يمثل مشكلة حقيقة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولابد من سياسة كلية تعالج مسألة الدين العام هذه خاصة وأن الإنفاق الاستثماري العام كأن ولا يزال الملاذ الوحيد لتجاوز هذه المشكلة، أي: عند حصول العجز في الميزانية العامة؛ حيث سجل متوسط معدل الاستثمار/ الدخل بالأسعار الثابتة خلال الفترة(2000 - 1995) حوالي 12.5%، وهو معدل متواضع يشير إلى انخفاض كفاءة الاستثمار بالرغم من

(1) محمد عبدالعزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 1977، ص30.

سلامة مؤشر التغطية الإيرادية وهو ما يؤثر سلبًا في عملية تنويع الاقتصاد الوطني المنشودة، ومن هنا نفهم خطورة الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية كعنصر رئيسي مكون، للميزانية العامة؛ وذلك إلى, آثار تغير الأسعار في السوق النفطية وانعكاساتها على الصادرات تصعب السيطرة عليها والتحكم فيها نظرًا لخضوعها لضوابط وقيود عالمية.

**3- مخاطر الحروب والأزمات السياسية**

وذلك كما حصل في ليبيا عند احتدام الصراع في(2011)؛ حيث تراجع الاقتصاد الليبي وتضرر في جميع قطاعاته بسبب الحرب، وتدهور إنتاج النفط الذي كأن يتجاوز (1.6) مليون، برميل يوميًا، بعد خروج جميع شركات النفط الأجنبية العاملة في قطاع النفط الليبي؛ كما زادت نسبة التضخم وكادت تصل إلى 30% في أكتوبر 2011، وتدهور[1] سعر صرف الدينار الليبي؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي أساسًا يعتمد على قطاع النفط الذي يشكل حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل في نفس الوقت حوالي 97% من الصادرات. ولم يتجاوز الاقتصاد أزمته هذه في عام (2012) بعد انتهاء الحرب إلا برجوع أغلب شركات النفط الأجنبية للعمل وبأقصى أوقاتها الإنتاجية، مثل: توتال الفرنسية, إيني الإيطالية، ريبسول الإسبانية، وايترشال الألمانية، أوكسيدنتال الأمريكية، والتي أمنت نفسها بنفسها آنذاك، وبرجوع تلك الشركات أصبح الأداء الاقتصادي في ليبيا إيجابيًا؛ حيث تمت استعادة الإنتاج النفطي إلى أكثر من (1.4) مليون، برميل يوميًا، واستقرت نسبة التضخم عند 15%، وتمت معالجة سعر صرف الدينار.

وأخيرًا يمكن القول بأن هذه التداعيات والأخطار على اقتصادات الدول النفطية تحتم عليها تنويع هياكلها الاقتصادية بدالك من الاعتماد المطلق على قطاع النفط، والذي يكون، مرهونًا وباستمرار للظروف العالمية والخارجية عن سيطرة الاقتصادات المحلية، ولعل الاقتصاد الليبي وهو محل الدراسة يمثل إمكانات ضخمة لتطوير قطاعاته المختلفة، مثل: قطاع السياحة.

**ثانيًا: تحليل هيكل الصادرات**

1. تشير بيانات الجدولين رقم (3،1) في العموم إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي حيث كادت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تصل إلى (100%) طيلة

(1) مريم عيسى مهنى، الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي (1980-2010)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، ص120.

سنوات الدراسة، كما أن الصادرات النفطية سجلت أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة.

2. ضآلة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي؛ فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية.
3. يتضح من الجدول رقم (3) أيضًا أن قيمة الصادرات غير النفطية غير مستقرة، فقد بلغت (18814.0) مليون دينار في عام (2010) كحد أعلى؛ وبمتوسط سنوي بلغ (486.39) مليون دينار.
4. نلاحظ أيضًا أن قيمة الصادرات النفطية بالرغم من أنها مرتفعة، فهي في نفس الوقت غير مستقرة وبلغت حوالي(18814.0) مليون، دينار في عام (2003) كحد أعلى؛ بمتوسط سنوي قدره (15102.41) مليون، دينار.
5. أن قيمة الصادرات الإجمالية خلال فترة الدراسة كانت أيضًا متذبذبة، و يفهم ذلك من خلال ضعف استقرار نسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي؛ ويرجع ذلك إلى ضعف استقرار الصادرات النفطية بسبب التقلبات في السوق النفطية العالمية.
6. منذ العام (2000) نلاحظ زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت زيادة الأهمية النسبية الإجمالي الصادرات، وكذلك لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية في هذا الناتج؛ ونلاحظ أيضًا أنه بالرغم من زيادة الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من فترة الدراسة المذكورة إلى الآن وهذه النسبة كانت أقل منها بالنسبة للصادرات النفطية. وهذا يؤكد على أن النمو الاقتصادي في ليبيا يعتمد أساسا على إيرادات الصادرات النفطية، أي: أن قطاع النفط يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو، وأن تلك الصادرات تعد ماكنة النمو.

ولذلك وفق الفترة (2010، 2015) من فترة الدراسة الثانية، فقد أجريت اختبارات متعددة دون التوصل إلى نتائج منطقية، نظراً لعدة أسباب لعل أهمها:

**1-** صعوبة في الحصول على بيانات وتقارير سنوية رسمية معترف بها.

**2-** تباعد وتشتت البيانات المتحصل عليها مما جعل من الصعوبة بمكان إجراء الاختبارات عليها وفي مقابلة مع مدير إدارة إعداد التقارير و البحوث بمصرف ليبيا المركزي في العام 2014 ذكر بأن سيجري تقييم شامل للبيانات خلال الفترة (2011-2014) وإصدارها من خلال منشورات المصرف، لكن وبالرجوع إلى الإصدارات وجد تكرار لنفس البيانات المتحصل عليها سابقاً.

## النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة يمكن تحديد التالي:

**أولا: النتائج**

1. أثبتت الدراسة أن هناك ضعف شديد في مجمل العلاقات بين العائدات النفطية التي تم دراستها.
2. أن القياسات الرياضية العلمية هي التي تحدد أساليب ومجالات الإنتاج.
3. هناك دائماً ارتفاع في العائدات النفطية دون أن يقابله زيادة مناسبة في الناتج الإجمالي المحلي.

**ثانيًا: التوصيات**

1. أهمية استخدام القياسات والمعايير الرياضية في تحديد مجالات العمل والإنتاج والتمويل.
2. حتى يكون للنفقات الإنتاجية أثر إيجابي على زيادة عرض الإنتاج المحلي وجب ترشيد هذه النفقات.
3. إحداث تغيير جوهري في صلب عمليات الإنفاق الإنتاجي بإعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية وفق أسس ومعايير اقتصادية وذلك على المدى الطويل.

**المراجع:**

**أولاً/ المراجع العربية**

**أ. الكتب**


1. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون، رقم الطبعة، (دار النهضة العربية،1975 - 2011).
2. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في (30) عاماً في ليبيا، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي
3. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، تكنوبرس الحديثة، بيروت، 1982
4. محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، بورسعيد، الإسكندرية، 1977.

**ب. الرسائل العلمية:**

1. مريم عيسى مهنى، (الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي، محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية للفترة 1980-2010، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والتصرف).

**ج. المجلات العلمية**

1. فيصل مفتاح شلوف، علي محمود فارس، الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار كمصدر بديل للنفط، دراسة بحثية، كلية الزراعة، البيضاء، 2001.

**د. التقارير**

1. تقرير مصرف ليبيا المركزي للعام 2003، 2004، 2005، 2008.

2. مجلس التخطيط العام، تقرير 2004.
3. تقرير الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 2004.

**ثانياً/ المراجع الأجنبية**

1. Mhammad Usman، Saliha Ashfaq، Nabeela Mushtaq، "RelAtionship of Eexport and Economic Growth"; An Empirical Study of Pakistan، University of the Punjab، Lahore-Pakistan، Far East Journal of Psychology and Business،Vol. 6 No. 3 March 2012.
2. Peter Uzomba، Antony Imoisi، Richard Somiari، "The Empact of Macroecon Variables on NonOil Exports Performance in Nigeria، 1986-2010"، Journal of Economics and Sustainable Development Vol.3، No.5، 2012.
3. wessam Abughalia، "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade" International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences June 2012، Vol. 1، No. 3، www.hrmars.com

# الخواص الفيزيائية والكيميائية للمياه الجوفية بمنطقة زليتن وضواحيها

د.سالم محمد النقيب[1] د.فتحي خليفة اليعقوبي[2] م.عبد المطلب محمد حميدان[3]

[1]قسم الكيمياء- كلية العلوم –الجامعة الأسمرية

[2]قسم الهندسة الجيولوجية – كلية الهندسة – جامعة طرابلس

[3]المعهد العالي للتقنيات الهندسية –غريان

**الملخص:**

أجريت هذه الدراسة علي عدد 35 بئراً جوفياً في مختلف أماكن منطقة زليتن وضواحيها حيث تقع هذه المدينة علي بعد 157 كم شرق مدينة طرابلس والتي تشهد نمواً سكانياً.ويعتمد أغلب سكان المدينة علي مياه الأمطار والمياه الجوفية في أغلب متطلباتهم المعيشية. وتتعرض مياه الآبار في المناطق الشمالية للمدينة لتداخل مياه البحر ونتيجة لسحب بكميات كبيرة من مياه الآبار الجوفية والتي تفوق الكمية التعويضية مما أدي إلي تدني نوعية المياه. و اعتمدت هذه الدراسة علي أساس قياس الخواص الفيزيائية والكيميائية لعينات المياه الجوفية ومن خلال النتائج المتحصل عليها تعد المياه رديئة من حيث محتواها من الأملاح وتزداد في عينات المياه من أبار منطقة زدو بينما تقل في عينات المياه أبار بمنطقة كعام ومن خلال النتائج اتضح ان جميع عينات المياه غير صالحة للشرب.

**الكلمات المفتاحية**: التلوث – المياه الجوفية – زليتن

## Introductionالمقدمة:

الماء عصب الحياة فحيثما وجد دبت الحياة وسبحانه حيث يقول "وجعلنا من الماء كل شئ حي" "سورة الأنبياء آية 30". حيث تغطي المياه حوالي71% من سطح الكرة الأرضية في شكل بحيرات وأنهار وبحار و محيطات وغيرها وتعد مياه الأمطار أهم مصدر للمياه (1,2). وحيث يتراوح استهلاك الفرد في ليبيا من المياه من 150 لتر يومياً في مناطق الأرياف و حولي 400 لتر يوميا في المدن (3). كما ان المياه نحتاج إليها في أغراض أخري مثل الصناعة والزراعة وغيرها. وبينما نوعية المياه تختلف بشكل كبير من حيث تركيز الايوانات الدائبة من عالية الي قليلة وهناك الكثير من الأبحات

الأكاديمية التي تهدف إلي دراسة نوعية المياه الجوفية وتأثيرها علي صحة الإنسان في المدى القصير والطويل.

معايير(WHO) (Word Health organization) وقد أصدرت من منتظمة الصحة العالمية (الاسترشادية لتحديد مدي صلاحية المياه للشرب والصادرة عام 1988وأيضاً هناك المواصفات الليبية للمياه الشرب (4). ويعتبر المجري المائي ملوثاً عندما يتغير تركيب عناصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و يكون بسبب نشاطات الإنسان حيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمال الطبيعية أي ما يطرأ علي خواص الماء الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من تغيرات تجعله غير صالح للشرب والاستهلاك المنزلي أو الصناعي أو الزراعي وغيرها (5).وبنما تمتل المياه العذبة جزءاً صغيراً من سطح الكرة الأرضية وتصل حوالي 37 مليون كم$^3$(6،7). وهدف هذه الدراسة تحديد خواص الفيزيائية والكيميائية للمياه الجوفية لبعض المناطق بمدينة زليتن وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها للشرب والاستخدامات الأخرى.

## Materials and Methodsطرق الدراسة:

### Collection of Samples Methods طريقة جمع العينات

أجريت هذه الدراسة علي أساس جمع العينات من الآبار المياه الجوفية من ضواحي منطقة زليتن والتي تبعد مسافة 157 كم شرق مدينة طرابلس وتم جمع وتحليل لعدد 35 بئر جوفي. والمناطق هي زدو و ماجر وكعام. وجمعت العينات في قنينات سعة نصف لتر نظيفة ومجففة لإجراء الاختبارات الكيميائية بينما الخواص الفيزيائية تم قياسها مباشرة بعد جمع العينات في الموقع. و أجريت التحاليل الكيميائية الكاملة لمعرفة مدي تطابق مواصفات تلك العينات مع المعايير والمواصفات القياسية الليبية والعالمية لمياه الشرب.

### Methods of analysis طرق التحليل:

بعد (pH-meter ,HANNA) بعد تجميع العينات في الموقع بواسطة pH)( تم قياس معايرته وقدرت المواد الصلبة الدائبة في العينات عن طريق تبخير حجم معلوم من العينة في فرن)+NH4 و الامونيا ($NO_3^-$) كهربائي ثم وزنت المادة المتبقية بعد التبخير(8،9). وقياس (بالمعايرة$^-$Cl) و تقدير الكلوريد (Jenway من نوعSpectrophotometer باستخدام جهاز قياس باستخدام طريقة درجة التعكير. بينما ($SO_4^-$) مع محلول نترات الفضة . وقياس تركيز الكبريت (قدر كلا من الكالسيوم ($Ca^{++}$) والماغنيسيوم ( $Mg^{++}$)مع محلول EDTA بينما قدر صوديوم($Na^+$) والبوتاسيوم ($K^+$) باستخدام جهاز Flame photometer وتم تحليل النتائج إحصائياً بواسطة جدول تحليل التباين في تصميم القطاعات تامة العشوائية ( NOVA)

## النتائج والمناقشات Results & Discussion

**جدول(1) الخواص الفيزيائية والكيميائية**

| الخواص | اقل تركيز | اعلي تركيز | المتوسط | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الحرارة (Temperature)$^{o}$C | 19 | 29.8 | 24.27 | 2.76 |
| الاس الهيدروجيني (pH) | 6.70 | 8.2 | 7.2 | 0.31 |
| الموصلية الكهربائية µS/cm(E.C) | 1049 | 8759 | 3279 | 1264 |
| مجموع الأملاح الدائبة mg/l(TDS) | 1094 | 9647 | 3598 | 1542 |
| الكلوريد ($Cl^-$) mg/l | 171.4 | 2694 | 866.6 | 548.2 |
| الكبريتات ( $SO_4^-$ ) | 11.38 | 1128 | 369.4 | 200.4 |
| النترات ($NO_3^-$) mg/l | 1.9 | 29.9 | 23.8 | 7.5 |
| البيكربونات ($HCO_3^-$) mg/l | 169.7 | 892.8 | 350.8 | 125.6 |
| الصوديوم ($Na^+$) mg/l | 142.8 | 1398 | 535.52 | 279.2 |
| البوتاسيوم ($K^+$) mg/l | 5.8 | 74 | 24.20 | 16.30 |
| الكالسيوم ($Ca^{++}$) mg/l | 43.2 | 521 | 159.50 | 103.1 |
| الماغنيسيوم ($Mg^{++}$) mg/l | 17.3 | 292.6 | 72.30 | 50.7 |
| الامونيا ($NH_4$) mg/l | .0021 | 0.1240 | 0.0198 | 0.0254 |

### الخواص الفيزيائية: Physical properties

### درجة الحرارة Temperature:

معدل درجات الحرارة بشكل عام 24.27$^{o}$C كانت عالية في عينات الآبار بمنطقة زدو مقارنة بعينات المياه من منطقة ماجر.

**الاس الهيدروجيني (pH)** ثم قياس تركيز الاس الهيدروجيني (pH) وقيمته كانت تقل في بعض عينات المياه التي جمعت من الآبار الواقعة في منطقة كعام وكان تركيز في جميع العينات ضمن الحدود المسموح بها وفقاً للمواصفات مياه الشرب الليبية لان جميع العينات تميل إلي القاعدية أي في حدود 7.2 .

### الموصلية الكهربائية (E.C:) :

والنتائج المتحصل من عينات الآبار تتراوح بين µ1049S/cmالي µ8759S/cm وكانت قيمة الموصلية الكهربائية تقل في عينات المياه من الآبار بمنطقة كعام.

### مجموع الأملاح الصلبة الذائبة Total dissolved solids:

ثم تحديد تركيز الأملاح الصلبة الذائبة (TDS) في عينات مياه الآبار وكانت تزداد في أبار منطقة زدو 9647 mg/l وقد يرجع ذلك لتداخل مياه البحر ويقل التركيز كلما اتجهنا إلي الآبار بمنطقة كعام ويعزي ذلك لحدوث تخفيف الأملاح الدائبة بسبب تجمع مياه الأمطار بوادي كعام (15).

**الانيونات الذائبة Anions dissolved**

**الكلوريد ($Cl^-$):** فكان متوسط تركيز الكلوريد ($Cl^-$) 866.6mg/l ومعظم العينات التي ثم تجميعها كان تركيز الكلوريد اعلي من المسموح به حسب المواصفات الليبية لمياه الشرب والمسموح به لا يتعدي 400mg/l والسبب قد يرجع كما ذكرنا سالفا في عينات مياه آبار منطقة زدو عند مقارنتنا بنتائج المتحصل عليها الدوفاني (8) وجدت متوافقة.كما تتفق مع نتائج الدراسة التي قام بها أحواس وآخرون (10) بالمنطقة الجنوبية للمدينة زليتن من أن تركيز الكلوريد($Cl^-$) يتراوح من 460mg/l و916 mg/l كما تتفق مع عبد الرسول (9) الذي وجد ان تركيز الكلوريد اكبر من 280mg/l.

**الكبريتات ($SO_4^-$)** يقل التركيز في عينات المياه المتجمعة من الآبار بمنطقتي ماجر ووادي كعام . وتركيز كان متفاوت في العينات حيث كان أعلي تركيز 1128 mg/l وأقل تركيز 11.38 mg/l

**النترات ($NO_3^-$):** لوحظ إن التركيز يزداد في عينات مياه الآبار بمنطقة زدو ويقل باتجاه ماجر وكعام وهذا قد يرجع إلي تلوث بمياه الصرف الصحي الناتج من تجميع مياه الصرف الصحي بمحطة المعالجة والانخفاض في جهة أبار كعام والناتج من كثافة الغطاء النباتي الذي يقوم بامتصاص النترات من المياه قبل ترشحها الي المياه الجوفية فيعمل علي تخفيضها (14). فكان أعلي تركيز 29.9 mg/l بينما أقل تركيز 1.9mg/l وتتفق النتائج المتحصل عليها مع ما أشار إليه أحواس وآخرون (11) إن تركيز النترات يتراوح مابين 12 mg/l و 35 mg/l. ولوحظ إن جميع العينات كان تركيزها ضمن الحدود المسموح بها حسب المواصفات مياه الشرب الليبية والدولية والتي تصل إلي 45 mg/l.

**البيكربونات ($HCO_3^-$):** تركيزها في عينات مياه الآبار بمنطقة كعام اعلي 892.8 mg/l من عينات المياه بمنطقة زدو 169.7mg/l وتزداد أكثر كلما اتجهنا شمالاً وقد يرجع سبب ذلك إلي طبيعة التكوين الجيولوجي للمنطقة و تداخل مياه البحر .وكان تركيز البيكربونات في معظم العينات أعلي من التركيز المسموح به حسب المواصفات الدولية لمياه الشرب 200 mg/l و نتائج دراستنا تتفق مع نتائج المتحصل عليها كلاً من الدوفاني وعبد الرسول (8،9) .

**الكاتيونات الذائبة Cations dissolved:**

**الصوديوم ($Na^+$):** ازداد تركيزه في عينات المياه من الآبار بمنطقة زدو وقل تركيزه في عينات آبار منطقة ماجر وكعام حيث يصل أعلي تركيز mg/l 1398 وأقل تركيز mg/l 142.8 ويعزي سبب ارتفاع التركيز ذلك إلي في الآبار الواقعة في شمال المنطقة إلى ظاهرة تداخل مياه البحر بينما سبب انخفاضه يرجع إلي تخفيف من تأثير تجمع مياه الأمطار بوادي كعام (13) و تركيز الصوديوم كان أعلي من الحدود المسموح بها في مياه الشرب في كثير من العينات ونتائجنا تتوافق مع متحصل عليه كلاً من الدوفاني وأبوراوي (8،12).

**البوتاسيوم ($K^+$):** كان أقصي تركيز يصل إلى mg/l 74 وأقل تركيز mg/l 5.8 ويزداد تركيز في الآبار الواقعة في شمال المدينة وخاصة الآبار بمنطقة زدو وهذا يرجع كما ذكرنا إلي الثلوت الناتج من مياه الصرف الصحي بينما يقل في الآبار جهة ماجر نتيجة الغطاء النباتي الموجودة الذي يستهلك كميات من البوتاسيوم أثناء عمليات نمو النبات وهذه النتائج وجدت متوافقة مع النتائج التي توصل إليها الدوفاني (8) . وأحواس وآخرون (11) ذكر أن البوتاسيوم يتراوح mg/l 18 وmg/l 39.5 في دراستهم على الآبار الواقعة بجنوب زليتن.

**الكالسيوم ($Ca^{++}$):** يكون تركيزه عالي في أبار منطقة زدوmg/l 521عنها في أبار منطقة كعام mg/l 43.2 ويمكن أن يرجع إلي مياه الأمطار المتجمعة في وادي كعام (13،15).ونتائجنا المتحصل عليها تتفق مع النتائج المتحصل عليها ابوراوي (12) في منطقة الدافنية mg/l 222 ومع النتائج المتحصل أحواس وآخرون (11) في جنوب مدينة زليتن وتركيز الكالسيوم كانت ما بين mg/l 200 و mg/l 1160 .

**الماغنيسيوم ($Mg^{++}$):** وكان التركيز في عينات مياه الآبار يتراوح بين mg/l 17.3و mg/l 292.6 وفي معظم العينات كان ضمن الحدود المسموح بها للمواصفات الليبية لمياه الشرب ويزداد تركيز الماغنيسيوم في عينات المتجمعة من الآبار بمنطقة ماجر وهذا يمكن أن يرجع إلي التكوين الجيولوجي الغني بصخور الدولوميت الذي يحتوي علي الماغنيسيوم ضمن تركيبه ويقل في عينات المياه المتجمعة من الآبار القريبة من وادي كعام والتركيز المتحصل عليه في العينات تتفق مع التركيزات الماغنيسيوم الموجودة المتحصل عليها الدوفاني (8) والتي تصل الي mg/l 149. بينما كان أقل نسبياً من التركيزات المتحصل عليها أحواس وآخرون (11).

الامونيا ($NH_4$) : وتركيزات الامونيا كانت تتراوح مابين mg/l 0.0021 و0.1240 mg/l بينما معظم العينات كانت ضمن الحدود المسموح بها في مياه الشرب حسب المواصفات الليبية 0.5 mg/l ويزداد التركيز في مياه الآبار الواقعة بمنطقة كعام بينما تقل تركيزات الامونيا في عينات مياه الآبار بمنطقة ماجر وهذا يرجع إلي تحلل المواد العضوية في وادي كعام و أيضاً وجود الآبار السوداء بشكل كبير ولعدم وجود شبكة صرف صحي . و نتائجنا تتفق مع نتائج المتحصل عليها الدوفاني (8) لآبار منطقة كعام.

**الاستنتاجات:**

من خلال نتائج دراستنا تشير إلي تركيز الأملاح الذائبة الكلية في عينات الآبار تتراوح من 1094mg/l إلي 9647mg/l وهذا يشير إلي أن المياه عالية الملوحة وبالتالي تعتبر غير صالحة للشرب الآدمي (16) ولكن معايير الشرب بالنسبة للحيوانات أعلي منها للإنسان وتوجد معايير خاصة لاستخدام المياه المالحة في سقاية الحيوانات (17) من عينات المياه التي تجاوزت عددها 45% تعد صالحة لسقاية الحيوانات . وملوحة المياه الجوفية تزداد نسبتها في أبار المناطق الشمالية بسبب تداخل مياه البحر بينما تقل في الآبار بمنطقة كعام يعزي ذلك لتخفيف الناتج من مياه الإمطار بوادي كعام ويزداد تركيز الامونيا في عينات مياه الآبار حول منطقة زدو وتقل الآبار بمنطقة كعام وقد يرجع سبب ذلك إلي تحلل المواد العضوية الموجودة في عين كعام وكذلك لانتشار الآبار السوداء غير متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي بالمنطقة والتي تزداد بها الكثافة السكانية.

**المراجع:**

1-احمد عبد الوهاب عبد الجواد (2001) "تلوث المياه العذبة" .جامعة الزقازيق.الدار العربية للنشر والتوزيع.الطبعة الأولي.32-.36.

2-فواد صالح ،مصطفي أبو قرين (1992). "تلوث البيئة أسبابه، أخطاره، مكافحته".دار الكتب الوطنية .إصدارات الهيئة القومية للبحث العلمي. بنغازي. الطبعة الأولي.183-.225

3- الجديدي ،حسن محمد (1986).الزراعة المروية وأثرها علي استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل جفارة . دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. مصراتة.

4-المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية ( 1992). المواصفات القياسية الليبية رقم (82) لمياه الشرب.مجلة الهندسي (عدد خاص حول حماية البيئة) العدديين 25،26، طرابلس ، ليبيا (1993).

5-عامر مجيد اغا ،منير عاروض (1996)."علم البيئة" .مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية. إصدارات جامعة حلب كلية الزراعة.212-.221

6- محمد خميس الزوكة (2000). "جغرافية المياه". دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية..23

7-حسن البنا سعد فتح (2002) "تكنولوجيا تحلية المياه". الدار الجامعية. 43-.100
8-الدوفاني ليلي (2006).دراسة تحليلية لمياه الأمطار والمياه الجوفية بمنطقة الخمس ، رسالة ماجستير قسم الكيمياء كلية العلوم بالخمس،جامعة المرقب.

9- أماني محمد عمر (2005).الإنتاج الزراعي بمنطقة الخمس بين واقع الظروف الطبيعية وتنافر وتوافق العوامل البشرية للفترة 1984-2000 أطروحة ماجستير في الجغرافيا ،غير منشورة , جامعة المرقب , كلية الآداب والعلوم – الخمس .
10-عبد الرسول علي حسين (2001).تقييم مدي تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية للخزان الرباعي في الشريط الساحلي الممتد من قصر الأخيار حتى مصراتة ، مجلة جامعة المرقب،المجلد الثاني العدد الخامس ،106-.109
11-أحواس العقاب محمد ، خوجة محمد فرج ، اميمن خالد محمد (2015). تقييم جودة مياه الري للمشاريع الزراعية جنوب شرق مدينة زليتن ، المؤتمر الثاني لعلوم البيئة، 15-17 ديسمبر 2015، زليتن-ليبيا.421-430.
12-ابوراوي محمد علي (2012).تقييم تلوث المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي بمنطقة الدافنية في مدينة زليتن، رسالة ماجستير بقسم علوم البيئة ، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
13-Okasha,A.Y. (2011).Seawater intrusion along the coast area between wadi libds and wadi cam, northwest Libya. Electrical J. of Environmental, Agricultural and Food Chemistry (EJEAFChe), 10(7), [2426-2438].
14-National research council. Drinking water and health. Washington, DC, national academy of sciences.1977.
15-Ministry of Agriculture (1973). Technical Reports for coastal area from Tunisia to Misurate soil and water conservation Dpt. ,Ministry of Agriculture, Tripoli, Libya.
16-Beede D. K. (2005).Assessment of water quality and nutrition for dairy cattle, Mid-South Ruminant Nutrition Conference, April 27-28,Arlington, TX.
17-The Canadian Task Force on water quality(1987) . Guidelines of the Canadian Council of Resource and Environmental Ministers. Canadian water quality guidelines.

# معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية
## دراسة تطبيقية علي جامعة طرابلس قاطع ب

د.موسى رحيل الحويج عضو هيئة تدريس – بالمعهد العالي للعلوم والتقنية طرابلس
أ. أكرم الهـادي محمد عضو هيئة تدريس –بالمعهد العالي للعلوم والتقنية طرابلس
أ. محمد مصطفي علي الحجاج عضو هيئة تدريس – بكلية طرابلس للعلوم والتقنية بنات

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية وقد ارتكزت الدراسة على ثلاثة متغيرات وهي المعوقات (التنظيمية، التقنية، البشرية) كما تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي أهم المعوقات التي توجه تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية؟ وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما اشتملت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استمارة استبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة وتم اختيار عينة قصديه وتم استخدم برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) للوصول إلى نتائج الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها وجود تأثير ذات دالة إحصائية بين المعوقات التنظيمية والإدارة الإليكترونية، كما أكدت على أن المعوقات البشرية تؤثر على الإدارة الإليكترونية موضوع الدراسة، ما قد يدل على أن المعوقات البشرية هي بالفعل معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإليكترونية، وأوصت الدراسة على إعداد وتطوير القيادات بالجامعة لدعم وتأييد مشروع تطبيق الإدارة الإليكترونية لما له من دور في توفير الوقت والجهد والتكاليف وتحقيق أهداف الجامعة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة يجب العمل على تطوير الثقافة التنظيمية بالجامعة وتوفير العديد من البرامج التدريبية للعاملين والقيام بتطوير الأنظمة التقنية الحالية و التي تتفق مع متطلبات تطبيق الإدارة الإليكترونية.

**الكلمات الدالة:** الإدارة الإليكترونية، المعوقات، الجامعات الليبية.

## *مقدمة* الدراسة:

إن الناظر إلى مؤسسات التعليم العالي بجميع أشكالها وأنماطها خاصة الجامعات يجد إنها تمثل قمة الهرم التعليمي في جميع أنظمة التعليم في العالم. محور الاتصال وهي تمثل المعرفة والتقدم الثقافي والوعي العلمي والرقي الاجتماعي وتقع على عاتقها مسؤولية تهيئة الكفاءات المهنية وترقية المناخ الأكاديمي، ومساندة الرغبات التعليمية ودفع الكفاءات العلمية إلى درجات

الأشكال والإتقان والكشف والابتكار بما يعود على المجتمعات بالنفع والفائدة العلمية والثقافية بشتى أنواعها .وحتى تحقق تلك المؤسسات أهدافها لابد لها من اعتماد برامج متطورة ومتقدمة تساعدها على تقديم الخدمة بكل يسر وسهولة لجميع أعضائها ولمن ترتبط معهم بشراكات في جميع المجالات .ومن أهم تلك التقنيات هو اعتماد برامج إدارية متقدمة وقادرة على إحداث التطور والتغيير .

**مشكلة الدراسة:**

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإليكترونية لم يعد خير بل بات رغبة ملحة بالتكيف مع متغيرات العصر وعجلة التطور، إلا إنها تواجه تحديات للوصول بها إلى أعلي المستويات فندرة التحديث لقواعد البيانات مثلا قاعدة البيانات الموجودة في المكتبات الجامعية وندرة توفر الأجهزة المناسبة لتوظيف قواعد البيانات المتوفرة لديهم، كما أن هناك ضعف في استخدام بعض برامج الحاسوب مثلا **(SPSS وACCESS)** وغيرها من البرامج من قبل العديد من الموظفين ، وعلى كافة المستويات بالنسبة للموظفين مما يحرمهم من الاستفادة من إمكانيات قواعد البيانات المتوفرة لديهم، بالإضافة إلي بعض العقبات التي تتمثل في ضعف البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات، و التكلفة العالية للنظم الإليكترونية. ومن خلال الزيارة الميدانية للباحثين داخل كليات جامعة طرابلس تبين إن هناك ضعف في استخدام الخدمات الإليكترونية داخل الجامعة.

**وبناء على ما سبق تتركز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:**

1. ما هي أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية ؟

***أهداف الدراسة :***

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1) بيان أهم المعوقات التي تواجه الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية.
2) التعرف على أهم العوامل المساعدة على تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الليبية.

**فرضيات الدراسات :**

**1)** وجود معوقات تنظيمية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.
**2)** وجود معوقات تقنية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.
**3)** وجود معوقات بشرية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.

***أهمية الدراسة :***

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الإدارة الإليكترونية نفسها وبالتالي فان معرفة المعوقات التي تعاني منها الجامعات تعد خطوة أولى في التغلب علية مما يساهم في زيادة انتشار الإدارة الإليكترونية وزيادة الوعي فيها داخل الجامعة وهذا ينعكس بالإيجابية على الجامعات الليبية.

**حدود الدراسة :**

الحدود الموضوعية:تتمثل الحدود الموضوعية في معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية في جامعة طرابلس قاطع ب

**الحدود المكانية** : انحصرت هذه الحدود المكانية في جامعه طرابلس قاطع ب وبالتحديد في الكليات التالية ( الاقتصاد والتمويل)

**الحدود الزمنية:** تتمثل الفترة الزمنية 2018 وهي الفترة التي قام الباحثون فيها بتجميع البيانات.

**المصطلحات الدراسة:**

**الإدارة الإليكترونية** : للإدارة الإليكترونية العديد من المفاهيم ، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي : الإدارة الإليكترونية حسب نجم عبود نجم (2004 ) هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

**الدراسات السابقة:**

- ***دراسة (حسن و فتحية 2018 ):*** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي من شانها أن تكون عائقا أمام تطبيق الإدارة الإليكترونية بالجامعة ، حيث تمثلت عينة الدراسة ب(50) مفردة ثم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس بكليتي الاقتصاد والتقنية الطبية بالجامعة، وثم استرجاع وتحليل عدد (37) استمارة ، وتوصلت الدارسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود العديد من المعوقات التي من شانها أن تساهم في إعاقة تطبيق الإدارة الإليكترونية بالجامعة، حيث اتضح إن المعوقات البشرية هي أقوى المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الإليكترونية إضافة إلى المعوقات الإدارية، وفي المرتبة الثانية نجد المعوقات المالية، وأخيرا المعوقات التقنية.
- ***دراسة ( بوزيد ونقودي2016):*** واقع تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإليكترونية بمصلحة الوثائق البيومترية ببلدية العطف بولاية غراديه بالجزائر ،وتوصلت الدراسة إلى ضعف التكوين في مجال استخدام

التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي أصبح عائقاً أمام تطبيق الإدارة الإليكترونية .

- ***دراسة ( سميعة وآخرون ، 2016 ):*** حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى إدراك العاملين في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لأهمية تطبيق الإدارة الإليكترونية في هذه المؤسسات والمعوقات التي تعرقل تطبيقها وبينت نتائج الدراسة أن أغلب العاملين يدركون جيدا أهمية التحول نحو الإدارة الإليكترونية في مؤسسات التعليم العالي .
- ***دراسة (حسن، عبد السلام، 2016 ):*** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور و أهمية الثقة التنظيمية في التوجه المعاصر نحو تطبيقات الإدارة الإليكترونية بجامعة سبها ،وتوصلت الدراسة إلى وجود عالقة معنوية دالة إحصائياً بين الثقة التنظيمية والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإليكترونية حيث احتلت الثقة في الرئيس المباشر الترتيب الأول من حيث الأهمية يلي ذلك الثقة في الزملاء ثم الثقة في الإدارة العليا .
- ***دراسة (الجوهرة ،2016)*** هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإليكترونية في مؤسسات التعليم العالي السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها، وتحديد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، والخبرة، والدورات التدريبية في مجال تطبيق الإدارة الإليكترونية، وكذلك التعرف على أهم معوقاتها .تكونت عينة الدارسة من (404) عضواً من أعضاء هيئة التدريس والإداريين أجابوا على أداة الدارسة وهي عبارة عن استبانة مكونة من (26) فقرة موزعة على أربعة مجالات .وقد توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها تحقق مستوى مرتفع من المهارات الحاسوبية الشخصية والإدارية لدى أعضاء هيئة التدريس والإداريين، ودرجة موافقة عالية على محاور :العوامل المساعدة على تطبيق الإدارة الإليكترونية، وأهميتها، وأهم معوقاتها، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة، بينما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدورات التدريبية ولصالح المستوى الأعلى من التدريب .وبناء على تلك النتائج أوصت الدارسة بعدد من التوصيات أهمها توفير البنية التحتية اللازمة من موارد بشرية متخصصة وموارد مادية، وأجهزة ومعدات وبرامج متنوعة لإدخال الإدارة الإليكترونية بشكل فاعل في جميع مؤسسات التعليم العالي .مع ضرورة التغلب على معيقات تطبيق الإدارة الإليكترونية بشكل مستمر.

**المبحث الثاني:الإطار النظري لمبحث**

***مفهوم الإدارة الإليكترونية :***

عرفت الإدارة الإليكترونية E-management) بأنها" منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستعمال الواعي لتقنيات المعلومات و الاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في منظمات عصر العولمة والتغيير.(علي السلمي،2001)

ويقصد بالإدارة الإليكترونية بأنها " تلك العملية الإدارية القائمة على الإفادة من الإمكانات المتميزة للإنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط و التوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها. ( نجم ، 2004)

**فوائد وأهمية الإدارة الإليكترونية:**

1. تجعل المؤسسة التعليمية أكثر مرونة وأكثر تكيفاً، مع المتغيرات السريعة في بيئة الأعمال .
2. تعمل على زيادة قدرة المؤسسات على النفاذ إلى العالم المتطور وتساعده في سرعة الاستجابة لمتطلبات سوق العمل .
3. توفر أمام القائمين على إدارة هذه المؤسسات كل المعلومات المطلوبة عن طريق طلبات السواق في شتى التخصصات المرغوبة.
4. تمكن الموظفين في المؤسسات التعليمية المتباعدة جغرافياً" من مشاركة الملفات والأفكار والآراء.
5. تعمل على تخفيض تكاليف المخرجات التعليمية من خلال تخفيض التكاليف الخاصة بإنشاء المباني الدراسية والوسائل التعليمية الحديثة، وإنشاء مباني ومواقع جغرافية بسيطة ، وتقلل من المخاطر الناجمة وتراكم المخزون الورقي .
6. اتساع نطاق المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسات التعليمية مما يتح فرص أكبر للموظفين للتواصل ونقل الخبرات على المستويين العالمي والمحلي، وذلك بإزالة الحواجز والقيود الجغرافية .
7. تسهم في القضاء على التعامل الورقي حيث تقوم بتخزين وحفظ المعلومات المتعلقة بها في أجهزة بسيطة يتم استدعائها في الوقت المطلوب. ( ساري عوض،2011)

**متطلبات تطبيق الإدارة الإليكترونية:**

***مجالات تطبيق الإدارة الإليكترونية*** في الجامعة يمكن تصنيف مجالات تطبيق الإدارة الإليكترونية في الإدارة الجامعية كما يلي :

أ- **مجال إدارة شؤون الطلبة:-** يقصد بشؤون الطلبة كل ما له عالقة بالطلبة وما يخص شؤونهم في الجامعة ، من خلال تسجيل بيانات عامة وخاصة بحسب ما يحق بالجامعة الحصول عليه .

ب- **مجال إدارة شؤون الموظفين:-** ويقصد بشؤون الموظفين هنا شؤون جميع العاملين بالجامعة من عميد ووكلاء ورؤساء أقسام ومعلمين وموظفين وغيرهم والذين يقومون بمهام الجامعة والقيام على شؤونها بحسب المهام الموكلة إليهم .

ت- **مجال إدارة شؤون الجامعة:-** وتقوم الإدارة الإليكترونية من خلال تطبيقاتها الخاصة بدور كبير في رعاية الشؤون الجامعية المختلفة، و المساعدة في التعرف إلى احتياجاتها الحالية، وتقدير احتياجاتها القادمة من خلال ما توفره من معلومات. (حسن، فتحية،2018)

***معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية :***

-**المعوقات الإدارية (التنظيمية):**وتتمثل في ضعف اهتمام الإدارة العليا بمتابعة تطبيق الإدارة الإليكترونية، وتعقد الإجراءات الإدارية وافتقارها للتشريعات واللوائح المنظمة لبرامج الإدارة الإليكترونية، كذلك انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإليكترونية.

-**المعوقات التقنية:** تتمثل في ارتفاع التكلفة للأجهزة والمعدات، مشاكل التشغيل والصيانة ، مقاومة العاملين للتقنية نتيجة الخوف على مصالحهم ، قلة بيوت الخبرة والاستشارات.

-**المعوقات البشرية:** وتتمثل بقلة العاملين الذين يلمون بالمهارات الأساسية للحاسب الآلي و شبكة الإنترنت ،

-**المعوقات المالية:** والمتمثلة في ارتفاع تكلفة خدمة الصيانة ، قلة الموارد المالية، محدودية المخصصات المالية للتقنية والتدريب والتطوير، نقص الأيدي الماهرة.(حسن، فتحية،2018)

**الجانب العملي:**

**منهجية الدراسة الميدانية:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة علمية صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة.وقد اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات اللازمة على البيانات الأولية الميدانية والتي تمّ الحصول عليها عن طريق الاستبيان، حيث اشتمل ذلك الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي استخدمت لقياس المتغيرات البحثية، وقد أُجرى اختبار مبدئي على الاستبيان. وبناءً عليه أدخلت بعض التعديلات على الأسئلة، وتمَّ صياغتها في صورتها النهائية.

**عينِة الدراسة:**

اختيرت عينة الدراسة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس لقسم الإدارة والتمويل والمصارف، وتعتبر جامعة طرابلس من أكبر الجامعات في ليبيا، حيث تمَّ اختيار عينة عشوائية منتظمة من أعضاء هيئة التدريس و الإداريين .

**أداة الدراسة:** استخدمت أداة جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية إجراء اختبار الفرضيات وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملاءمِتها لطبيعة هذه الدراسة. و يذكر عبيدات وآخرون إن الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن إنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة.(عبيدات، 2003، ص145).

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 60 استبانة، ولم يتحصل إلا على 55 استبانة، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد 13 استبانة لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عنها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 41 استبانة، كما تم اختيار العينة بطريقة قصديه، كما تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة حسب التدرج التالي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

**تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

**أولاً: البيانات الشخصية:** قام الباحثون بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية لإفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، و سنوات الخبرة.

## 1. الجنس:

يتبين من الجدول رقم (1) إن أغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذكور 87.8% في حين بلغت نسبة الإناث 12.2%. ويمثل هذا التباين في العينة المجموعة الأصلية في مجتمع الدراسة، ويعزي ذلك إلي أن أغلبية العاملين من فئة الذكور، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة العاملة إضافة إلى قلة نسبة عدد النساء العاملات بالمجتمع.

**جدول رقم 1 يوضح توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 36 | 87.8 |
| أنثى | 5 | 12.2 |
| المجموع | 41 | 100 |

**4.المؤهل العلمي:**

يتبين من الجدول رقم (4) أن تم تقسيم أفراد عينة هذه الدراسة إلى أربع مجموعات تبعا للمؤهل العلمي، المجموعة الأولى وهم من حملة دبلوم عالي حيث بلغت نسبتهم (22%) في حين بلغ نسبة بكالوريوس نسبة (24.4%) ، بينما بلغت نسبة حملي درجة الماجستير والدكتوراه ( 26.8%).

**جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب عامل المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| دبلوم عالي | 9 | 22 |
| بكالوريوس | 10 | 24.4 |
| ماجستير | 11 | 26.8 |
| دكتوراه | 11 | 26.8 |
| المجموع | 41 | 100.0 |

**5.سنوات الخبرة:**

أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة. فقد أسفرت نتائج التحليل أن أفراد العينة بين (6-10) سنوات وصل عددهم إلى 14 أستاذ بنسبة (34.1%) وهي أكبر نسبة من العينة المستهدفة ، وفي حين بلغت نسبة (29.3%) من العينة المستهدفة تراوحت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، 11 الأستاذ، بينما الذين خبرتهم 15 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (26.8%) من إجمالي العينة المستهدفة، 11 الأستاذ، مما يدل على إن الجامعة لديها كوادر بشرية من أعضاء هيئة التدريس ذات خبرة ودراية بالتدريس.

**جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب عامل سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 12 | 29.3 |
| 6-10 سنوات | 14 | 34.1 |
| 11-15 سنة | 4 | 9.8 |
| 15 سنة فأكثر | 11 | 26.8 |
| المجموع | 41 | 100.0 |

- **طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك.

**جدول رقم(6) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.**

| العامل | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ للثبات |
|---|---|---|
| المعوقات التنظيمية | 9 | 0.88 |
| المعوقات التقنية | 10 | 0.74 |
| المعوقات البشرية | 10 | 0.95 |
| المجموع الكلي لفقرات الاستبانة | 29 | 0.97 |

يتضح من الجدول (6) أن معاملات ألفا كرونباخ مابين (0.88) (0.95)، وأن معامل الثبات الكلي (0.97) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحثون إلى تطبيقها على عينة الدراسة

**ثانيا: تحليل فرضيات الدراسة:**

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحثون الانحدار الخطي البسيط ( Simple Regressions Mode)، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.(غنيم، والرفاعي،2000، ص181).

**1-الفرضية الأولى: توجد معوقات تنظيمية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.** شفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.01) بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (0.501)، وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا (0.05 ) وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين أثر المعوقات التنظيمية على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا= 0.708، ومستوي معنوية=0.001) مما يدل على إن المعوقات التنظيمية لها أثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.لدي عينة الدراسة.

**جدول رقم (7) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولي**

| العلاقة بين | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل | بيتا | تحليل التباين ANOVA | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | اختبار F للنموذج | | اختبار t للنموذج | |
| | | | | معامل F | مستوي المعنوية | معامل t | مستوي المعنوية |
| المعوقات التنظيمية والإدارة الإليكترونية | 0.501 | 0. 488 | 0.708 | 39.093 | 0.001 | 6.252 | 0.000 |

يتضح من جدول رقم (7)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 39.093)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة تأثير المعوقات التنظيمية على الإدارة الإليكترونية موضع الدراسة، حيث تبين أن قيمةt تساوي (6.252)،عند مستوي دالة (0.001). كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي(0.501)، مما يعني تفسر50.1% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (0.488)، وبناءً على نتائج الفرضية

كما هو موضح في الجدول رقم (7) فإن للمتغير المستقل المعوقات التنظيمية لها تأثير على المتغير التابع الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الأولي.

**2-الفرضية الثانية: وجود معوقات تقنية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.** للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثانية، وكذلك لمعرفة الأهمية معوقات تقنية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة، كما هو موضح في جدول رقم (8) ، والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد $R^2$ يساوي (0.499)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، و ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.005 وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين معوقات تقنية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.670، ومستوي معنوية = 0.005) مما يدل على إن معوقات تقنية له تأثير على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة لدى عينة الدراسة.

**جدول رقم (8) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية**

| العلاقة بين | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل | بيتا | تحليل التباين ANOVA | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | اختبار F للنموذج | | اختبار t للنموذج | |
| | | | | معامل F | مستوي المعنوية | معامل t | مستوي المعنوية |
| معوقات تقنية والإدارة الإليكترونية | 0.449 | 0.435 | 0.670 | 31.821 | 0.001 | 5.641 | 0.000 |

يتضح من جدول رقم (8)، من جانب تحليل التباين أن قيمة (ف= 31.821)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت=5.641)، عند مستوي دالة (0.001)، مما يشير إلى دلالة تأثير معوقات تقنية على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (0.449)، مما يعني تفسير 44.9% من تباين للمتغير التابع الإدارة الإليكترونية، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (0.435). على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (8) فان

للمتغير المستقل معوقات تقنية أثر على المتغير التابع الإدارة الإليكترونية، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثانية.

**3-الفرضية الثالثة: وجود معوقات بشرية تؤثر على الإدارة الإليكترونية داخل الجامعة.** للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثالثة، وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية للمعوقات البشرية يبين لنا الجدول رقم (9) والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل الارتباط $R^2$ يساوي (0.343)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.05 و هذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين المعوقات البشرية والإدارة الإليكترونية حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.726، ومستوي معنوية= 0.001) مما يدل على إن المعوقات البشرية لها تأثير على الإدارة الإليكترونية لدى عينة الدراسة.

**جدول رقم (9) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثالثة**

| العلاقة بين | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل | بيتا | تحليل التباين ANOVA | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | اختبار F للنموذج | | اختبار t للنموذج | |
| | | | | معامل F | مستوي المعنوية | معامل t | مستوي المعنوية |
| **المعوقات البشرية و الإدارة الإليكترونية** | **0.528** | **0.516** | **0.726** | **0.594** | **0.001** | **6.602** | **0.000** |

يتضح من جدول رقم (9)، والذي يشير تحليل التباين أن قيمة (ف= 43.592)، وقيمة (ت= 6.602)، عند مستوي دالة (0.001)، مما يشير إلى دلالة تأثير المعوقات البشرية على الإدارة الإليكترونية موضع الدراسة، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (0.528)، مما يعني قد فسرت ما مقداره 52.8% من التباين الكلي للمتغير التابع الإدارة الإليكترونية، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (0.516)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (9) فان للمتغير المستقل المعوقات البشرية يؤثر على المتغير التابع الإدارة الإليكترونية ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

**النتائج والتوصيات:**

**أولاً: النتائج:** تعتبر الإدارة الإليكترونية لها دور كبير في العملية التعليمية بالجامعات الليبية، وجاءت هذه الدراسة لتبرز أهم المعوقات في تطبيق الإدارة الإليكترونية، وقد استعانت هذه الدراسة باستمارة استبانة، ومن خلال التحليل اتضح الآتي:

- أظهرت الدراسة إلى وجود تأثير ذات دالة إحصائية بين المعوقات التنظيمية والإدارة الإليكترونية.كشفت نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض الثاني والذي مفاده "أن المعوقات التقنية تؤثر على الإدارة الإليكترونية " إلى وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية مما يدل على إن المعوقات التقنية لها تأثير على الإدارة الإليكترونية لدى عينة الدراسة، وذلك من خلال تطوير وتحقق مستوى مرتفع من المهارات الحاسوبية الشخصية والإدارية لدى أعضاء هيئة التدريس والإداريين.
- النتائج أكدت على أن المعوقات البشرية تؤثر على الإدارة الإليكترونية موضوع الدراسة، ما قد يدل على أن المعوقات البشرية هي بالفعل معوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإليكترونية.

**ثانياً: التوصيات:**

**1-** إعداد وتطوير القيادات بالجامعة لدعم ولتأييد مشروع تطبيق الإدارة الإليكترونية لما له من دور في توفير الوقت والجهد والتكاليف وتحقيق أهداف الجامعة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة

**2-** الاهتمام بالاحتياجات الضرورية و العمل على عقد لقاءات مستمرة مع الإداريين للتعرف على أهم المعوقات التي تواجه كل إدارة في عملية تطبيق الإدارة الإليكترونية وآليات التغلب على هذه المعوقات وتوعيتهم بشكل خاص حول كيفية التغلب على ما يوجهونه من مشكلات.

**3-** تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية في المجال العلمي، مما قد يمكنهم من تحديث معلوماتهم باستمرار، وكذلك الاهتمام بتوفير الكتب الحديثة والدوريات للتغلب على المعوقات البشرية.

**4-** يجب العمل على تطوير الثقافة التنظيمية بالجامعة وتوفير العديد من البرامج التدريبية للعاملين والقيام بتطوير الأنظمة التقنية الحالية والتي لا تتفق مع متطلبات تطبيق الإدارة الإليكترونية.

**5-** تزويد الكلية بخدمات الإنترنت وكذلك استخدام الحواسيب الآلية والتكنولوجيا الحديثة بالمكتبة العلمية والمكاتب، والاشتراك في المجالات العلمية التخصصية في مجال الإدارة والتمويل من أجل مساعدة الإداريين و أعضاء هيئة التدريس على تطوير أنفسهم .

**.المراجع:**


1. حسن عبد السلام علي عمران وفتحية محمد عيسى الهوني، معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية ورقة مقدمة لمجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2018.
2. الجوهرة بنت عبدالرحمن المنيع ، واقع تطبيق الإدارة الإليكترونية في مؤسسات التعليم العالي السعودية ورقة مقدمة لمجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 18 ، العدد 2 ،2016 .
3. سميعة مهدي حسن ، وضاح عامر حاتم ، جاسم خلف ، كوثر هاشم ، دارسة معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية في مؤسسات التعليم العالي ، مجلة ديالى للعلوم الهندسية ، المجلد التاسع ، العدد3 ، 2016.
4. حسن عبدالسلام علي عمران ، عبدالسلام علي عبدالسلام ، دور الثقة التنظيمية في التوجه المعاصر نحو تطبيق الإدارة الإليكترونية ، مجلة جامعة سبها ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ،2016.
5. نجم عبود نجم ، الإدارة الإليكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2004.
6. علي السلمي ، خواطر في الإدارة المعاصرة -. القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001 ،ص 323
7. ساري عوض الحسنات / معوقات تطبيق الإدارة الإليكترونية في الجامعات الفلسطينية ،رسالة ماجستير ،جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية لمتربية والثقافة والعموم ،2011 ، ص31

# اتجاهات طلاب كلية العلوم بجامعة بنغازي نحو مقرر أساسيات الإحصاء

إعداد:

| | |
|---|---|
| ا.د. عبد الغفار فرج المنفي | كلية العلوم جامعة بنغازي |
| أ. أحمد عمر النائلي | كلية الإعلام جامعة بنغازي |
| د. أحمد محمد مامي | كلية العلوم جامعة بنغازي |
| د. عبد الخالق عبد الرحمن عبد الخالق السعيطي | كلية الإعلام جامعة بنغازي |


المقدمة:

يُعتبر العلم بحثاً للظواهر, يُبين حقيقتها وعناصرها ونشأتها وتطورها ووظائفها وعلاقاتها وقوانينها، كما يُعد مجموع مسائل وأصول كليّة تدور حول موضوع معين أو ظاهرة محددة, ويعالج بمنهج معين وينتهي إلى النظريات والقوانين1، ويعرفه الجرجاني بأنه "الاعتقادُ الجازم المطابقُ للواقع وحصول صورة الشيء في العقل2 ، أي انطباق النظرية مع نتائج التجربة وثبات نتائج التجربة رغم تكرارها. فهو مبدأ المعرفة، وعكسه الجَهْلُ أو "إدراك الشيءِ على ما هو عليه إدراكاً جازماً. وفي هذا الإطار يقع هذا البحث والذي هو مقاربةٌ علميةٌ تستند على منهج علمي مبرر تسعى إلى التعرّف على اتجاهات الطلاب غير المتخصصين في موضوع الإحصاء والرياضيات من طلاب كلية العلوم نحو مقرر أساسيات الإحصاء, الذي يقوم بتدريسه أساتذة من قسم الإحصاء بكلية العلوم جامعة بنغازي ، ومدى تأثير هذا الميول في الصورة الذهنية3 المتكونة عن علم الإحصاء بأكمله, فلقد أصبح من الضروري معرف اتجاهات الطلبة نحو العملية التعليمية بصفة عامة والمقرر الدراسي بصفة خاصة , بل ولأهمية هذا الموضوع نرى أنّ بعض الدراسات ذهبت إلى ذلك من خلال التعرّف على ما يرسمه4 الطلاب نحو المقرر الدراسي خدمة لتعليمه , لهذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة اتجاهات الطلبة نحو علم الإحصاء. , والاتجاه هو نزعةُ الفرد أو استعدادُه المسبق إلى تقويم موضوع أو رمز يرمز

---

[1] مجمع اللّغة العربية (1980): المعجم الوجيز، مادة "علم" ص.432

[2] علي بن محمد الجرجاني , التعريفات , ط 1 , القاهرة , دار الطلائع للنشر والتوزيع والإعلان , 2013 , ص 200

[3] الصورة الذهنية هي إحدى المجالات الإعلامية المهمة لأبحاث العلاقات العامة PUBLIC RELATIONS وهي إمّا أن تكون سلبية أو محايدة أو ايجابية

[4] مثل دراسة هاني محمد طوالبة , هاني حتمل اعبيدات , اتجاهات طلبة المرحلة الأساسية في الأردن نحو مباحث الدراسات الاجتماعية من خلال الرسم , المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 8 , عدد 4 , 2012

إلى هذا الموضوع بطريقة معينة[1] , ويتكون الاتجاه من مكونات معرفية و وجدانية ونزوعية (الاستعداد للاستجابة) , وهي تملك صفة الاستمرار و الثبات ,وهنا تكمن أهمية دراسة الاتجاه باعتباره يشكل إدراك الفرد تجاه الظواهر المحيطة بالتالي يحدد طريقة تعامله معها , فاتجاه الطلاب نحو مقرر أساسيات الإحصاء سيحدد مدى رغبتهم في تعلّمه وتعليمه والاستفادة منه والعكس صحيح , وهذا بدوره سينعكس على العملية التعليمية برمتها.

**مشكلة البحث:**

أشارت بعض الدراسات الدولية السابقة[2] أن هناك تخوفاً من دراسة الإحصاء وأن هناك شعوراً لدى الطلبة أنه ليس بذي أهمية في المستقبل , وهو ما لاحظه محلياً منذ فترة ليست بالقليلة بعضُ أساتذة قسمِ الإحصاء بكلية العلوم بجامعة بنغازي الذين يقومون بتدريس مقرر أساسيات الإحصاء , والذي تتكون مفرداته من نظرية الاحتمالات والاستدلال الإحصائي، ومن خلال الخبرة المتكونة لدى أعضاء هيئة التدريس من تدريس هذا المقرر لوحظ أن العديد من الطلاب متخوفون من هذا المقرر؛ نتيجة لما يتناقله الطلاب, مما كوّن صورة ذهنية سلبية لديهم تجاهه، فالطلاب لا يفضلون غالباً المقررات الرياضية التي تحتاج إلى التفكير المنطقي ــ وقد يكون هذا بسبب الضعف المتراكم لديهم نتيجة طرق تدريس الرياضيات في المراحل الأولى من التعليم ــ وهو اتجاه سلبي ينعكس سلباً على تحصيلهم العلمي لهذا المقرر والهروب من التخصص فيه ,وخاصة في ظل انعدام الأساليب العلمية الحديثة لدى أعضاء هيئة التدريس و التي قد تساعدهم في تبديد هذا الخوف لدى الطلاب، وللأسباب سالفة الذكر فقد تمّ بلورة مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما العوامل التي تساهم في تكوين توجهات طلاب الأقسام العلمية نحو علم الإحصاء , وما نوع هذه التوجهات ؟

**أهمية البحث**

أهمية هذا البحث تنبع من أهمية علم الإحصاء الذي أصبح ذا أهمية بالغة في حياتنا اليومية , فصارت الإحصاءات مألوفة لدينا وتمثل جانباً من المعلومات التي نطالعها كل يوم , مثل جداول النقاط التي تتحصل عليها الفرق الرياضية والتقديرات الخاصة بالتنبؤات الجوية ومؤشرات البورصة وأسعار

[1] د. سعد جلال , علم النفس الاجتماعي ,ط 3 , منشورات جامعة قاريونس , 1989 , ص 151 .

[2] وهذه احدى هذه الدراسات Airulliza mohamad judi (et al )," Student's Attitude towards Statistics course " ,Faculty of information , University of Kebangsaan , Malaysia ,. ,2011 www.sciencedirect.com .

العملات1 , وعلم الإحصاء يهتم بجمع وتلخيص وتمثيل وإيجاد استنتاجات من مجموعة البيانات المتوفرة، محاولاً التغلب على مشاكل مثل عدم تجانس البيانات وتباعدها. كل هذا يجعله ذا أهمية تطبيقية واسعة في شتى مجالات العلوم من الفيزياء إلى العلوم الاجتماعية وحتى الإنسانية2 , فهو يتعدى كونه علم مستقل بذاته فهو يشترك مع كافة العلوم الأخرى التي تحتاجه في تفسير ظواهرها ، فبدون علم الإحصاء لا يستطيع الباحث اختبار فرضياته التي وضعها في بحثه، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى التعرّف على توجهات الطلاب نحو علم الإحصاء ، وذلك لدعم أو تعديل أو تغيير هذا الاتجاه.

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى التعرّف على :

- أداء الطلاب في مقرر أساسيات علم الإحصاء في كلية العلوم جامعة بنغازي.
- آراء الطلاب حول الحاجة المستقبلية للإحصاء.
- مدى إحساس الطلاب بمتعة دراسة مقرر أساسيات علم الإحصاء.
- تأثير أعضاء هيئة التدريس في تكوين اتجاهات الطلاب الحالية نحو مقرر أساسيات علم الإحصاء.

الصورة الذهنية The mental image المتكونة لدى طلاب كلية العلوم تجاه مقرر أساسيات علم الإحصاء.

**نوع الدراسة:** تقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تسعى إلى وصف الظاهرة حالياً وفي الماضي، وحركتها وعلاقاتها وعناصرها وعلاقاتها السببية [3] ، والتي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة ، أو موقف معين يغلب عليه التحديد في الزمان والمكان، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف ، أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الحقائق أو الأوضاع ، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها وبعدها(4) .

---

[1] د. محمد مفيد القوصي , الإحصاء الوصفي والاستدلالي , مركز الكتاب الأكاديمي , عمان الأردن , 2015 ص 14 .

[2] موقع ويكيبيديا , علم الإحصاء , تاريخ الدخول 20 يناير 2020 https://ar.wikipedia.org

[3] محمد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، ط 2 (القاهرة :عالم الكتب ، 2004) ص 153 ص 153.

[4] سمير محمد حسن ، بحوث الإعلام -الأسس والمبادئ (القاهرة : عالم الكتب ، 1995 ) ص 131.

**منهج الدراسة :** المنهج العلمي هو من ضرورات إنجاز البحوث العلمية، فهو مجموعة من الإجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة(1)، ولهذا فإن هذه الدراسة اعتمدت على منهج المسح، باعتباره المنهج الملائم لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فروضها وتساؤلاتها، وهي تستخدم المسح الميداني متبعة أسلوب المسح بالعينة .

**فرضيات البحث:**

**الفرضية الأولى:** ونصّت على: عدم وجود اهتمام ذي دلالة معنوية لدى الطلاب بعلم الإحصاء. وتنقسم هذه الفرضية إلى خمس أبعاد فرعية هي: قلة الأداء والمتعة وقلة الحاجة المستقبلية للإحصاء و انعدام تأثير المُدرس و تكون الصورة الذهنية السلبية لعلم الإحصاء لدى طلاب كلية العلوم.

**الفرضية الثانية:** ونصّت على: عدم وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في أبعاد البحث الخمس يُعزى للقسم العلمي الذي ينتمي إليه الطلاب.

**الفرضية الثانية:** ونصّت على عدم وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في أبعاد البحث الخمس يُعزى لجنس الطالب.

**أداة البحث:** ولقد تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة بالاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية للطالب، وتكونت هذه الاستمارة من المعلومات الشخصية ، وخمسة أبعاد يندرج تحت كلٍّ بعد مجموعةٌ من العبارات تقيس بُعد أداء الطلاب، وهي: بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء، وبُعد متعة الطلاب عند دراسة مقررات الإحصاء، وبُعد تأثير أعضاء هيئة التدريس في تكوين انطباعات الطلاب، وبُعد نوع الصورة الذهنية لعلم الإحصاء لدى طلاب كلية العلوم .

**مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع هذا البحث في طلاب الأقسام العلمية بكلية العلوم بجامعة بنغازي (ربيع 2019) والمقرر عليهم مادة الإحصاء2 , كمتطلبات للتخرج من كلية العلوم , والذين اجتازوا هذا المقرر في الفصول الثلاث السابقة , وبلغ عددهم (950) طالب وطالبة من أقسام الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا وقسم علم الحيوان وعلم النبات وقسم الأحياء الدقيقة، وذلك باستخدام إحدى المعادلات المستخدمة في تحديد حجم العينة وهي معادلة هيربرت اركن التالية:

$$n = \frac{p(1-p)}{(SE \div t)^2 + [p(1-p) \div N]}$$

(1) أحمد بن مرسلي ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013) ص 282.

2 تُعد مادة الإحصاء من المواد التي تدرس في كل كليات جامعة بنغازي باعتبارها من المواد العامة مثل اللغة العربية والانكليزية .

| | |
|---|---|
| N | حجم المجتمع |
| t | الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96 |
| SE | نسبة الخطأ وتساوي 0.05 |
| p | نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50 |

وبتطبيق هذه المعادلة تم التعرّف على الحجم المناسب الذي بلغ (272) طالب وطالبة, وتم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة مراعين حجم المجتمع في كل قسم.

**4 . قياس درجة الثبات لمقياس الدراسة :**

من أهم الصفات الأساسية التي يجب أن تكون موجودة في أداة جمع البيانات عند كتابة البحث العلمي، هي الثبات RELIABILITY , وتوفّر هذه الخاصية إمكانية الحصول على نتائج صحيحة ومعتمدة إذا تم استخدامها في البحث العلمي، ويعرف الثبات في علم الإحصاء "بالتوافق أو ألاتساق consistency أو الدقة accuracy لمجموعة من المقاييس أو في قيام الأداة المستخدمة ذاتها (الاختبار ـ إعادة الاختبار) ,حيث يُعد الثبات من المفاهيم الجوهرية في بناء المقاييس[1] , بحيث تُعطي الأداة نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقها على المجموعة المستهدفة من الأفراد وفي الظروف ذاتها , فهي " قدرة الأداة على قياس ما صُممت لقياسه في فترات زمنية متفاوتة , و درجة الاستقرار أو الاتساق في الدرجات المتحققة على أداة القياس مع الزمن , و للتحقق من درجة ثبات مقياس الدراسة فقد تم استخدام معادلة كروبناخ ألفا alpha( 299:1961) Cronbach :

[1] ا.د سوسن شاكر مجيد ,أسس بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية , جامعة بغداد ,ط1 , 2013 ,ص 122 .

هنا المعادلة اكتب $\alpha = \frac{N}{N-1}(1 - \frac{\sum Q2q}{q2t}$

حيث أن :

α = معامل الثبات N= عدد العبارات 1= مقدار الثبات

Σ = مجموع Q2q= تباين كل عبارة q2t=التباين الكلي للمقياس بعد جمع الدرجات

وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss), وبتطبيق المعادلة ، تم الحصول على معاملات عالية للثبات ,مما يعزز الثقة في ثبات وتوافق ودقة نتائج الأداة المصممة للدراسة ,ويتضح ذلك من خلال الاطلاع على الجدول (1) أدناه, الذي يبين معاملات ثبات جيدة لجميع مؤشرات مقياس الدراسة .

جدول رقم (1) معاملات الثبات والصدق لمؤشرات الدراسة

| البُعد | معامل الثبات | معامل الصدق [1] |
|---|---|---|
| بُعد الأداء | 0.662 | 0.813 |
| بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء | 0.870 | 0.932 |
| بُعد المتعة في علم الإحصاء | 0.897 | 0.947 |
| بُعد تأثير المُدرس في تكوين الاتجاه | 0.648 | 0.804 |
| الصورة الذهنية لعلم الإحصاء | 0.669 | 0.817 |
| الإجمالي | 0.917 | 0.957 |

**الأسلوب الإحصائي المستخدم:** للوصول إلى الغرض من هذه الدراسة تم الاعتماد على:

**أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في:**

المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات الطلاب نحو أبعاد الدراسة, ومعرفة التفاوت في تلك الاتجاهات.

**أسلوب الإحصاء الاستدلالي المتمثل في:**

- اختبار كلمجروف - سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov test لتحديد طبيعة البيانات , حيث أشارت إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .
- اختبارات تي للعينة الواحدة (اختبار t-test) , الذي يهدف لاختبار الفرضيات حول المتوسط و اتخاذ قرار حول ما إذا كانت هذه الفرضية مقبولة أم مرفوضة، ويتم ذلك من خلال استخدام اختبار إحصائي مناسب، والاختبار الإحصائي هو متغير عشوائي ذو

[1] معامل الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل كرونباخ الفا .

توزيع احتمالي يصف العلاقة بين القيم النظرية للمعلمة والقيم المحسوبة من العينة، وفي العادة تقارن قيمة الاختبار الإحصائي المحسوب من العينة مع قيمته المستخرجة من توزيعه الاحتمالي (باستخدام جداول خاصة) ومنها نتخذ القرار برفض أو قبول الفرضية الصفرية .

- اختبار تي للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين

**ويشترط لإجراء هذا الاختبار الآتي:**

- الصفة المتغيرة تحت الاختبار تتوزع طبقاً للتوزيع الطبيعي. **تباين المجتمعين متساوي:** $\delta_1^2 = \delta_2^2$
- كل عينة من العينتين مأخوذة بطريقة عشوائية من مجتمعها, أي استقلال أفراد العينة الأولى عن أفراد العينة الثانية.
- والهدف من إجراء هذا الاختبار هو اختبار معنوية الفرق بين متوسطى عينتين, كل عينة مسحوبة بطريقة عشوائية من مجموعة مختلفة عن المجموعة الأخرى ,أو أن هاتين العينتين من مجموعة واحدة.
- تحليل التباين(Analysis of Variance (ANOVA: في هذه الحالة يكون الاهتمام مركزاً على دراسة تأثير عامل واحد له عدد من المستويات المختلفة, وعند كل مستوى يتم تكرر التجربة عدداً من المرات.

**ويشترط لإجراء هذا الاختبار الآتي :**

- المتغيرات (قيمة مفردات الظاهرة) مستقلة ولها توزيع طبيعي بنفس قيمة التباين.
- مجموعة البيانات في المستويات المختلفة تشكل عينات عشوائية مستقلة ولها تباين مشترك $\sigma^2$
- فإذا لم تتحقق هذه الشروط يمكن استخدام الاختبارات غير المعْلمية.

**حدود البحث:**

**الحدود المكانية**: تم إجراء هذا البحث في مدينة بنغازي وبالتحديد في كلية العلوم قسم الإحصاء.

**الحدود الزمنية:** تم إجراء هذا البحث في الفترة الزمنية الممتدة من شهر مارس 2019م وحتى شهر يوليو 2019م.

**نتائج الدراسة ..**

**أولا: الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة**

للتعرف على الخصائص العامة للمبحوثين تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية وكانت كما هو مبين أدناه على النحو الآتي:

**جدول(2) : خصائص أفراد العينة**

| الخصائص | التصنيف | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| القسم | الكيمياء | 17.3 |
| | الفيزياء | 4.0 |
| | الجيولوجيا | 15.1 |
| | علم الحيوان | 23.5 |
| | علم النبات | 34.6 |
| | أحياء دقيقه | 5.5 |
| النوع | طالب | 50.4 |
| | طالبة | 49.6 |
| الفصل الدراسي | الثاني | 21.7 |
| | الثالث | 4.4 |
| | الرابع | 16.5 |
| | الخامس | 6.6 |
| | السادس | 7.4 |
| | السابع | 8.5 |
| | الثامن | 15.1 |
| | التاسع | 10.7 |
| | العاشر | 3.7 |
| | الحادي عشر فما فوق | 5.5 |

وقد أشارت النتائج إلى أن(58.1%)هم من طلاب قسمي علم الحيوان والنبات، ومثلت عينة قسم الكيمياء (17.3%) وقسم الجيولوجيا(15.1%)، و كانت أقل النسب من نصيب قسمي الفيزياء والأحياء الدقيقة، وقد أشارت النتائج الخاصة بأفراد العينة أن كلا الجنسين ممثلون في العينة وبنسب تقريبا متساوية، وعن الفصول الدراسية تبين أن ما يقارب من ربع العينة كانوا طلاباً في الفصل الثاني والثالث، وكان ما يقارب من 40.0% من الطلاب في الفصل الرابع و حتى الفصل السابع، والنسبة المتبقية من الطلاب يدرسون في الفصل الثامن فأكثر.

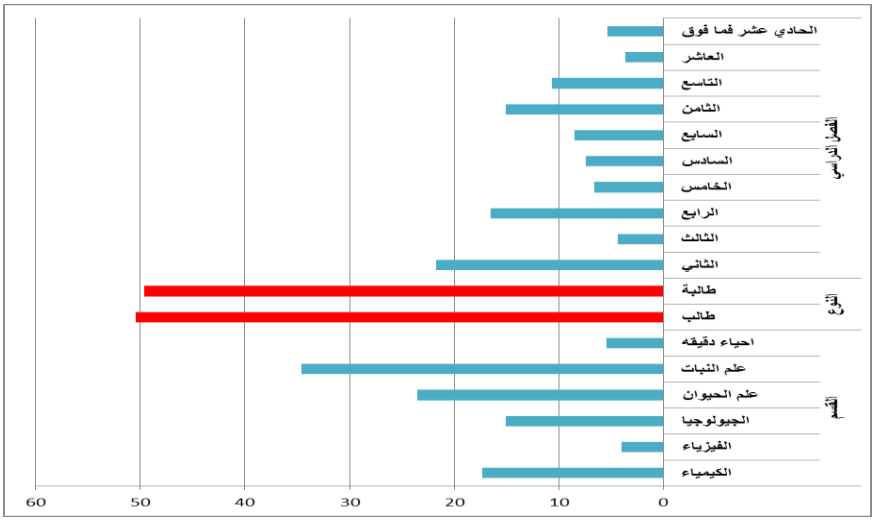


**شكل(1) : خصائص أفراد العينة**

**ثانيا: نتائج أبعاد الدراسة**

للتعرف على اتجاهات المبحوثين حول عبارات محاور الدراسة تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية, بالإضافة إلى المتوسط المرجح لكل عبارة من عبارات المحاور وكانت النتائج على النحو الآتي:

**بُعد أداء دراسة الطلبة لمقرر أساسيات الإحصاء.**

تم قياس بعد أداء الطالب في مقرر الإحصاء من خلال ثمان عبارات صِيغت بشكل ايجابي حيث حصل هذا البعد على متوسط مرجح بلغ (2.981) بانحراف معياري(0.616) , مما يشير إلى أن أداء الطلاب لم يكنْ ايجابياً ولا سلبياً في مقرر الإحصاء بل كان متوسطاً، وقد جاءت عبارة عندما لا أفهم جزءاً من مقرر الإحصاء لا أتردد في سؤال الدكتور عنه في الترتيب الأول , من حيث قيمة المتوسط المرجح، وحَسب قيمة المتوسط المرجح (3.433) فإن عبارة عندما لا أفهم جزءاً من الإحصاء لا أتردد في سؤال الدكتور عنه , مما

يعني أن أعضاء هيئة التدريس متعاونون مع الطلاب، أما العبارات الأخرى التي جاءت تتابعياً: استطعت أن أفكر عندما واجهت مسألة إحصائية ،وعبارة بشكل عام أنا راضٍ علي دراسة مادة الإحصاء، وعبارة كنت مرتاحاً عندما درست الإحصاء، وعبارة كان أدائي جيداً في مقرر الإحصاء، وعبارة كنت هادئاً وغير خائفاً عندما درست الإحصاء، وعبارة كان تعلم الإحصاء سهلاً بالنسبة لي، وعبارة كنت هادئاً وغير خائف عندما درست الإحصاء والمتوسطات المرجحة لكل هذه العبارات تدل على أن الأداء كان متوسطاً، أما العبارة التي حصلت على مستوى ضعيف فكانت عبارة إن كانت دراسة الإحصاء اختيارية : أي أن الطلاب لا يرغبون في دراسة مقرر الإحصاء على الرغم من رضاهم على أسلوب تدريسه.

**جدول(3): الإحصاءات الوصفية لعبارات بعد الأداء**

| العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| كنت مرتاحا عندما درست الإحصاء | 3.033 | 1.219 |
| عندما لا افهم جزءً من الإحصاء لا أتردد في سؤال الدكتور عنه | 3.433 | 1.137 |
| أن تكون دراسة الإحصاء اختيارية | 2.404 | 1.189 |
| كان أدائي جيداً في مقرر الإحصاء | 2.993 | 1.202 |
| استطعت أن أفكر عندما واجهت مسألة إحصائية | 3.231 | 1.146 |
| كنت هادئا وغير خائف عندما درست الإحصاء | 2.823 | 1.310 |
| كان تعلم الإحصاء سهلاً بالنسبة لي | 2.775 | 1.255 |
| بشكل عام أنا راضٍ على أسلوب دراسة مادة الإحصاء | 3.154 | 1.354 |
| بُعد الأداء | 2.981 | 0.616 |

**(ب) بُعد الحاجة المستقبلية**

استخدمت لقياس بُعد الحاجة المستقبلية لمادة الإحصاء ست عبارات صِيغت بشكل ايجابي, حيث حصل هذا البعد على متوسط مرجح بلغ (2.702) بانحراف معياري(0.881) , مما يشير إلى أن الطلاب يرون أن الحاجة المستقبلية للإحصاء كالتخصص يعد متوسطاً،وهو ما يتفق مع بعض الدراسات الدولية1 , حيث جاءت أهمية كل العبارات المكونة لهذا البُعد في درجة المتوسط، غير أن عبارتي المعرفة بالإحصاء تزيد من فرص الحصول علي وظيفة وعبارة دراستي للإحصاء زادت من قدرتي في البحث قد جاءت في ترتيب متقدم بين العبارات المكونة لهذا البُعد , ونرى أن هذه النتيجة تشير إلى شعور الطلاب بأهمية الإحصاء في الحياة العملية ، بالإضافة إلى هذا فإننا نرى أن مقرر الإحصاء يدرس بطريقة تقليدية لا تقارن الواقع النظري بالعملي , مما أثر بشكل سلبي على صورة الحاجة المستقبلية للإحصاء كعلم يفيد كافة التخصصات والمهن الأخرى .

**جدول(4): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء**

| العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| أتوقع استعمالاً كبيراً في الإحصاء في مهنتي المستقبلية | 2.665 | 1.278 |
| اعتقد أن الإحصاء من أهم التخصصات التي ستساعدني في مهنتي المستقبلية | 2.371 | 1.161 |
| أري أن الإحصاء مفيد جدا في تخصصي الحالي | 2.566 | 1.240 |
| دراستي للإحصاء زادت من قدرتي في البحث | 2.941 | 1.183 |
| أعتقد أني تمكنت أكثر من تخصصي عندما أتقنت مادة الإحصاء | 2.673 | 1.165 |
| المعرفة بالإحصاء تزيد من فرص الحصول علي وظيفة | 2.993 | 1.143 |
| بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء | 2.702 | 0.881 |

[1] هناك أكثر من دراسة دولية أشارت إلى هذه النتيجة مثل دراسة : Hassan Rahnaward Ghulami (et al ) , Students' Attitudes Towards Learning Statistics, Faculty of Industrial Sciences and Technology, University Malaysia Pahang, Kuantan, Malaysia . 2015 ,

**(جـ) بُعد الإحساس بالمتعة عند دراسة مقرر أساسيات الإحصاء**

تمّ قياس بُعد الإحساس بالمتعة في دراسة مقرر أساسيات الإحصاء من خلال خمس عبارات, حصلت جميعها على متوسط مرجح يساوي (2.716) بانحراف معياري (0.956) , مما دل على أن المتعة في مقررات الإحصاء كانت متوسطة في الدرجة، وباستثناء عبارة أرى أن الإحصاء واحد من المواضيع المحببة لدي التي جاءت في درجة ضعيفة من وجهة نظر الطلاب، كل العبارات الأخرى اتت في درجة متوسطة حسب مقياس ليكرت الخماسي , وكانت عبارة أعتقد أنني أشعر بالمتعة عندما أصل إلى حل مسائل إحصائية, هي الأعلى من حيث الدرجة بين العبارات المكونة لهذا البُعد.

**جدول(5): الإحصاءات الوصفية لعبارات الإحساس بالمتعة في دراسة مقرر أساسيات الإحصاء**

| العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| أشعر إن الإحصاء موضوع ممتع بالنسبة لي | 2.897 | 1.204 |
| أرى إن الإحصاء واحد من المواضيع المحببة لدي | 2.596 | 1.155 |
| أستمتع بالحديث مع الآخرين حول الإحصاء | 2.386 | 1.147 |
| أعتقد إن مقرر أساسيات الإحصاء الذي درسته كان ممتعاً ومثيراً بالنسبة لي | 2.691 | 1.263 |
| أعتقد أنني أشعر بالمتعة عندما أتوصل إلى حل مسائل إحصائية | 3.011 | 1.240 |
| بُعد الإحساس بالمتعة في دراسة مقرر أساسيات الإحصاء | 2.716 | 0.956 |

**(د) بُعد تأثير المُدرس.**

تمّ قياس بعد تأثير المُدرس في جعل مقرر الإحصاء مفيداّ وممتعاّ بثلاث عبارات, حصلت في مجملها على متوسط مرجح يساوي (3.211) بانحراف معياري (1.005), مما دل على أن مساهمة أعضاء هيئة التدريس في ترغيب الطلاب لمقرر الإحصاء كان أيضاً متوسطاً ، مع هذا فقد حصلت عبارة أعتقد أن للدكتور دور كبير في محبتي للإحصاء على درجة عالية وفق مقياس ليكرت الخماسي, وهذا مؤشر على أن عضو هيئة التدريس يستطيع أن يؤثر ايجابياً على محبة الإحصاء كعلم.

جدول(6): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد تأثير المُدرس

| العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| أعتقد أن الشروحات والتفسيرات التي يقدمها الدكتور جعلت مقرر الإحصاء ممتعاً | 3.029 | 1.152 |
| أعتقد أن للدكتور دوراً كبيراً في محبتي للإحصاء | 3.452 | 1.288 |
| أرى أن الطريقة الودية التي يجيب بها الدكتور عن الأسئلة تجعلني أحب الإحصاء | 3.151 | 1.310 |
| بُعد تأثير المُدرس | 3.211 | 1.005 |

**(و) بُعد الصورة الذهنية لدى الطلبة تجاه علم الإحصاء.**

حظي موضوع الصورة الذهنية باهتمام الباحثين في الدراسات الإعلامية والإدارية والاجتماعية والنفسية والسياسية، نظراً للدور المحوري الذي تقوم به الصورة الذهنية في التأثير على مجالات اهتمام هذه الدراسات (1) ، وتُعد دراسة الصورة الذهنية من الدراسات البينية Interdisciplinary ؛ لأنها تقع بين الدراسات الكيفية والكمية، وبين العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وبين الدراسات الثقافية والإدارية ، فلقد اهتم بها علماء النفس المعرفي والاجتماع وعلماء السياسة والإعلام(2). وقد تزايد الاهتمام بموضوع الصورة الذهنية ، وأهميتها بالنسبة للفرد أو المنظمة أو على مستوى الدول ، نظراً لما تقوم به هذه الصورة من دور هام في تكوين الآراء واتخاذ القرارات وتشكيل السلوك(3).

ولقد قام الباحثون بوضع أربع عبارات لقياس الصورة الذهنية المتكونة لدى المبحوثين تجاه علم الإحصاء , وحصلت في مجملها على درجة متوسطة (صورة ذهنية محايدة4) حسب مقياس ليكرت الخماسي، حيث بلغت قيمة المتوسط المرجح (3.279) بانحراف معياري (0.873)، مع هذا فقد حصلت

(1) شادن نصير ، صورة الشرطة عند الجمهور ( مصر :ايتراك ،2004) ص 81.

(2) عزة مصطفى الكحكي ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة أمريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن ، كلية الإعلام. القاهرة، الجزء الأول (القاهرة: كلية الإعلام، 2002 ) ص 322.

(3) محمد القضاة ، سحر خميس ، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة والجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على طلبة جامعتي اليرموك وقطر، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد الأول (الجامعة الأردنية الأردن :، 2008) ص 66.

(4) وهو ما يُعد في حقل العلاقات العامة صورة تميل إلى السلبية أكثر من الإيجابية , فالمتخصصون في العلاقات العامة يتخوفون من الصورة المحايدة لأنها في أية لحظة قد تصبح صورة ذهنية سلبية لأنها أقرب إلى ذلك , وهو ما يحدث دائما في الانتخابات حيث يتم التركيز على الناخبين المحايدين .

عبارات أن الإحصاء مادة تطبيقية لدرجة تجعل فائدتها العملية كبيرة في معظم المهن، والإحصاء مهم لمن يكون باحثاً أو غيره، و الإحصاء موضوع مهم وله قيمه كبيرة على درجة عالية وفق مقياس ليكرت الخماسي , وهذا مؤشر على أن الطلاب مدركون لأهمية علم الإحصاء، غير أن تركيزهم على تخصصهم قلل من بُعد الصورة الذهنية الإيجابية لعلم الإحصاء , فقد حصلت عبارة أعتقد أن الإحصاء يهمني بشكل كبير على أقل درجة (صورة محايدة تقترب من السلبية) بين العبارات المكونة لهذا البُعد.

**جدول(7): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الصورة الذهنية المتكونة لدى الطلبة تجاه مقرر أساسيات الإحصاء**

| العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| أعتقد إن الإحصاء موضوع مهم وله قيمه كبيرة | 3.441 | 1.213 |
| أعتقد إن الإحصاء يهمني بشكل كبير | 2.706 | 1.104 |
| أعتقد إن الإحصاء مادة تطبيقية لدرجة تجعل فائدتها العملية كبيرة في معظم المهن | 3.500 | 1.146 |
| أرى إن الإحصاء مهم لمن يكون باحثاً أو غيره | 3.471 | 1.133 |
| الصورة الذهنية لدى الطلبة تجاه علم الإحصاء | 3.279 صورة محايدة تميل إلى الايجابية | 0.873 |

## نتيجة اختبار فرضيات البحث

لاختبار فرضيات هذا البحث تم أولاً اختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي , والتي أشارت نتائجه إلى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي , حيث زادت القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصائية اختبار كلمجروف - سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov test مستوى المعنوية 5%.

**الفرضية الأولى:** نصت الفرضية الأولى على عدم وجود اهتمام ذي دلالة معنوية لدى الطلاب بعلم الإحصاء والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$HNi: \mu i=3 \quad Vs.HAi: \mu i\neq 3 \qquad (i=1,2,3,4,5)$$

حيث $\mu i$ متوسط الظاهرة في المجتمع والقيمة (3) تشير إلى الوسط الفرضي للمقياس.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تي للعينة الواحدة، و أشارت نتائجه إلى أن بُعد الأداء لا يختلف عن الوسط الفرضي للمقياس , مما يشير إلى أنه لا يوجد دليل على رفض الفرض الصفري، حيث زادت القيمة الاحتمالية عن مستوى المعنوية(2.5%)، وقد أشارت نتائج اختبار تي للعينة الواحدة إلى أن بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء وبُعد الإحساس بالمتعة في علم الإحصاء يختلف عن الوسط الفرضي للمقياس(3= محايد)، وقد كانت قيمة إحصائية تي في كلتا الحالتين بالسالب , مما يشير إلى أن متوسط البعدين قد نقصا عن الوسط الفرضي للمقياس، وبهذا فإننا في هاتين الحالتين نستطيع رفض الفرضية الصفرية , وذلك لأن القيمة الاحتمالية قد قلت عن مستوى المعنوية 2.5%، بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج اختبار تي للعينة الواحدة إلى أن بُعد تأثير المُدرس وبعد الصورة الذهنية لدى الطلبة تجاه علم الإحصاء يختلفان عن الوسط الفرضي للمقياس(3= محايد) بشكل معنوي, وعليه نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة التي نصت على عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمعلم في خلق اتجاه إيجابي نحو مقرر الإحصاء لدى الطلاب، وذات النتيجة سجلت لبُعد الصورة الذهنية لدى الطلبة تجاه علم الإحصاء ,حيث تم رفض الفرضية الخامسة التي أشارت إلى وجود صورة ذهنية سلبية لدى الطلاب نحو علم الإحصاء .

**جدول(8): نتائج اختبار t لعينة واحدة(One-Sample Test)لأبعاد البحث**

| المتغير | الوسط | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري | القيمة الإحصائية t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| بُعد الأداء | 2.981 | .6166 | .0374 | -.504 | .615 |
| بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء | 2.702 | .8806 | .0534 | -5.589 | .000 |
| بُعد المتعة في علم الإحصاء | 2.716 | .9560 | .0580 | -4.896 | .000 |
| بُعد تأثير المُدرس | 3.211 | 1.0054 | .0610 | 3.458 | .001 |
| بُعد الصورة الذهنية لدى الطلبة تجاه علم الإحصاء | 3.279 | .8732 | .0529 | 5.277 | .000 |

**الفرضية الثانية:** نصت الفرضية الثانية على عدم وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في أبعاد الدراسة الخمس وفقا للقسم العلمي الذي ينتمي إليه الطلاب.

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد One Way Analysis Of Variance(ANOVA)، وقد أشارت نتائجه إلى وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في متوسطات جميع الأبعاد وفقاً

للقسم العلمي الذي ينتمي إليه الطالب, حيث قلّ بعدُ الأداء لدى طلاب قسم النبات وزاد بين طلاب قسمي الجيولوجيا و الأحياء الدقيقة.

أما عن بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء فقد قلّ لدى طلاب أقسام الفيزياء، وعلم الحيوان، والأحياء الدقيقة، وزاد لدى طلاب قسم الجيولوجيا ، كذلك قلّ بُعد المتعة في علم الإحصاء لدى علم النبات، وزاد بُعد تأثير المُدرس لدى طلاب قسم الكيمياء وقسم الأحياء الدقيقة وعلم الحيوان وانخفض لدى طلاب علم النبات، وقد زادت الصورة الذهنية نحو الإيجاب لعلم الإحصاء لدى طلاب الأحياء الدقيقة والجيولوجيا وعلم الحيوان وانخفضت لدى طلاب قسم النبات. وقد دلّت هذه النتائج بشكل عام على وجود تفاوت في أبعاد البحث بين الأقسام العلمية ربما يعود سببها –كما يرى الباحثون- إلى الانطباع العام عن المقررات التي تحتاج للتفكير والمنطق مثل : الرياضيات والإحصاء، فالطلاب تعودوا على أسلوب التلقين والحفظ وكونوا انطباعاً سلبياً عن العلوم الرياضية بشكل عام.

**جدول(9): نتائج تحليل التباين لاختلاف أبعاد البحث وفقا للأقسام العلمية**

| المتغير | القسم | الوسط | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري | F | P-value |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بُعد الأداء | الكيمياء | 3.101 | .5570 | .0812 | 3.922 | .002 |
| | الفيزياء | 2.943 | .5952 | .1795 | | |
| | الجيولوجيا | 3.229 | .4392 | .0686 | | |
| | علم الحيوان | 3.002 | .6313 | .0789 | | |
| | علم النبات | 2.785 | .6706 | .0692 | | |
| | أحياء دقيقه | 3.100 | .5004 | .1292 | | |
| بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء | الكيمياء | 2.752 | .8045 | .1173 | 3.398 | .005 |
| | الفيزياء | 2.439 | .8922 | .2690 | | |
| | الجيولوجيا | 3.053 | .8387 | .1310 | | |
| | علم الحيوان | 2.854 | .8496 | .1062 | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | علم النبات | 2.495 | .9133 | .0942 | | |
| | أحياء دقيقه | 2.422 | .7839 | .2024 | | |
| بُعد الإحساس بالمتعة في دراسة علم الإحصاء | الكيمياء | 2.843 | .8797 | .1283 | 3.076 | .010 |
| | الفيزياء | 2.891 | .5683 | .1713 | | |
| | الجيولوجيا | 3.039 | .7553 | .1180 | | |
| | علم الحيوان | 2.738 | .9842 | .1230 | | |
| | علم النبات | 2.438 | 1.0237 | .1056 | | |
| | أحياء دقيقه | 2.960 | 1.0006 | .2583 | | |
| بُعد تأثير المُدرس | الكيمياء | 3.560 | .9583 | .1398 | 4.720 | .000 |
| | الفيزياء | 3.182 | .8348 | .2517 | | |
| | الجيولوجيا | 3.293 | .8103 | .1266 | | |
| | علم الحيوان | 3.370 | .9126 | .1141 | | |
| | علم النبات | 2.840 | 1.1123 | .1147 | | |
| | أحياء دقيقه | 3.556 | .7834 | .2023 | | |
| بُعد الصورة الذهنية المتكونة نحو علم الإحصاء | الكيمياء | 3.356 | .7603 | .1109 | 5.562 | .000 |
| | الفيزياء | 3.182 | .8951 | .2699 | | |
| | الجيولوجيا | 3.561 | .8193 | .1279 | | |
| | علم الحيوان | 3.453 | .7917 | .0990 | | |
| | علم النبات | 2.939 | .9323 | .0962 | | |
| | أحياء دقيقه | 3.733 | .6158 | .1590 | | |

**الفرضية الثالثة:** نصت الفرضية الثالثة على عدم وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في أبعاد الدراسة الخمس وفقاً لجنس الطالب. وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار تي لعينتين مستقلتين , وقد أشارت نتائجه إلى وجود اختلاف ذي دلالة معنوية في متوسط بُعد الأداء وفقاً لجنس المبحوث , فقد كان أداء الطلاب أفضل من أداء الطالبات، كذلك لبُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء , حيث كان لدى الطلاب أفضل من الطالبات، أما الأبعاد الثلاثة الأخرى المتضمّنة لبُعد الإحساس بالمتعة في علم الإحصاء و بُعد تأثير المُدرس و بُعد الصورة الذهنية لعلم الإحصاء لم يُسَجّل فيها اختلاف معنوي بين الطلبة والطالبات .

**جدول(10): نتائج اختبار عينتين مستقلتين لتحديد اختلاف أبعاد البحث وفقا لجنس المبحوثين**

| المتغير | الجنس | الوسط | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري | قيمة إحصائية t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بُعد الأداء | طالب | 3.070 | .587 | .050 | 2.422 | 0.016 |
| | طالبة | 2.891 | .634 | .054 | | |
| بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء | طالب | 2.904 | .895 | .076 | 3.917 | 0.000 |
| | طالبة | 2.496 | .818 | .070 | | |
| بُعد الإحساس بمتعة دراسة علم الإحصاء | طالب | 2.745 | .888 | .075 | .492 | 0.623 |
| | طالبة | 2.687 | 1.022 | .088 | | |
| بُعد تأثير المُدرس | طالب | 3.185 | .985 | .084 | -.427 | 0.670 |
| | طالبة | 3.237 | 1.028 | .088 | | |
| بُعد الصورة الذهنية لعلم الإحصاء | طالب | 3.343 | .883 | .0755 | 1.212 | 0.227 |
| | طالبة | 3.215 | .861 | .074 | | |

**النتائج**:

- نلاحظ من نتائج البحث أن الطلاب مدركون لأهمية علم الإحصاء بشكل متوسط يميل إلى التمام ولكن لا يعلمون كيف سيستفيدون منه , وتحديداً من الجانب التطبيقي.
- كان أداء الطلاب عند دراسة مقرر أساسيات الإحصاء متوسطاً.
- ستنتج من إجابات عينة البحث أن لمدرس المادة تأثيراً كبيراً على تقبّل الطالب للمقرر.
- تبين أن الطلاب مدركون للحاجة المستقبلية لعلم الإحصاء بشكل متوسط .
- تبين أن الطلاب مدركون للحاجة المستقبلية لعلم الإحصاء أكثر من الطالبات, ويُعزى ذلك لقلة مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالرجل.
- تأثير المدرس في تكوين اتجاهات الطلبة نحو مقرر أساسيات الإحصاء متوسط وفق أرائهم .
- وجود تفاوت في أراء الطلاب تجاه مقرر أساسيات الإحصاء باختلاف الأقسام الدراسية، إذ أنه في الأقسام التي تعتمد في مقرراتها على الرياضيات نجد أداء الطلبة أفضل من الأقسام التي لا تعتمد على المواد الرياضية في مقررتها.
- الصورة الذهنية المتكونة لدى الطلبة تجاه مقرر أساسيات الإحصاء صورة محايدة (ليست سلبية أو ايجابية) .

**التوصيات:**

- دعوة مخططي ومؤلفي مناهج مقرر أساسيات الإحصاء بإجراء ما يلزم من إضافات وتعديلات على مباحث- مقررات الإحصاء, من حيث شكل ومضمون المقرر, بطريقة تعتمد التبسيط والثراء والتشجيع وربطه بالواقع المحلي من خلال الأمثلة.
- توعية الطلاب بأهمية علم الإحصاء في كل العلوم من خلال المحاضرات؛ وخاصة المحاضرة الأولى, وتوضيح أهميته في سوق العمل.

- تضمين الأهمية العملية التطبيقية والمستقبلية لعلم الإحصاء في مناهج تدريس الإحصاء.
- إعطاء دورات تدريبية للأساتذة المعنيين بتدريس الإحصاء في كيفية عرض وتوصيل وتبسيط المعلومات.

...الملاحق ... ملحق(1):الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الأداء وفقاً للقسم العلمي

| القسم | المقياس | كنت مرتاحاً عندما درست الإحصاء | عندما لا أفهمْ جزءً من الإحصاء لا أتردد في سؤال الدكتور | أن تكون دراسة الإحصاء اختيارية | كان أدائي جيداً في مقرر الإحصاء | استطعتُ أن أفكر عندما واجهت مسألة إحصائية | كنت هادئاً وغير خائف عندما درست الإحصاء | كان تعلم الإحصاء سهلاً بالنسبة لي | بشكل عام أنا راض عن أسلوب تدريس مادة الإحصاء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكيمياء | المتوسط المرجح | 2.936 | 3.319 | 2.298 | 3.064 | 3.404 | 3.191 | 3.234 | 3.362 |
| | الانحراف المعياري | 1.223 | 1.045 | 0.954 | 1.223 | 1.116 | 1.245 | 1.165 | 1.241 |
| الفيزياء | المتوسط المرجح | 2.636 | 3.455 | 2.091 | 3.636 | 3.182 | 2.909 | 3.364 | 2.273 |
| | الانحراف المعياري | 1.286 | 1.293 | 1.136 | 1.027 | 1.250 | 1.136 | 1.206 | 1.348 |
| الجيولوجيا | المتوسط المرجح | 2.415 | 3.756 | 2.610 | 3.585 | 3.463 | 3.268 | 3.293 | 3.439 |
| | الانحراف المعياري | 0.921 | 0.830 | 1.159 | 0.921 | 0.840 | 1.141 | 1.006 | 1.097 |
| علم الحيوان | المتوسط المرجح | 3.000 | 3.516 | 2.422 | 3.000 | 3.328 | 2.766 | 2.594 | 3.391 |
| | الانحراف المعياري | 1.069 | 1.113 | 1.270 | 1.069 | 1.142 | 1.400 | 1.294 | 1.364 |
| علم النبات | المتوسط المرجح | 3.415 | 3.234 | 2.447 | 2.585 | 2.968 | 2.436 | 2.383 | 2.809 |
| | الانحراف المعياري | 1.299 | 1.299 | 1.284 | 1.299 | 1.231 | 1.241 | 1.254 | 1.431 |
| أحياء دقيقه | المتوسط المرجح | 3.067 | 3.800 | 2.067 | 3.200 | 3.333 | 3.067 | 2.733 | 3.533 |
| | الانحراف المعياري | 1.280 | 0.862 | 1.033 | 1.014 | 1.234 | 1.534 | 1.100 | 1.246 |

ملحق(2): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الحاجة المستقبلية للإحصاء وفقاً للقسم العلمي

| القسم | المقياس | أتوقع استعمالاً كبيراً في الإحصاء في مهنتي المستقبلية | أعتقد أن الإحصاء من أهم التخصصات التي ستساعدني في مهنتي المستقبلية | أري أن الإحصاء مفيدٌ جداً في تخصصي الحالي | دراستي للإحصاء زادت من قدرتي في البحث | أعتقد أني تمكنت أكثر من تخصصي عندما أتقنت مادة الإحصاء | المعرفة بالإحصاء تزيد من فرص الحصول علي وظيفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكيمياء | المتوسط المرجح | 2.617 | 2.383 | 2.787 | 2.851 | 2.830 | 3.043 |
| | الانحراف المعياري | 1.295 | 1.134 | 1.197 | 1.063 | 1.110 | 0.999 |
| الفيزياء | المتوسط المرجح | 2.273 | 2.364 | 2.091 | 2.455 | 2.545 | 2.909 |
| | الانحراف المعياري | 1.191 | 1.286 | 1.300 | 1.036 | 0.934 | 1.221 |
| الجيولوجيا | المتوسط المرجح | 3.049 | 2.610 | 2.976 | 3.366 | 3.000 | 3.317 |
| | الانحراف المعياري | 1.203 | 1.046 | 1.107 | 1.043 | 1.049 | 1.011 |
| علم الحيوان | المتوسط المرجح | 2.766 | 2.469 | 2.734 | 3.219 | 2.844 | 3.094 |
| | الانحراف المعياري | 1.306 | 1.208 | 1.212 | 1.161 | 1.144 | 1.137 |
| علم النبات | المتوسط المرجح | 2.628 | 2.277 | 2.330 | 2.660 | 2.330 | 2.745 |
| | الانحراف المعياري | 1.303 | 1.213 | 1.290 | 1.223 | 1.177 | 1.200 |
| أحياء دقيقه | المتوسط المرجح | 1.867 | 1.867 | 1.867 | 3.000 | 2.800 | 3.133 |
| | الانحراف المعياري | 0.834 | 0.834 | 0.915 | 1.363 | 1.424 | 1.356 |

ملحق(3): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الإحساس بالمتعة عند دراسة الطلبة لمقرر أساسيات الإحصاء

| القسم | المقياس | أشعر أن الإحصاء موضوع ممتع بالنسبة لي | أرى الإحصاء واحد من المواضيع المحببة لدي | استمتع بالحديث مع الآخرين حول الإحصاء | أعتقد أن مقرر أساسيات الإحصاء الذي درسته كان ممتعاً ومثيراً بالنسبة لي | أعتقد أنني أشعر بالمتعة عندما أحل مسائل إحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الكيمياء | المتوسط المرجح | 3.128 | 2.617 | 2.340 | 2.894 | 3.234 |
| | الانحراف المعياري | 0.992 | 1.226 | 1.048 | 1.323 | 1.237 |
| الفيزياء | المتوسط المرجح | 3.000 | 2.909 | 2.455 | 2.727 | 3.364 |
| | الانحراف المعياري | 1.095 | 0.831 | 0.934 | 1.009 | 0.809 |
| الجيولوجيا | المتوسط المرجح | 3.220 | 2.902 | 2.927 | 2.951 | 3.195 |
| | الانحراف المعياري | 1.061 | 0.970 | 1.034 | 1.117 | 0.980 |
| علم الحيوان | المتوسط المرجح | 2.906 | 2.594 | 2.281 | 2.766 | 3.141 |
| | الانحراف المعياري | 1.294 | 1.109 | 1.188 | 1.354 | 1.283 |
| علم النبات | المتوسط المرجح | 2.532 | 2.383 | 2.245 | 2.372 | 2.660 |
| | الانحراف المعياري | 1.250 | 1.228 | 1.152 | 1.209 | 1.316 |
| أحياء دقيقه | المتوسط المرجح | 3.467 | 2.800 | 2.333 | 3.000 | 3.200 |
| | الانحراف المعياري | 1.060 | 1.207 | 1.397 | 1.309 | 1.146 |

ملحق(4): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد تأثير المُدرس في تكوين الاتجاه نحو مقرر أساسيات الإحصاء

| القسم | المقياس | أعتقد أن الشروح والتفسيرات التي يقدمها الدكتور جعلت مقرر الإحصاء ممتعاً | أعتقد أن للدكتور دوراً كبيراً في محبتي للإحصاء | أرى أن الطريقة الودية التي يجيب بها الدكتور عن الأسئلة تجعلني أحب الإحصاء |
|---|---|---|---|---|
| الكيمياء | المتوسط المرجح | 3.468 | 3.830 | 3.383 |
| | الانحراف المعياري | 1.0183 | 1.1096 | 1.152 |
| الفيزياء | المتوسط المرجح | 3.273 | 3.364 | 2.909 |
| | الانحراف المعياري | 1.1037 | 1.2863 | 1.300 |
| الجيولوجيا | المتوسط المرجح | 3.195 | 3.415 | 3.268 |
| | الانحراف المعياري | 1.0540 | 1.0949 | 1.304 |
| علم الحيوان | المتوسط المرجح | 3.109 | 3.734 | 3.266 |
| | الانحراف المعياري | 1.0708 | 1.1851 | 1.382 |
| علم النبات | المتوسط المرجح | 2.596 | 3.106 | 2.819 |
| | الانحراف المعياري | 1.1761 | 1.4403 | 1.335 |
| أحياء دقيقه | المتوسط المرجح | 3.400 | 3.400 | 3.867 |
| | الانحراف المعياري | 1.2984 | 1.2984 | 0.833 |

ملحق(5): الإحصاءات الوصفية لعبارات بُعد الصورة الذهنية المتكونة نحومقرر أساسيات الإحصاء

| القسم | المقياس | أعتقد أن الإحصاء موضوع مهم وله قيمه كبيرة | أعتقد أن الإحصاء يهمني بشكل كبير | أعتقد أن الإحصاء مادة تطبيقية لدرجة تجعل فائدتها العملية كبيرة في معظم المهن | أعتقد أن الإحصاء مهم لمن يكون باحثاً أو غيره |
|---|---|---|---|---|---|
| الكيمياء | المتوسط المرجح | 3.532 | 2.745 | 3.532 | 3.617 |
| | الانحراف المعياري | 1.120 | 1.224 | 1.080 | 1.012 |
| الفيزياء | المتوسط المرجح | 3.545 | 2.818 | 3.455 | 2.909 |
| | الانحراف المعياري | 1.214 | 0.874 | 1.036 | 1.446 |
| الجيولوجيا | المتوسط المرجح | 3.780 | 3.073 | 3.780 | 3.610 |
| | الانحراف المعياري | 1.061 | 1.149 | 1.107 | 0.919 |
| علم الحيوان | المتوسط المرجح | 3.750 | 2.688 | 3.766 | 3.609 |
| | الانحراف المعياري | 1.155 | 0.974 | 1.050 | 1.149 |
| علم النبات | المتوسط المرجح | 2.947 | 2.457 | 3.096 | 3.255 |
| | الانحراف المعياري | 1.282 | 1.133 | 1.201 | 1.182 |
| أحياء دقيقه | المتوسط المرجح | 3.933 | 3.133 | 4.067 | 3.800 |
| | الانحراف المعياري | 0.704 | 0.743 | 0.884 | 1.207 |

**المراجع**

**أولاً : المراجع العربية .**


- أحمد بن مرسلي ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013) ص 282
- سعد جلال , علم النفس الاجتماعي ,ط 3 , منشورات جامعة قاريونس , 1989 , ص 151 .
- سمير محمد حسن ، بحوث الإعلام -الأسس والمبادئ (القاهرة : عالم الكتب ، 1995 ) .
- سوسن شاكر مجيد ,أسس بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية , جامعة بغداد ,ط1 , 2013 .
- شادن نصير ، صورة الشرطة عند الجمهور ( مصر :ايتراك ،2004) ص 81.
- عزة مصطفى الكحكي ، دور وسائل الإعلام في تشكيل صورة امريكا في أذهان الشباب الجامعي المصري ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن ، كلية الإعلام. القاهرة ، ، الجزء الأول (القاهرة : كلية الإعلام ،2002 ) ص 322
- علي بن محمد الجرجاني , التعريفات , ط 1 , القاهرة , دار الطلائع للنشر والتوزيع والإعلان , 2013 .
- مجمع اللّغة العربية (1980): المعجم الوجيز .
- محمد القضاة ، سحر خميس ، الصورة الذهنية لقناة الجزيرة والجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية على طلبة جامعتي اليرموك وقطر، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد الأول (الجامعة الأردنية الأردن :، 2008) ص 66.
- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، ط 2 (القاهرة :عالم الكتب ، 2004) .
- محمد مفيد القوصي , الإحصاء الوصفي والاستدلالي , مركز الكتاب الأكاديمي , عمان الأردن , 2015 .
- موقع ويكيبيديا ,https://ar.wikipedia.org/wiki .
- هاني محمد طوالبة , هاني حتمل اعبيدات , اتجاهات طلبة المرحلة الأساسية في الأردن نحو مباحث الدراسات الاجتماعية من خلال الرسم , المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 8 , عدد 4 , 2012 .


**ثانياً : المراجع الأجنبية .**


Airulliza mohamad judi , Hazura Mohamed and Tengku wook ," Student's Attitude towards Statistics course " ,Faculty of information , University of ,Malaysia ,2011 . Kebangsaan , www.sciencedirect.com .

Hassan Rahnaward Ghulami, Mohd Rashid Ab Hamid and Roslinazairimah Zakaria , "Students' Attitudes Towards Learning Statistics" , Faculty of of Malaysia Pahang, Industrial Sciences and Technology, Universiti Gambang, Kuantan, Pahang, Malaysia , 2015 . https://www.researchgate.net .

# تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية " دراسة تطبيقية "

د:هاجر أمحمد الهادي الوصيف محاضر كلية المحاسبة غريان
د: عفاف البهلول ميلود الغضبان محاضر كلية المحاسبة غريان
أ:محمد صلاح عاشور محاضر قسم المحاسبة بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

## الملخص

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في مدى القدرة علي الحد من تطبيقات انماط اساليب المحاسبة الابداعية بليبيا وانعكاساتها وخاصة في ظل التغيرات الحادثة على المستوى العالمي والمحلي.

حيث تم تجميع البيانات باستخدام صحيفة الاستبيان واستخدام كل من الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل البيانات، ووفرت الدارسة دليل علمي على وجود علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية، وعلي انعكاس أنماط وأساليب التلاعب على موثوقية القوائم المالية.

## *Abstract*

*The importance of this study stems from the fact that it examines the extent of the ability to limit the applications of patterns of creative accounting methods in Libya and their implications, especially in light of the changes taking place at the global and local levels.*

*Where data were collected using the questionnaire sheet and using both descriptive and inferential statistics in analyzing the data, the study provided scientific evidence of a relationship between patterns of manipulation of financial statements and the reliability of financial statements, and the reflection of patterns and methods of manipulation on the reliability of financial statements.*

**المقدمة:**

مازالت مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من غش وتحريف واحتيال من أكثر القضايا التي تواجه مهنة المحاسبة، بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـــــ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

واذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير التدقيق يتوقعون أن يكتشف ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسؤولية المدققين تتجه أن تصميمهم للتدقيق لا يتم في المقام الأول لاكتشاف

الغش والأخطاء فقط، والمثير للجدل أنه في بداية عهد التدقيق والمراجعة كانت وظيفة المدقق وخاصة الخارجي تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية، إلا أن الاهتمام بمسؤولية المراجعين في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط و بدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال، فضلا عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم التلاعب والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولاسيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وقد أصبحت المحاسبة الإبداعية محل اهتمام للمحاسبين والمراجعين خلال السنوات الأخيرة.

**مشكلة الدراسة:**

تتجسد المشكلة بالدراسة عن وجود علاقة بينية تأثيرية بين أنماط المحاسبة الإبداعية وبين مصداقية القوائم المالية التي تفصح بموضوعية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية بحيث تكون ركيزة أساسية لاتخاذ قرارات إدارية تتأثر بالضرورة بمدي مصداقية القوائم الصادرة عنها ومما سبق تم صياغة مشكلة الدراسة في شكل تساؤلات أهمها :-

**1)** هل هناك علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية؟

**2)** هل تنعكس تلك الأنماط وأساليبها على موثوقية القوائم المالية؟

**3)** هل توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية؟

**4)** هل توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية؟

**أهمية الدراسة:-** تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في مدى القدرة علي الحد من تطبيقات انماط اساليب المحاسبة الابداعية بليبيا وانعكاساتها وخاصة في ظل التغيرات الحادثة على المستوى العالمي والمحلي.

**أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1) التعرف على مدى استخدام وتطبيق أساليب المحاسبة الابداعية بليبيا.

2) التعرف على أهم أساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة واثرها علي مصداقية القوائم المالية .

3) التعرف على وسائل التغلب على المعوقات التي تحول دون التصدي لاستخدام أساليب المحاسبة الابداعية بليبيا، وذلك باقتراح التوصيات و المقترحات التي تساعد في التغلب عليها.

**فرضيات الدراسة:**

**1)** توجد علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية؟

**2)** تنعكس تلك أنماط وأساليب التلاعب على موثوقية القوائم المالية؟

**3)** توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية؟

**4)** توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية؟

**حدود الدراسة:-**

**حدود زمنية:** 2018م-2019م

**حدود مكانية:** مكاتب المراجعة في بلدية طرابلس.

**حدود موضوعية:** ما مدي تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية.

**منهجية الدراسة:-** مصادر جمع البيانات: وقد تمثلت مصادر جمع البيانات بمصدرين هما:

**المصادر الأولية:** تتمثل في إعداد استبيان وذلك لغرض اختبار تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية.

**المصادر الثانوية:** وتمثلت في الاعتماد على الكتب والمراجع والمجلات والرسائل العلمية كرسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الدوريات المحكمة وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.

**الدراسات السابقة:**

**1) دراسة جعارة، أسامة عمر، القضاة، كمال أحمد، أبو تمام، ميساء (2015) بعنوان: أثر إدراك الماليين Financialists لممارسة المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي دارسة ميدانية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**. هدفت هذه الدارسة إلى استقصاء أثر إد ا رك المحاسبين والمدققين و المحللين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي. طبقت الدارسة على عينة تكونت من (261 ) مستجيبا من المحاسبين والمدققين والمحللين

الماليين ومستخدمي البيانات المالية أي 30 % من مجتمع الدارسة البالغ 865 ماليا.

وتوصلت الدارسة الى وجود تأثير لاستخدام ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية وملاءمة بيانات قائمة التدفقات النقدية. كما تبين أنه يوجد إدراك لدى الماليين لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية. وأشارت النتائج أيضا الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أرا ء الفئات المشمولة بالدارسة بشأن أثر إد ا رك الماليين للإجراءات التي يمكن استخدامها للحد من أثار المحاسبة الإبداعية في إعداد قائمة التدفقات القدية. وأوصت الدارسة بضرورة إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، وفرض العقوبات الشديدة على معدي القوائم المالية للشركات الصناعية الذين يقومون بممارسات المحاسبة الإبداعية بكل أشكالها ومهما اختلفت نسبها.

2) **دراسة عبد الله، احمد حسن علي(2015) بعنوان: أثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الانظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية.** هدفت هذه الدارسة إلى قياس أثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدارسة تم اتباع المنهج الوصفي في عرا البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدارسة التي تم استقاء بياناتها من مصدرين رئيسيين: المصادر الأولية والمصادر الثانوية. ولقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج :

- ❖ وجد أن هناك دور مباشرة وقوية بين كل من استخدام المحاسبة الابتكارية ونظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البنوك التجارية.
- ❖ وجد أن هناك أثرا مباشرا لاستخدام ادوات المحاسبة الابتكارية في الانظمة المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبي.
- ❖ وجد عدم اتفاق بين عينة الدارسة حول درجة أثر استخدام ادوات المحاسبة الابتكارية في تصميم النظام المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبي .

وأخيرا فقد أوصت الدارسة بعدد من التوصيات المهمة من أهمها ما يلي:

- ❖ ضرورة الاستمرار باستخدام المحاسبة الابتكارية في الانظمة المحاسبية المعمول بها في البنوك التجارية الأردنية لما لها من اثر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

- العمل على استخدام ادوات ابتكاريه جديدة تضمن تفاعل الدو ا رت المحاسبية بشكل يضمن السرعة والدقة في تأدية عمليات القياس و الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية.

**3) دراسة علي، عيسي عمر أحمد، جلابة، هابيل عمر الدرديري، (2017 ) بعنوان: اثر استخدام المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.**تحاول هذه الدارسة التعرف على أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية المستخدمة في المصارف. تهدف هذه الدارسة إلى معرفة مدى مساهمة السوك الاخلاقي للمحاسب في ظهور المحاسبة الإبداعية. أثبت هذه الدارسة بأن مهنة المحاسبة تحتاج إلى زيادة الاهتمام بالجانب الاخلاقي حتي لا يلجأ المحاسب ألي تبني أساليب المحاسبة الإبداعية.وأوصت الدارسة بتطبيق خاصية الثبات النسبي في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية حتى تساعد في إمكانية المقارنة في القوائم المالية.

**الإطار النظري للدارسة:** وسيتم خلال هذا الدراسة استعراض أساليب ومفاهيم أساليب المحاسبة الابداعية من خلال المحورين **رئيسين هما:**

**المحور الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليبها**

**أولا مفهوم المحاسبة الإبداعية:**

تعد المحاسبة الإبداعية حدثا من مواليد الثمانينات، بدأت عندما الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله ولهذا فقد أرت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها.

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب ظهر عديد التعريفات، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها، و فيما يلي سنعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية.

**لقد تم تعريف المحاسبة الابتكارية** على انها ادوات ابتكارية يصممها المحاسبون ويفعلوها في نظام الشركة المالي، وتحديدا عند البدا بنشاط الشركة

وبشكل يضمن تفاعل الدورات المحاسبية بشكل يضمن السرعة والدقة في تأدية عمليات القياس والافصاح.

**ولقد عرفها معجم اوكسفورد** لإدارة الاعمال المحاسبة الابتكارية على انها تلك الطرق المحاسبية التي يتم ابتكارها وتتفاعل م النظام المحاسبي للمؤسسة بشكل يضمن المحافظة على الزبائن، وبالغالب يتم استخدام المحاسبة الابتكارية في المراحل الاولى عند انشاء الشركة.

**لقد عرف البعض** أيضا المحاسبة الابتكارية على انها عبارة عن اختراعات او ابتكارات جديدة في المحاسبة ممثلة بطرق أو نماذج قياس تعزز الاداء المالي بشكل يتم من خلاله تحقيق اهداف وغايات المؤسسة وتمكنها من منافسة مثيلاتها في السوق، وضمان استمراريتها في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة. من أبرز التعريفات للمحاسبة الإبداعية ما قدمه جرفلثز 1986 Grifliths) إذ عرفها على أنها "الإجراءات التي تما رسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، واعتبرها عملية خداع كبرى[1] عموماً يوجد العديد من التعريفات الأخرى التي يصعب ذكرها جميعاً، إلا ان القارئ يلمس وجود مفاهيم يجمع عليها المعرفين بالمحاسبة الإبداعية، وهكذا يمكن الاشارة إلى هذه المفاهيم التعميمات التالية:

1) أن المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
2) أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تغير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.
3) أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي هي ممارسات قانونية.
4) أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها إلى ما يرغبون.[2]

---

([1]) دهمش، نعيم وعفاف ابوزر، (2005م )، **أخلاقيات المحاسبة الإبداعية... عرض وتحليل**، (المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم، جامعة الإسراء الأهلية، - الإدارية والمالية للفترة 29- 31مايو عمان، الأردن).

([2]) الشمشيري، منيرة وفاطمة العريفان، (2008م )، **دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، إدارة المخالفات المالية**، (الأردن ديوان المحاسبة، مسابقة البحوث التاسعة) .

**ثانيا: الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية.**

يمكن حصر أهم الأساليب والممارسات المتبعة في المحاسبة الإبداعية بالتالي:

1) اختيار أساليب محاسبية مختلفة بهدف إعطاء صورة مالية مرغوبة على سبيل المثال يسمح لمنشآت الأعمال في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث و استهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به.[1]
2) التلاعب بتقدير عمر الموجودات بسبب ارتباطها بالتقييم و التنبؤ على سبيل المثال عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادةً ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتنتج للمحاسب المبدع أن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم.[2]
3) القيود المحاسبية المزيفة للتلاعب بقيم قائمة المركز المالي ونقل الأرباح والتلاعب بقيم قائمة الدخل إدخال الصفقات الاصطناعية للتلاعب بحسابات قائمة المركز المالي أو تحريك الأرباح بين الفترات.
4) التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة.
5) العمل على إلغاء غالبية بدائل المعالجة القياسية والمعالجة البديلة في معايير المحاسبة الجديدة والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات.
6) إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح التطبيق العملي بسبب الصعوبات المتعددة في التطبيق العملي للكثير من فق ا رت معايير المحاسبة.
7) العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إ زلة أي غموض يكتنفها.

---

([1])الحلبي، ليندا، (2009 م)، **دور مدقق الحسابات في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المنشآت تجارية المساهمة العامة الأردنية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.)

([2])الخشاوي، علي محمود ومحسن ناصر الدوسري، (2008م )، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها**، (مسابقة البحوث التاسعة، ادارة المخالفات المالية، الأردن، ديوان المحاسبة).

8) إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملاحق.

**المحور الثاني: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.**

لا شك ان مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات و من ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي عرض أهم الاتجاهات والوسائل و الأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي:-

1) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC)بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967 جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجع.

2) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم، و كذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة الى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة

الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية

3) خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها

وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي الى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- ❖ سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة و الربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .
- ❖ أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية "الثبات"، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة الى ان لايعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات

4) أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين و لجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة

والمصداقية العالية ، حيث ان المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة.

5) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، و تتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

6) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب ان يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد.

وبشكل عام فالخلاصة الى ان المراجع الكفؤ يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبة الإبداعية ، فمن الممكن ان يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا ان هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية.

**الاطار التطبيقي:**

**اولاً: المقدمة:**

تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها و ثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثون في تصميم أداة الدراسة وتقنيتها والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

**ثانياً: منهجية الدراسة:** بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيرا كيفياً وكمياً كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع .

وقد استخدم الباحثون مصدرين أساسين للمعلومات:

1) **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحثون في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة والدراسة والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2) **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحثون إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث صممت خصيصا لهذا الغرض ووزعت على عينة الدراسة

**ثالثاً: مجتمع الدراسة:** مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحثون٠ وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مكاتب المراجعة في بلدية طرابلس.

**رابعا: أداة الدراسة:** اعتمدا الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسة في جمع المعلومات اللازمة عن موضوع الدراسة وهي:(**تأثير أساليب المحاسبة الابداعية علي مصداقية القوائم المالية)**

**مجتمع العينة:** وزعت اسئلة الاستبيان علي مكاتب المراجعة في بلدية طرابلس حيت تم توزيع 10 مفردات الاجابة عليها تم استرجاع 10 مفردة منها قد قسم الاستبيان الى مجموعتين من الاسئلة حيث تتضمن المجموعة الاولي البيانات الشخصية عن افراد الدراسة والمجموعة الثانية تتضمن محاور الدراسة الاتية:-

1- محور الاول :أساليب التلاعب المؤثرة علي نتيجة النشاط (ويتضمن 20 عبارة)
2- محور الثاني: أساليب التلاعب المؤثرة علي قائمة المركز المالي (ويتضمن 16 عبارة)
3- محور الثالث: أساليب التلاعب المؤثرة علي قائمة التدفقات النقدية. (ويتضمن 5 عبارة)

ولأن العبارات الخاصة بموضوع الدراسة كانت اجاباتها مغلقة أي أن لكل عبارة خمسة اجابات وباعتبار الاجابات كانت رتبيه تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز إجابات مفردات الدراسة على مقياس ليكرث الخماسي كما في الجدول رقم (1).

جدول (1) ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكرث الخماسي

| العبارة | كبير جدا | كبير | متوسط | قليل | قليل جدا |
|---|---|---|---|---|---|
| المستوى | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم ادخال البيانات والمعلومات بالحاسب الالي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSSوالذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" Statistical Package for Social Sciences". ووزعت (10) استمارة استبيان على عينة الدراسة حيث تم استرجاع عدد (10) استمارة استبيان والجدول رقم (2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمفقودة والاستمارات الصالحة لتحليل، ونسبة الفاقد منها.

جدول رقم ( 2 ) توزيع استمارات الاستبيان

| الاستمارات الموزعة | الاستمارات المسترجعة | لاستمارات الصالحة لتحليل الإحصائي | الاستمارات المستلمة الغير صالحة لتحليل الإحصائي | نسبة غير الصالحة | نسبة الصالحة |
|---|---|---|---|---|---|
| 10 | 10 | 10 | 0 | %0 | %100 |

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الاستمارات غير الصالحة لتحليل 0% من جميع الاستمارات المسترجعة وهذا يعني ان جميع الاستمارات صالحة للتحليل.

## خامسا: معامل الثبات (الفا كرومباخ) Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى: إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحثون من ثبات استبانة الدراسة من خلال ما يلي:

جدول رقم ( 3 ) معامل الثبات لمحاور الاستبيان

| م | المحور | عدد الفقرات | معامل الفا كرونباخ | الثبات |
|---|---|---|---|---|
| | محور أساليب التلاعب المؤثرة علي نتيجة النشاط | 20 | 0.829 | 0.910 |
| | محور أساليب التلاعب المؤثرة علي قائمة المركز المالي | 16 | 0.897 | 0.947 |
| | محور أساليب التلاعب المؤثرة علي قائمة التدفقات النقدية. | 5 | 0.856 | 0.925 |

يتضح من النتائج الموضحة في جدول**(3)** أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور حيث تتراوح، بين (0.897 و0.829)، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين(0.947 و0.910)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع. وبذلك يكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

**سادسا :الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:**

استخدم الباحثون التكرار والتكرار النسبي لوصف إجابات مفردات العينة على الأسئلة الخاصة ببياناتهم الشخصية من خلال الاستبيان وكانت نتائج التحليل الإحصائي للإجابات على البيانات الشخصية على النحو التالي:

1- **توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي.**الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

جدول (4) توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

| البيان | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| عضو هيئة تدريس | 4 | 40.0 |
| موظف | 6 | 60.0 |
| طالب | 0 | 0.0 |
| المجموع | 10 | 100.0 |

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن أغلب أفراد عينة البحث من الموظفين حيث بلغ عددهم (6) بنسبة 60 % والشكل البياني رقم (1) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السمي الوظيفي.

2- **توزع العينة حسب المؤهل العلمي:** الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

جدول (5) توزع العينة حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 5 | 50.0 |
| ماجستير | 2 | 20.0 |
| دكتوراه | 2 | 20.0 |
| اخري | 1 | 10.0 |
| المجموع | 10 | 100.0 |

يلاحظ من الجدول رقم (5) إن أغلب أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم (5) بنسبة (50 %)ثم الذين مؤهلهم دكتوراه وماجستير حيث بلغ عددهم (2)بنسبة(20 %) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (2) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

**3- توزيع العينة حسب التخصص العلمي:**

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي. ويلاحظ من خلاله ان كل أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة حيث بلغ عددهم (10) بنسبة (100 %) والشكل البياني رقم (3) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص العلمي.

جدول (6) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

| التخصص العلمي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| محاسبة | 10 | 100.0 |
| إدارة أعمال | 0 | 0.0 |
| إقتصاد | 0 | 0.0 |
| تمويل | 0 | 0.0 |
| أخرى | 0 | 0.0 |
| المجموع | 10 | 100.0 |

**توزيع العينة حسب العمر عدد سنوات الخبرة العملية :**

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة. يلاحظ من خلاله ان اغلب أفراد عينة الدراسة خبرتهم من 4 الي اقل من 8 سنوات حيث بلغ عددهم (5) بنسبة (50.0 %) ثم الذين خبرتهم من 8 الي اقل من 12 سنوات حيث بلغ عددهم (3) بنسبة (30.0 %) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (4) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول (7) توزيع العينة حسب العمر عدد سنوات الخبرة العملية

| عدد سنوات الخبرة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| اقل من 4 سنوات | 0 | 00.0 |
| من 4 الي اقل من 8 سنوات | 5 | 50.0 |
| من 8 الي اقل من 12 سنوات | 3 | 30.0 |
| من 12 سنة فأكثر | 2 | 20.0 |
| المجموع | 10 | 100.0 |

**ثالثا: اختبارات الفرضيات.**

**إختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول:**نظرا لصغر حجم العينة البحث كان من الضروري تطبيق اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي وكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم ( 8 ) التوزيع الطبيعي للمحور الأول

Tests of Normality

| Tests of Normality | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
| المحور الاول | Statistic | Df | Sig. | Statistic | Df | Sig. |
| متوسط اجابات عينة الدراسة علي أسئلة المحور الاول من الاستبيان | 230. | 10 | 134. | 885. | 10 | 151. |
| a. Lilliefors Significance Correction | | | | | | |
| *. This is a lower bound of the true significance. | | | | | | |

من الجدول رقم (8) والشكل رقم (5) يتبين ان البيانات المتحصل عليها من اجابات عينة البحت علي اسئلة المحور الاول من الاستبيان باستخدام اختبارShapiro-Wilk وKolmogorov-Smirnov[a]هي بيانات تتبع توزيع طبيعي حيث كانت قيمة(sig>0.05) في اختبار التوزيع الطبيعي وهي (.134)

**اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني:** نظرا لصغر حجم عينة البحث كان من الضروري تطبيق اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي وكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم ( 9 )التوزيع الطبيعي للمحور الثاني

| Tests of Normality | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
| المحور الثاني | Statistic | Df | Sig. | Statistic | Df | Sig. |
| متوسط اجابات عينة الدراسة علي أسئلة المحور الثاني من الاستبيان | 217. | 10 | .200* | 896. | 10 | .198 |
| a. Lilliefors Significance Correction | | | | | | |
| *. This is a lower bound of the true significance. | | | | | | |

من الجدول رقم (9) والشكل رقم (6) يتبين ان البيانات المتحصل عليها من اجابات عينة البحت علي اسئلة المحور الثاني من الاستبيان باستخدام اختبار Shapiro-Wilkو[a]Kolmogorov-Smirnovهي بيانات تتبع توزيع طبيعي حيث كانت قيمة (sig>0.05) في اختبار التوزيع الطبيعي وهي (.200)

**اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثالث:**

نظرا لصغر حجم العينة البحث كان من الضروري تطبيق اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي وكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم (10) التوزيع الطبيعي للمحور الثالث

| Tests of Normality | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
| المحور الثالث | Statistic | df | Sig. | Statistic | Df | Sig. |
| متوسط اجابات عينة الدراسة علي أسئلة المحور الثالث من الاستبيان | .223 | 10 | .175 | .895 | 10 | .193 |
| a. Lilliefors Significance Correction | | | | | | |
| *. This is a lower bound of the true significance. | | | | | | |

من الجدول رقم (10) والشكل رقم (7) يتبين ان البيانات المتحصل عليها من اجابات عينة البحت علي اسئلة المحور الثالث من الاستبيان باستخدام اختبار Shapiro-Wilkو[a]Kolmogorov-Smirnov هي بيانات تتبع توزيع طبيعي حيث كانت قيمة (sig>0.05) في اختبار التوزيع الطبيعي وهي (.175)

**اختبار One Sample T test:**

للإجابة عن هذه الفرضيات استخدم الباحثون اختبار t للعينة الواحدة و الجدول رقم (13) يبين المتوسط العام والانحراف المعياري وقيمة t ومستوي المعنوية. ومن الجدول رقم (11) يتضح الاتي

الجدول رقم (11)المتوسط العام والانحراف المعياري وقيمة t ومستوي المعنوية

| One-Sample Test | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط | Sig. (2-tailed) | Df | T | الفرضية |
| 4 | .81650 | 3.00 | 0.000 | 9 | 11.619 | الأولي |
| 1 | .04175 | 3.08 | 0.000 | 9 | 23.349 | الثانية |
| 3 | .67495 | 2.70 | 0.000 | 9 | 12.650 | الثالثة |
| 2 | .24095 | 3.55 | 0.000 | 9 | 14.734 | الرابعة |

**الفرضية الاولي:**H0 لا توجد علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية.H1 توجد علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية. الفرضية الاولي جاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.00) وبانحراف معياري (.816) 11.619 tوان مستوي المعنوية المشاهدة (0.000) وهو اصغر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني (توجد علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية و مصداقية القوائم المالية.)

**الفرضية الثانية**:H0 لا تنعكس تلك أنماط وأساليب التلاعب على موثوقية القوائم المالية. H2 تنعكس تلك أنماط وأساليب التلاعب على موثوقية القوائم المالية.الفرضية الرابعة جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.08) و بانحراف معياري(.41759) عند قيمة 23.349tوان مستوي المعنوية المشاهدة (0.000) وهو اصغر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني (تنعكس أنماط و أساليب التلاعب على موثوقية القوائم المالية).

**الفرضية الثالثة:**H0 لا توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية. H2توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية.الفرضية الثانية جاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.70) وبانحراف معياري (.240) 12.650 tوان مستوي المعنوية المشاهدة (0.000) وهو اصغر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة وهذا يعني (توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية).

**الفرضية الرابعة**:H0لاتوجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية.H3توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية.الفرضية الثالثة جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري (24095.)عند قيمة t14.734وان مستوي المعنوية المشاهدة (0.000) وهو اصغر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني (توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية).

**رابعاً: النتائج والتوصيات :**هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام و تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية بليبيا.وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة واثرها علي مصداقية القوائم الماليةوالتعرف على وسائل التغلب على المعوقات التي تحول دون التصدي لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بليبيا، وذلك باقتراح التوصيات والمقترحات التي تساعد في التغلب، ومن ثم تقديم الحلول و التوصيات لبعض نقاط الضعف في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة و معالجتها، **وفيما يلي أهم نتائج الدراسة:**

1) من خلال التحليل الإحصائي وجد أن هناك علاقة بين أنماط التلاعب بالقوائم المالية ومصداقية القوائم المالية.
2) توصل الباحثون الي أنماط وأساليب التلاعب تنعكس على موثوقية القوائم المالية.
3) لوحظ وجود علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية.
4) توجد علاقة بين أساليب التلاعب بقائمة المركز المالي ومصداقية القوائم المالية.

**ومن خلال عرض النتائج التي قدمت سابقاً، يقدم الباحثون مجموعة من التوصيات كما يلي:**

1) ضرورة توضيح إجراءات وأساليب أنماط التلاعب بالقوائم المالية و مصداقية القوائم المالية.
2) العمل على تفعيل دور المراجعين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية.
3) زيادة تنمية الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية وفرق العمل بمكاتب المراجعة .

## المراجـع:

**أولاً : الكتب :-**

1) أبو نصار، محمد وجمعة حميدات، 2008 ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

2) مطر، محمد، 2006 ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

**ثانياً:الرسائل والبحوث العلمية :-**

1) الخشاوي، علي محمود ومحسن ناصر الدوسري،(2008 م)، **المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة، ادارة المخالفات المالية**،(الأردن، ديوان المحاسبة).

2) دهمش، نعيم وعفاف ابوزر، (2005م)،**أخلاقيات المحاسبة الإبداعية... عرض و تحليل**،(المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم، جامعة الإسراء الأهلية، - الإدارية والمالية للفترة 29- 31 مايو عمان، الأردن).

3) الشمشيري، منيرة وفاطمة العريفان، 2008 ، **دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، إدارة المخالفات المالية**، (الأردن ديوان المحاسبة، مسابقة البحوث التاسعة).

4) صيام، وليد زكري، 2007 ، **مدى إد ا رك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة و قدرتهم على إدارتها في البنك التجارية الأردنية**، (المؤتمر الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر، جامعة الزيتونة – واقتصاد المعرفة للفترة من 16 - 18ابري الأردنية، الأردن).

**ثالثا: المؤتمرات والندوات العلمية:-**

**1)**جرار، عدي، (2006م ) ، **تطوير استراتيجية للحد من الأثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن).

**2)**الحلبي، ليندا، (2009م) ، **دور مدقق الحسابات في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المنشآت تجارية المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن).

**المواقع الإلكترونية:**

الاتحاد الدولي للمحاسبين. http://www.ifac.org

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.http://www.ascasociety.org

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين http://www.jacpa.org.jo.